العِلَل اللغوية
في كتاب التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل
مما أَغْفَلَه أبو سَعِيد السُّكَّرِي
لابن جني

إعداد

د. ياسر السيد رياض السيد المرسي

أستاذ أصول اللغة المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر الشريف

ملخص البحث

يهدف هذ البحث إلى دراسة العلل اللغوية عند ابن جني في جانبها التطبيقي، في كتابه "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل مما أَغْفَلَه أبو سَعِيد السُّكَّرِي"؛ إذ عُني في هذا الكتاب بالتفسير والتعليل للظواهر اللغوية في الأشعار التي ساقها، وهو ما يُعَدُّ قيمة كبيرة لهذا الكتاب.

وقد جاء في عشرة مباحث، أبرزتْ آراء ابن جني في مجموعة من الظواهر اللغوية في الشعر، وأسباب ظهورها على ما هي عليه في الاستعمال اللغوي، من مماثلة، أو مخالفة، أو حذف، أو استعمال للأصل المرفوض، أو تقارب في الألفاظ ... إلخ.

مع الموازنة بين ما ذهب إليه ابن جني وما قاله الآخرون بشأن هذه الظواهر؛ لمعرفة فلسفتها عند غيره أيضاً، وأيها أقرب إلى طبيعة اللغة، ومقدار الاتفاق والاختلاف بين تلك الآراء.

وقد أسفر ذلك عن بعض النتائج في البحث، كحدوث الإبدال؛ طلباً للتشابه الصوتي، وتوافق النغمة. وضرورة التنبيه على الأصالة والفرعية عند دراسة صيغ الجموع؛ لدفع شُبهة كثرة صيغها في اللغة العربية دون مبرر؛ حيث يتبيَّن أن بعضها متطور عن الآخر، وليست كلها مصادرَ وُضِعت في الأصل للكلمة. وكاعتماد ابن جني على السياق النحوي في ترجيح بعض العلل اللغوية. ودور الحمل على المعنى أو اللفظ في تفسير مخالفة الظاهر للواقع اللغوي.

د. ياسر السيد رياض السيد المرسي

Abstract

This paper aims at studying Ibn Jinni's "Linguistic Causes" in their applicable aspect and as expounded in his book entitled: *Al-Tamam fi Tafsir Asha'ar Huzail Mema Aghfalahu Abu Said Al-Sukari* (***The Perfection in Explaining Abu Huzail's Poetry In Regard to what is Overlooked by Al-Sukari***). In this book, Ibn Jinni paid more attention to explaining and expounding the linguistic phenomena in the quoted poetry. This, in itself, adds much value to this book.

This paper is divided into ten sections which highlighted Ibn Jinni's views in a set of linguistic phenomena in Arabic poetry and the causes of their appearance in the current form of use, including the aspects of 'similarity', 'dissimilarity', 'omission', 'using the rejected root of the Arabic term', or 'convergence of terms'.

Meanwhile, this paper considered balancing the views of Ibn Jinni with those of other linguists regarding these linguistic phenomena so as to identify their philosophy, point out their relation to Arabic language, and also to recognize the level of agreement and disagreement between Ibn Jinni's views and those of other linguists.

This paper came up with some results, such as the occurrence of replacement as an application of phonetic assimilation and harmony of phonemes, and the necessity of adhering to originality when studying the plural forms so as to refute the misconception of their unjustified multitude in Arabic language. It has been proven that some of these plural forms are more developed than others and that they are not all infinitives that are originally put for the intended term. The results also included Ibn Jinni's dependence on syntactic context to give preference to certain "linguistic causes" over others; and the role of drawing upon "linguistic interpretation" when the explicit meaning of the terms differs from its linguistic reality.

Dr. Yasser El-Sayyid Riyad El-Sayyid Al-Morsi

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فمعروف عن ابن جني وَلَعُه بتفسير الظواهر اللغوية، وبيان عللها وأسبابها؛ حتى إنه ليُنْعَتُ في الأوساط اللغوية بـ"فيلسوف اللغة". ولذلك أسباب عديدة تتصل بطبيعة شخصيته، وتكوينه العلمي والثقافي.

وقد دعاني ذلك إلى دراسة العلل اللغوية عنده في جانبها التطبيقي[1]، في كتابه "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل مما أَغْفَلَه أبو سَعِيد السُّكَّرِي"؛ إذ لم يقف في هذا الكتاب عند حدود وصف الظواهر اللغوية في الأشعار التي ساقها، بل تخطى ذلك إلى التفسير والتعليل، والبحث عن أسباب تلك الظواهر. وهو ما يُعَدُّ قيمة كبيرة لهذا الكتاب، بالإضافة إلى اشتماله على العديد من الأفكار اللغوية التي طوَّرها ابن جني بعد ذلك في كتابه "الخصائص"، كما سنعرف في التمهيد.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في عشرة مباحث، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة وفهرس للموضوعات، على النحو الآتي:

المقدمة: أشرت فيها إلى سبب اختيار الموضوع، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة.

التمهيد: وضحت فيه معنى العلة اللغوية، ومدى العناية بها في التراث العربي، وأسماء العِلَل اللغوية، وعرَّفت بابن جني وكتابِه "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل"، وقبيلةِ هُذَيْل ومدى فصاحتها.

المبحث الأول: المماثلة والمخالفة.

المبحث الثاني: عِلَلُ الحذف، واحتوى على:

١- الحذف للتخفيف.

٢- الحذف لدليل.

٣- الحذف لعلم المخاطَب.

٤- الحذف للإيجاز.

٥- الحذف للتخلص من التقاء الساكنين.

٦- الحذف لكثرة الاستعمال.

وبعض أنواع الحذف هذه لا تخلو من قصد التخفيف أيضاً، كما سنرى في الدراسة.

المبحث الثالث: عِلَلُ المشابهة والمشاكلة، وضم:

١- إبدال الهمزة الأولى في بعض الكلمات ألفاً؛ لتشبه ما بعدها في النغمة الصوتية.

٢- بناء بعض الأسماء؛ لمشابهتها للحرف.

٣- تنكير بعض الصفات؛ لمشابهتها للأسماء.

٤- تذكير بعض الكلمات التي على صيغة "فَعِيل"؛ تشبيهاً لها بصيغة "فَعُول".

---

(١) كتب ابن جني في العلة ونظَّر لها في أبواب عديدة من كتاب "الخصائص"، كما سنرى في التمهيد بمشيئة الله تعالى.

المبحث الرابع: عِلَلُ مراعاة المعنى واللفظ، وشمل:

١- الحمل على المعنى.

٢- الحمل على اللفظ.

٣- تقارب الألفاظ لتقارب المعاني.

المبحث الخامس: استعمال الأصل المرفوض؛ للتنبيه على أصل الباب.

المبحث السادس: الاستناد إلى الاشتقاق والقياس؛ لترجيح ما انقلبت عنه عين الكلمة.

المبحث السابع: إجراء الوصل مجرى الوقف.

المبحث الثامن: الضرورة الشعرية.

المبحث التاسع: الاستغناء بالشيء عن الشيء.

المبحث العاشر: إرادة المبالغة، وشمل:

١- العدول عن الحقيقة إلى المجاز للمبالغة.

٢- ترجيح أحد معنيي الكلمة مبالغةً.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي. وعملت على الموازنة بين ما ذكره ابن جني وما قاله غيره في المسألة التي أعالجها، مع الاستفادة من معطيات الدرس اللغوي الحديث في ذلك. واهتممت بتخريج الشواهد والترجمة لشعراء هُذَيْل وغيرهم؛ لمعرفة عصورهم، ما وسعني ذلك؛ إذ أغفل محققو الكتاب هذا الجانب!

الدراسات السابقة

دارت حول ابن جني وآرائه اللغوية بحوث عديدة، ووقف بعضُها مع العِلَل الصرفية والنحوية عنده، ولكن بعيداً عن كتاب "التَّمَام"، وبمادة مختلفة أيضاً؛ فهي في بحثي تطبيق على أمثلة شعرية، وفي أغلب هذه الدراسات الصرفية والنحوية عبارة عن تعليقات على الأبواب والمسائل التي عقدها ابن جني للعِلَل، كما سيتضح فيما يأتي:

١-(ابن جني اللغوي) رسالة دكتوراه عام ١٩٧١م في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة[١]، لأستاذنا الأستاذ الدكتور عبدالغفار هلال، وقد طُبعت هذه الرسالة سنة ٢٠٠٦م في مجلدين تحت عنوان (عبقريّ اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني ٣٢١هـ/٣٩٢هـ)[٢].

وفي هذه الدراسة حديثٌ مفصل عن حياة ابن جني واتجاهاته وآثاره[٣]، وعنايةٌ واسعة بقضايا نشأة اللغة، واللهجات وتنوعها، والقياس اللغوي، والبناء اللغوي وفلسفته، والأصوات وتبدلها، والدلالة ومظاهرها[٤].

---

(١) محفوظة برقم ٢٦٦٣ إلى ٢٦٦٩

(٢) طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

(٣) انظر: عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني ١/١٩-٢٧٥

(٤) انظر: عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني ١/٢٧٩-٥٠٧، و ٢/٥١١-١٠٠٤

٢- (**ابن جني النحوي**)، كتاب للدكتور فاضل صالح السامرائي، وقد طُبع في العراق سنة ١٩٦٩م، وخصَّص فيه المؤلف (٢٥) صفحة لدراسة العلل عند ابن جني، بدأها برأيه في عِلل النحاة، وأنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقِّهين، ووجوبِ قبول علل النحاة في وجوه الإعراب، والعلةِ الموجِبة والعلة المجوِّزَة، وأنَّ العلة إذا لم تتعدّ لم تصح، وغيرها من مباحث تنظِيرِيَّة للعلة عند ابن جني.

وذكر بعد ذلك أنواع العلل عنده، وهي: أمن اللبس، والخِفَّة، والتصرف وعدم الإجماد، والشبه والتجانس، ومراعاة المعنى، والقوة والضعف، والإيجاز، والشذوذ، وعدم نقض الغرض، والاستغناء بالشيء عن الشيء، وإصلاح اللفظ، والاحتياط، ومراعاة الأوزان العربية، والجوار، والضرورة الشعرية، وعِلَلٌ خفيَّةٌ علينا، والاستحسان[١].

وأغلب هذه العِلَل ليست في بحثي؛ لعدم تعرض ابن جني لها في كتاب "التَّمام"، وإنما هي فيما اعتمد عليه الدكتور فاضل من كتبٍ أُخَرَ لابن جني ، كما أن أمثلة ما اتفقت عناوينُه مختلفةٌ.

٣- (**ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه "الخصائص"**)، لجاب يازيد (باحث جزائري). وهي رسالة ماجستير بكلية الآداب واللغات جامعة الجزائر ٢٠٠٤م[٢].

ويغلب على هذه الدراسة الجانب النظري، والمقدمات الطويلة؛ إذ تقع في (١٤٧) صفحة، منها (١٠٢) صفحة للتعريف بابن جني وكتاب الخصائص، ونشأة التعليل النحوي وتطوره، و(٤٥) صفحة فقط للعِلل النحوية عند ابن جني في كتاب الخصائص، دَرَسَ فيها الباحث تصنيفَ ابن جني للعلل النحوية، وموقفَه من العلل الثواني وما بعدها، وموقفَه من نظرية العامل، ودفاعَه عن عِلل النحاة[٣].

٤- (**العلة النحوية عند ابن جني من خلال كتاب "عِلَل التثنية"[٤] دراسة وصفية تحليلية**)، لعبد الغني تَوَاتي (باحث جزائري). وهي رسالة ماجستير بكلية الآداب واللغات بجامعة مَوْلُود مُعَمَّرِيّ الجزائرية ٢٠١٤م[٥].

وتقع في (١٦٠) صفحة، القسم الأكبر منها (من الصفحة ١٠ إلى ٨٨) في التعريف بابن جني وعصره، والقياس وأقسام العلة في النحو العربي، وأقسام العلة عند ابن جني (من خلال الخصائص)، والمثنى والملحق به. ومن الصفحة (٩٤ إلى ١٤٥) في (علل التثنية عند ابن جني)، وقد وصف الباحث في هذا الفصل الكتابَ المدروس، ثم تحدث عن آراء النحاة في ألف التثنية، وموقف ابن جني من آرائهم، ومسائل متفرقة في الكتاب، كإثبات الألف في المثنى، وعدم تقدير إعراب في ألفه، وتثنية المبهم، وأحوال نون التثنية، وحركتها.

---

(١) انظر: ابن جني النحوي د/ فاضل صالح السامرائي ١٥٨-١٨٣ طبعة دار النذير - العراق ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

(٢) رسالة منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت): http://mohamedrabeea.net/library/pdf/17bc1dda-9c16-4982-aa59-01b0274a289e.pdf

(٣) انظر: ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، لجاب يازيد (المقدمة صفحة د).

(٤) كتاب صغير الحجم، طُبع بتحقيق الدكتور صبيح التميمي، عن مكتبة الثقافة الدينية - مصر ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

(٥) رسالة منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت): http://mohamedrabeea.net/library/pdf/c9d1ad9e-5b64-4a26-bd15-c12326609941.pdf

٥- (**العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص لابن جني**)، لمحمد بن إبراهيم السيف. وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، نوقشت في ١٤١٢/١١/١١هـ[١].

ولم يتيسر لي الاطلاع على هذه الرسالة، ولكنها كسابقتها في غير كتاب "التَّمَام"، الذي أسعى هنا لدراسة ما فيه من علل لغوية في جوانبها المختلفة.

وإني لأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفِّقني لتحقيق ما قصدت إليه! وأن يجنبني الخطأ والزَّلَل! إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم!

د. ياسر السيد رياض السيد المرسي
أستاذ أصول اللغة المساعد في كلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر الشريف

(١) انظر: دليل الرسائل العلمية مرحلة الماجستير (قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ص ٦، مسلسل (٥٠).

تمهيد

أعرض هنا بإيجاز لمعنى العِلَّة اللغوية، ومدى العناية بها في التراث العربي، وأسماءِ العِلَل اللغوية. كما أُعرِّف بكتابِ "التَّمَام"، ومؤلِفه، وقبيلةِ هُذَيْل؛ حيث احتوى عنوان البحث على كثيرٍ مما تقدم، وتَفَرَّعَ بعضُه عن مصطلح العِلَّة.

● أولاً: العِلَّة اللغوية

أ- تعريف العِلَّة اللغوية

العِلَّة في **اللغة**: السَّبَبُ، يقال: (هذا عِلَّةٌ لهذا، أي سَبَبٌ. وفي حديثِ عائشةَ: "**كان عبدُالرحمنِ يَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ**"[١]، أي بسَبَبِها، يُظْهِرُ أنه يَضْرِبُ جَنْبَ البَعِيرِ بِرِجْلِه وإنَّما يَضْرِبُ رِجْلِي)[٢].

وفي **الاصطلاح** هي: ما يَتَوَقَّفُ عليه الشيءُ. أو ما يَثْبُتُ به الشيءُ. أو ما يجب به الحكمُ[٣].

ب- العِلَّة اللغوية في التراث العربي

كتب علماء العربية عن عِلَل الظواهر اللغوية، واهتموا بها بشكل واضح.

- ومن اللافت للنظر أن ذلك كان في وقت مبكر، وإن كان محدوداً بالطبع في أوائله، فيُحكى عن **عبدالله بن إسحاق الحَضْرَمِيّ** (ت ١١٧ هـ): أنه (أوّل من بَعَجَ النحوَ، ومَدَّ القياسَ، وشرح العِلَلَ)[٤].
- وشُغِل بها **الخليل بن أحمد** (ت ١٧٥ هـ) كثيراً؛ حتى (سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقامت في عُقُولها عللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما علَّلْتُه منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علة أخرى غير ما ذكرتُ فالذي ذكرتُه محتمل أن يكون علةً له)[٥].
- ويكاد "كتاب" **سيبويه** (ت١٨٠ هـ) أن يكون مبنياً كله على التعليل[٦].
- وألف **محمد بن كَيْسان** (ت ٣٢٠ هـ) "كتاب المختار في علل النحو"[٧]، **وأبو القاسم الزَّجَّاجي** (ت ٣٣٧هـ) "الإيضاح في علل النحو "[٨].

---

(١) جزء من حديث في صحيح مسلم –كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام (صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٦/٨-١٥٧).

(٢) اللسان (ع ل ل) ٤١٤/٤، وانظر: التاج (ع ل ل) ٤٨/٣٠

(٣) الكليات للكفوي ٦٢٠، وانظر: التعريفات للجرجاني (العلة) ٢٠١

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٣١، وانظر: طبقات فحول الشعراء ١٤/١، وتهذيب اللغة (باب ذكر الأئمة الذين اعتمادي عليهم فيما جمعت في هذا الكتاب) ٩/١

(٥) الاقتراح للسيوطي ١٩٣، والنص في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥-٦٦ عدا الجملة الأخيرة.

(٦) النحو العربي والدرس الحديث د/ عبده الراجحي ٨٠

(٧) معجم الأدباء ٩٤/٥، والوافي بالوفيات ٢٥/٢

(٨) طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور مازن المبارك، طبعة دار النفائس – بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- وحفل **أبو علي الفارسي** (ت ٣٧٧ هـ) بـ"العِلَّة"، وقويت مهارته فيها، على نحو تعجب منه عبقري هذا المجال ابنُ جني؛ فقال عن علله النحوية: (أحسب أن أبا علي قد خَطَر له وانتزَع من عِلل هذا العلم ثُلُثَ ما وقع لجميع أصحابنا)[١]!
- واهتم بها **ابن جني** (ت ٣٩٢ هـ) اهتماماً بالغاً؛ فوضع كتاباً في "عِلَل التثنية"[٢]، وعقد لها أبواباً كثيرة في "الخصائص"، مثل:

باب ذِكْر عِلَل العربية أكلامية هي أم فقهية؟[٣]. باب في تخصيص العِلَل[٤]. باب ذكر الفَرْق بين العلة الموجِبة وبين العلة المجوِّزة [٥]. باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصح[٦]. باب في العلة وعلة العلة[٧]. باب في حكم المعلُول بعلتين[٨]. باب في إدراج العلة واختصارها[٩]. باب في دور الاعتلال[١٠]. باب في الرد على من اعتقد فساد عِلَل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة[١١]. باب في الزيادة في صفة العلة لضَرْب من الاحتياط [١٢]. باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها[١٣].

بالإضافة إلى ما في كتاب "التَّمَام" موضوع الدراسة.

- كما تعرض لها **أبو البركات الأنْباري** (ت ٥٧٧ هـ)، وهو يتحدث عن القياس، في صفحات من كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو"[١٤]. ويقوم كتابه "أسرار العربية"[١٥] كله على تعليل الظواهر النحوية.
- وألَّف **العُكْبَرِي** (ت ٦١٦ هـ) كتابه "اللُّباب في علل البناء والإعراب"[١٦].
- واهتم بها **السيوطي** (ت ٩١١ هـ)؛ فعقد لها الفصل الرابع من كتابه: "الاقتراح في علم أصول النحو"[١٧].

---

(١) الخصائص ١/٢٠٨، وانظر: المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ٢٦٤

(٢) طُبع عن مكتبة الثقافة الدينية – مصر ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، بتحقيق الدكتور صبيح التميمي.

(٣) الخصائص ١/ ٤٨-٩٦

(٤) الخصائص ١/ ١٤٤-١٦٤

(٥) الخصائص ١/ ١٦٤-١٦٦

(٦) الخصائص ١/ ١٦٩-١٧٣

(٧) الخصائص ١/ ١٧٣-١٧٤

(٨) الخصائص ١/ ١٧٤-١٨١

(٩) الخصائص ١/ ١٨١-١٨٣

(١٠) الخصائص ١/ ١٨٣-١٨٤

(١١) الخصائص ١/ ١٨٤-١٨٦

(١٢) الخصائص ١/ ١٩٤-١٩٧

(١٣) الخصائص ١/ ٢٣٧-٢٥١

(١٤) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري١١٢- ١٢٢

(١٥) طُبع عن المجمع العلمي العربي بدمشق، دون تاريخ، بتحقيق محمد بهجة البيطار.

(١٦) طُبع عن دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، بتحقيق د/ عبدالإله النبهان.

(١٧) انظر: الاقتراح ١٧٣

هذا **قديماً**، وأما **حديثاً** فقد تعرض لدراسة "العِلَّة":

- الدكتور **عبده الراجحي** في كتاب "النحو العربي والدرس الحديث"[١].
- **وعصام أبو غربيَّة** في كتاب "أصول النحو عند السيوطي"[٢].
- **والدكتور محمد كاظم الخفاجي** في بحثه "العلل النحوية في كتاب الأخبار لأبي القاسم الزجاجي"[٣].
- **ومحمد وجيه تكريتي** في بحثه "العلل النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)"[٤].
- **وسناء علي حسين** في بحث "مظاهر التعليل في كتاب سيبويه"[٥].
- **ومَنْ سبقت الإشارة إليهم في المقدمة،** ممن كتبوا عن "العلل الصرفية والنحوية" عند ابن جني في غير كتاب "التَّمَام"، وغيرهم.

جـ- أسماء العِلَل اللغوية (أنواعها)

يَرِدُ ذِكْر أسماء بعض العِلَل اللغوية في تعليقات العلماء حسبَ ما يعالجون من ظواهر لغوية. ولكننا نظفر بجملة منها دفعةً واحدةً عند الجَلِيس الدِّينَوَرِي (ت ٤٩٠ هـ)! الذي ذكر في كتابه "ثمار الصِّنَاعة في علم العربية" أن (مدار المشهورة منها.... على **ثلاثةٍ وعشرين نوعاً**)[٦]. وأخذ في سردها دون أن يمثِّل لها في هذا الموضع[٧].

مما حَدَا بتاجِ الدين أحمد بنِ مكتومٍ القَيْسِيِّ (ت ٧٤٩ هـ) إلى أَخْذِ هذه العِلَلِ عنه والتمثيلِ لها على النحو الآتي:

١- علة سماع، مثل قولهم: امرأة ثَدْياء، ولا يقال رجل أَثْدَى، وليس لذلك علة سوى السماع.

٢- علة تشبيه، مثل إعراب المضارع؛ لمشابهته الاسم.

٣- علة استغناء، كاستغنائهم بـ "تَرَكَ" عن "وَدَعَ".

٤- علة استثقال، كاستثقال الواو في يَعِدُ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥- علة فرق، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

٦- علة توكيد، كإدخال النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر؛ لتأكد إيقاعه.

٧- علة تعويض، كتعويض الميم في "اللهم" من حرف النداء.

---

(١) انظر: النحو العربي والدرس الحديث د/ عبده الراجحي ٧٧-٨٨

(٢) انظر: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام أبو غربيَّة ٢٩٢-٣٥٤

(٣) بحث منشور بمجلة دراسات البصرة – العراق، السنة الحادية عشرة، العدد (٢٢) ٢٠١٦م، صفحات: (٢٧٩-٣١٠)

(٤) بحث منشور على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

/https://www.majma.org.jo/ojs/index.php/JJaa/article/download/423/205

(٥) بحث منشور بمجلة دواة – العراق، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة (صفر ١٤٤٠هـ- تشرين الثاني ٢٠١٨م)، صفحات: (٩٧-١١٧).

(٦) ثمار الصِّناعة في علم العربية: ١٣٥، وذلك الرقم عنه في البُلغة للفيروزآبادي (ترجمة: ١١٢) ص ١٢٣. في حين أن السيوطي نقل عنه في الاقتراح ص ١٧٦ أن (مدار المشهورة منها على **أربعة وعشرين نوعاً**)!

(٧) انظر: ثمار الصِّناعة في علم العربية: ١٣٥، وانظر ذلك عنه في: البُلغة للفيروزآبادي (ترجمة: ١١٢) ص ١٢٣، والاقتراح للسيوطي ١٧٦

٨- علة نظير، ككسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر؛ إذ هو نظيره.

٩- علة نقيض، كنصب النكرة بـ "لا" حملاً على نقيضها "إنَّ".

١٠-علة الحمل على المعنى، مثل: ﴿**فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَبِّه**﴾[١]، فقد ذَكَّر فعل الموعظة، وهي مؤنثة؛ حملاً لها على المعنى، وهو الوعظ.

١١-علة مشاكلة، مثل قوله تعالى: ﴿**سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً**﴾[٢].

١٢- علة معادلة، مثل جر ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

١٣-علة مجاورة، مثل الجر بالمجاورة في قولهم: "جُحْرُ ضبٍ خربٍ".

١٤- علة وجوب، مثل تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.

١٥- علة جواز، مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علةٌ لجواز الإمالة فيما أُميل لا لوجوبها.

١٦- علة تغليب، مثل قوله تعالى: ﴿**وَكَانَتْ مِنَ القانِتِينَ**﴾[٣].

١٧- علة اختصار، مثل: باب الترخيم.

١٨- علة تخفيف، كالإدغام.

١٩- علة أصل، مثل "اسْتَحْوَذَ"، وصرف ما لا ينصرف.

٢٠- علة أولى، كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١- علة دلالة حال، كقول المسْتَهِل: الهلالُ، أي هذا الهلال، فحُذف لدلالة الحال عليه.

٢٢- علة إشعار، كقولهم في جمع موسى: موسَوْن إشعاراً بأن المحذوف ألف.

٢٣-علة تضاد، كقولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأُكدت بالمصدر، أو بضميره لم تلغ أصلاً، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد[٤].

ولا شك أن العلل اللغوية أكثر من ذلك؛ وهو ما يؤكده حصر العلل المستخدمة عند بعض الأئمة، كالرضي الاستراباذي[٥] (ت٦٨٦ هـ)، والسيوطي[٦].

* * *

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٥

(٢) سورة الإنسان، من الآية: ٤. وقراءةُ ﴿**سَلَاسِلاً**﴾ منونة قراءةُ نافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة لابن مجاهد ٦٦٣

(٣) التحريم، من الآية : ١٢

(٤) انظر: الاقتراح للسيوطي ١٧٦-١٧٨

(٥) انظر: العلل النحوية في شرح الكافية ٥٢-٥٤

(٦) انظر: أصول النحو عند السيوطي ٢٩٨- ٣٣١

● **ثانياً: مؤلف كتاب "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل"**

هو أبو الفتح عثمان بن جِنِّي، وُلِدَ بالمَوْصل لأبٍ رُومِيٍّ (يوناني)، سنة ٣٢١ أو ٣٢٢هـ[١]، وتُوفي سنة ٣٩٢هـ ببغداد رحمه الله تعالى.

ويعد ابن جني نَقْلَةً في الفكر العربي؛ بمؤلفاته القيمة، التي سارت بها الرُّكْبَان، كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمُنْصِف شرح تصريف المازِني، وكثير غيرها[٢]، فمؤلفاته تقارب الخمسين كتاباً[٣].

ولا أُريد أن أُطيل هنا في صلته بشيخه أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، ولا مكانته العلمية؛ فهو من الشهرة بمكان، وقد أفاض في ترجمته بعض الدارسين؛ بما يغني عن ذلك هنا[٤].

* * *

● **ثالثاً: كتاب "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل"**

- **موضوع كتاب "التَّمَام"**

طُبع هذا الكتاب ببغداد عام ١٩٦٢م بتحقيق أحمد ناجي القَيْسِي، وخديجة عبدالرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب[٥].

ويقع في مجلد واحد؛ فغير صحيح أن هذا الكتاب (لا يُعرف له وجود في مكتبات العالم)[٦]!

ويعد هذا الكتاب **تكملة** لكتاب "شرح أشعار الهُذَلِيِّين"[٧] لأبي سَعِيد السُّكَّرِي (ت ٢٧٥ هـ)[٨]؛ إذ اهتم فيه ابن جني **بتفسير ما أغفله أبو سَعِيد السُّكَّرِي في شعر هُذَيل**[٩]. وذلك في أشعار (٥٣) ثلاثة وخمسين شاعراً، حسب العدد الموجود في المطبوع من الكتاب.

وقد قلَّل من شأن هذا الكتاب وموضوعه الأستاذ عبدالستار أحمد فراج، محقق كتاب "شرح أشعار الهُذَلِيِّين"؛ فقد قال عنه: (وعُني ابن جني بالاستدراك على ما شرحه السُّكَّرِي، فألف كتاباً اسمه "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل مما أغْفَلَه أبو سَعِيد السُّكَّرِي"، طبعت منه قطعة في بغداد سنة ١٩٦٢. وما فيها آراءٌ نحوية وصرفية لابن جني، ومناقشةٌ

---

(١) هذا مما استنبطه الأستاذ محمد علي النجار في ترجمته لابن جني في تحقيق كتاب الخصائص ٩/١

(٢) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٤٦١/٣، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣- ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٧-١٩

(٣) أحصى له الأستاذ محمد علي النجار (٤٩) كتاباً. انظر: الخصائص (مقدمة التحقيق) ٦١/١-٦٨

(٤) انظر: الخصائص بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار ٥/١-٦٨، وعبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني للأستاذ الدكتور عبدالغفار هلال ١٥/١-٢٧٥، وسر صناعة الإعراب بتحقيق الدكتور حسن هنداوي ٧/١-١٦

(٥) طبع عن مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

(٦) الخصائص (مقدمة المحقق) ٦١/١، وانظر: عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني ٢٣١/١

(٧) طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبدالستار أحمد فراج، عن مكتبة دار العروبة بالقاهرة، دون تاريخ.

(٨) أبو سَعِيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السُّكَّرِي، عالم باللغة والأدب، راوية من أهل البصرة، أخذ العربية عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما، اشتغل بجمع الشعر القديم وشرحه، انتشر عنه كثير من كتب الأدب، ثقة ديِّن، كان يُقرئ القرآن، ولد سنة ٢١٢ هـ، ومات سنة ٢٧٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٢٦/١٣، وتاريخ بغداد ٢٩٦/٧

(٩) أشار إلى هذا ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٤٧٨/٣

قليلة جداً لما ذكره السُّكَّرِي، وليست فيها إضافةُ شعرٍ لهُذَلِيِّين فاتوا السُّكَّرِي، وليس فيها شرح لشعرهم. وأكثر ما في هذه القطعة المطبوعة متصل بما في البقية من شعرٍ، ولكن ناشريها لم يرجعوا إليها؛ فكان فيها ما فيها)[١].

حقاً إنِّ ما طُبع من كتاب "التَّمَام" بعضُه وليس كله؛ بدليل إحالة ابن جني أحياناً على ما سبق في الكتاب[٢]، ولا نجد فيما سبق شيئاً مما يتحدث عنه. وبدليل سقوط المقدمة من المطبوع، وبعضِ شعرٍ كانِفٍ الفَهْمِي مثلاً، كما سنعرف عند دراسة علة الحمل على المعنى.

ولكني لا أُوافق المحقق فيما ذهب إليه بعد ذلك؛ لما يأتي:

١- كون "ما في القطعة المطبوعة مجرد آراء نحوية وصرفية لابن جني"، ليس دقيقاً؛ لأنها تشتمل أيضاً على أمور صوتية ودلالية ومعجمية، بدليل العلل الصوتية والدلالية التي سيعرض لها البحث.

٢- الحكم بأن "مناقشة ابن جني لما ذكره السُّكَّرِي قليلة جداً"، ليس محل دراسة أو نظر أصلاً؛ لأن ذلك ليس هدف ابن جني من كتابه، بل غايته إتمام تفسير أشعار هُذَيل مما فات السُّكَّرِي، كما هو واضح من العنوان. ومع ذلك فقد ذكر ابنُ جني أبا سَعيد السُّكَّرِي (١١) إحدى عشرة مرة في القطعة المطبوعة من كتاب "التمام"، وناقشه في جُلِّها[٣]!

٣- دعوى أنَّ "القطعة المطبوعة من كتاب التَّمَام ليس فيها إضافةُ شعرٍ لهُذَلِيِّين فاتوا السُّكَّرِي" ينقضها ما وقفتُ عليه من شعر لبعضهم في كتاب "التَّمام"، ولا يوجد في شرح السُّكَّرِي! وإن كان قليلاً وجاء في سياق الاستشهاد، قال ابن جني: (قال بعضُ هُذَيلٍ:

هلْ لَكِ فِيَما قُلْتِ لِي وقُلْتُ لَكْ إنَّ مَعِي ذا حَاجةٍ ويَنْفَعَكْ

وتَجْعَلِينَ اللَّذْ مَعِي فِي اللَّذْ مَعَكْ[٤]

أراد "اللَّذِ" بالكسر، أما لغةً أو صنعةً، فمنعها لإقامة الوزن)[٥].

فليست هذه الأبيات في شرح أشعار الهُذَلِيِّين للسُّكَّرِي!

٤- وأما القول: بأن هذه "القطعة المطبوعة من كتاب التَّمَام، ليس فيها شرح لشعرِ الهُذَلِيِّين"، فيُسَلَّم به لو قصَرنا الشرح على التفسير المعجمي للكلمات، وأغفلنا دور التحليل الصوتي والبنيوي والتركيبي والدلالي في فهم النص وإدراك أسراره مع المعنى المعجمي!

وأحب هنا أن أُوازن بين بعض النصوص من كتابي: "شرح أشعار الهُذَلِيِّين" للسُّكَّرِي، و"التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل" لابن جني؛ لنقف على قيمة كتاب "التَّمَام"، ومدى وفاء ابن جني بموضوعه في الإتيان بما أغفله السُّكَّرِي في تفسير أشعار الهُذَلِيِّين:

---

(١) شرح أشعار الهذليين للسكري (مقدمة المحقق) ١/٦-٧

(٢) انظر: التمام ١٢٣، ١٢٨

(٣) انظر: التمام ٨٠، ١٠٥، ١٢٤، ١٤١، ١٥٥، ١٥٨، ١٨١، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤٨

(٤) الأبيات من الرجز، وقد جاء منها البيتان: الثاني والثالث دون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٧٢. وفي رواية الثاني خلاف عما هنا.

(٥) التمام ٤٢

م	البيت	تعليق السُّكَّرِي عليه	تعليق ابن جني عليه
١	قال مُلَيْحٌ بن الحَكَم الهُذَلِي(من الطويل) **بلى ثُمَّ نَرْمِي بالنَّجَائبِ نَحْوَها...** **دُجَى اللَّيْلِ عَنْ هَامَاتِها تتجوَّبُ** شرح أشعار الهذليين ١٠٥٢/٣، والتمام ٢٥٢	(يَتَجوَّبُ: يَتَكَشَّفُ). شرح أشعار الهذليين ١٠٥٢/٣	(حَذف الفعل لدلالة الكلام عليه، أراد بلى نُزُورُها ثم نَرْمِي، فحَذف الفعل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِيَّ بَنَانَهُ**﴾[1] أي بلى نجمعُها قادرين). التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٥٢
٢	قال قَيْسُ بن العَيْزارَة الهُذَلِي(من الطويل): **فويلٌ بِبَزٍّ جَرَّ شَعْلٌ عَلَى الحَصَى...** **فَوُقِّر بَزٌّ مَا هُنَالِك ضَائِعُ** شرح أشعار الهذليين ٥٩١/٢، والتمام ١٤	(فوَقَّرَه: جعل فيه وَقْرَةً. وقوله: "وَيْلٌ بِبَزٍّ" يتعجب منه. قال: ويروى: "فوَيْلِ امِّ بَزٍّ"، و "فوَيْلٌ بِبَزٍّ"، من رفع فقال: "فوَيْلُ امِّ بَزٍّ"، يريد: فوَيْلٌ لإمِّه. و"بَزَّه" سلاحه: أخذه حين أسره، فجعل يجرُّه على الحَصَى. و"وُقِّرَ": صارت فيه وَقَرَاتٌ، أي هَزَمات بالسيف. الباهلي: "فوُقِّرَ"، أي بَزٌّ، كنت أكرِمُه وأُوَقِّرُه، فأَهانَه وجَرَّه. ويروى: "فَضُيِّعَ"). شرح أشعار الهذليين ٥٩٢/٢	(وأما قول من قال: "وَيْلُ امِّ بَزٍّ"[2] فإنه أراد: "وَيْلٌ لأُمِّ بَزٍّ"، وكثُر استعمال هذه الكلمة فحُذفت لام الجر والهمزة تخفيفاً، وحُذف التنوين كما حذف فيما حكاه أبو الحسن من قولهم: "سَلَامُ عَلَيْكُم"، وذلك لكثرة استعماله). التمام في تفسير أشعار هذيل ١٥
٣	قال البُرَيْقُ بن عِيَاضٍ الهُذَلِي(من الوافر): **وأَوْمَأْتُ الكِنَانةَ إنَّ فيها ...** **مَعَابِلَ كالجَحِيمِ لَهَا لَظَاهْ** شرح أشعار الهذليين ٧٥٦/٢، والتمام ٩٦	("لظاهْ": حَدٌّ وتوقُّدٌ. أبوعمرو: "لَهَا" للمَعَابِل. "لَظَاه" لَظَى الجحيم. والهاء في "لَظَاه" للجحيم). شرح أشعار الهذليين ٧٥٦/٢	("لظاهْ": توقُّدٌ وحِدَّةٌ، أراد: إلى الكِنَانةَ، فلما حذف حرف الجر أوصل الفعلَ). التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٦

فالكتاب تَتِمَّةٌ فعلاً لما أغفله أبو سَعِيد السُّكَّرِي في تفسير أشعار هُذَيْل، وهو اسمٌ على مسمى.

- **منهج ابن جني في كتاب "التَّمَام"**

(١) القيامة، آية: ٤

(٢) وردت هذه الرواية في التهذيب (ز ب) ١٢٠/١٣، والمحكم (ز ب) ١٥/٩، واللسان (ب ز ز) ٢٠٣/١، وتاج العروس (ب ز ز) ٢٨/١٥

ليس للكتاب فيما طُبع مقدمةٌ نعرف منها منهجَ ابن جني فيه، ولكن يمكن إبراز ملامح منهجه من خلال الكتاب نفسه على النحو الآتي:

١- أفرد ابن جني لكل شاعرٍ مكاناً في كتابه، تناول فيه شعره، وكان يبدأ ذلك بنسبته إليه، كقوله: "شِعْرُ قيْسِ بن العَيْزارَةَ "[١]، ويعقب في آخره بأنه قد فَرَغ من تفسيره[٢]. كما فعل السُّكَّرِي في كتابه "شرح أشعار الهُذَلِيِّين".

٢- كان يفسر كلَّ بيت في القصيدة على حِدَة، ويبرز ما فيه من مسائل لغوية، ويبين عللها.

٣- استشهد في تفسير الأشعار بالقرآن الكريم وقراءاته[٣]، والأحاديث النبوية[٤]، والأشعار[٥]، والأمثال[٦]، وأقوال السلف، كالحسن رضي الله عنه[٧]. ويمثل الشعرُ أكبر نسبة في هذه الشواهد؛ فقَلَّ أن تخلو منه صفحة من صفحات الكتاب.

٤- حَرَص ابن جني على نسبةِ الأقوال لأصحابها، والتعليقِ عليها إن وجد في بعضها خطأً[٨].

٥- كان يحيل أحياناً على بعض كتبه؛ للتوضيح والتفصيل، ككتاب: سر صناعة الإعراب[٩]، والمعْرِب في شرح القوافي[١٠]، والمنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني[١١] (ت ٢٤٧ هـ).

- **مصادر كتاب "التَّمَام"**

أشار ابن جني أثناء الشرح إلى بعض مصادره في كتاب "التَّمَام"، كالتصريف لأبي عثمان المازني[١٢] (ت ٢٤٧هـ)، وحاشية السِّيرافي[١٣] (ت ٣٦٨ هـ)، والكتاب لسيبويه[١٤] (ت ١٨٠ هـ)، والكتاب الكبير لقُطْرُب[١٥] (ت ٢٠٦ هـ)، ونوادر أبي عَمرو الشَّيْباني[١٦] (ت ٢٠٦ هـ).

---

(١) التمام ١٣

(٢) انظر: التمام ٢٥

(٣) التمام ١٣ ، ٢٤، ٣٥ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ١٨٧ ، ٢١٤ ، ٢٢٧

(٤) التمام ٣٥

(٥) التمام ١٥، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٥٥

(٦) التمام ٢٠ ، ٨٤ ، ٢٥١

(٧) التمام ٧٢ ، ٨٣

(٨) انظر: التمام ٨٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٥٥، ١٨٥

(٩) انظر: التمام ٤٣

(١٠) انظر: التمام ٤٣ ، ١٢٥ ، ١٨٦

(١١) انظر: التمام ٤٥

(١٢) انظر: التمام ٥٧

(١٣) انظر: التمام ٧٠ ، ١٠٩ وحاشية السِّيرافي هي شرحه على كتاب سيبويه.

(١٤) انظر: التمام ٢٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٧

(١٥) انظر: التمام ١٧٥ ولم أقف في ترجمة قُطْرب على كتاب له بهذا الاسم ؛ فربما لم تحص كتب التراجم مؤلفاته، أو أن "الكبير" صفة لأحد كتبه الواسعة، وليس اسماً. (انظر في مؤلفات قطرب: معجم الأدباء ٤٤٥/٥، وفيات الأعيان ٣١٢/٤، الوافي بالوفيات ١٤/٥).

(١٦) انظر: التمام ٢١٢

وترددت في كتاب "التَّمَام" أسماء بعض الأئمة، كالخليل بن أحمد[١] (ت ١٧٥ هـ)، وأبي زيد الأنصاري[٢] (ت ٢١٥ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦ هـ)[٣]، والسُّكَّرِي[٤] (ت ٢٧٥ هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، وهو أكثرهم؛ فقد ذُكر اسمه (٤٦) ستاً وأربعين مرة في الكتاب[٥].

وهناك بلا شك مصادر أُخَرُ ساعدت ابن جني على إخراج هذا الشرح القيِّم لشعر هُذَيْل، مع ما يتمتع به هو أصلاً من ذهن ثاقب، وخَلْفِيَّة لغوية وأدبية واسعة.

- **أهمية كتاب "التَّمَام"**

هذا الكتاب على صغر حجم المطبوع منه جَمُّ الفائدة:

١- فهو تكملة لكتاب "شرح أشعار الهُذَلِيِّين" لأبي سَعِيد السُّكَّري، كما عرفنا.

٢- انطوى كتاب "التَّمَام" على أفكار وإشارات طوَّرها ابن جني بعد ذلك في "الخصائص"، وأفرد لها أبواباً فيه، مثل: "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[٦]، و"الحمل على المعنى"[٧]، و"الحقيقة والمجاز"[٨].

وذلك على أساس أن كتاب "التَّمَام" أسبق في التأليف من "الخصائص"، وهو ما تؤكده الدلائل؛ كورود ذكر "التَّمَام" في "الخصائص"[٩] دون العكس، ولو كان "الخصائص" أسبقَ لأحال عليه ابن جني في قضايا لغوية هي فيه أكثر تفصيلاً.

وكإشارة ابن جني في "التَّمَام" إلى همِّه مراراً بتأليف كتاب في المجاز وبلاغة أسلوبه، وعزمه على ذلك، لولا ضيق الوقت[١٠]. ثم إننا نراه قد حقق بعض أمانيه، فعقد في الخصائص "باباً للحقيقة والمجاز"[١١].

كل ذلك يؤكد أن كتاب "التَّمَام" أسبق تأليفاً من "الخصائص". ويفيد ذلك الدارسين في تتبع بعض آراء ابن جني، ومعرفة مدى التزامه بها، أو عدوله عنها في الخصائص.

---

(١) انظر: التمام ١٨٥، ٢٥٣

(٢) انظر: التمام ٣٤، ٤٢، ٥٨

(٣) انظر: التمام ١٦، ١٩، ٣٧، ٢٢٣، ٢٥٥

(٤) انظر: التمام ٨٠، ١٠٥، ١٢٤، ١٤١، ١٥٥، ١٥٨، ١٨١، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤٨

(٥) انظر: التمام ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٨، ٤٧، ٥٣، ٥٩، ٦٦، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥.

(٦) انظر: الخصائص ١٤٥/٢- ١٥٢

(٧) انظر: الخصائص ٤١١/٢-٤٣٥

(٨) انظر: الخصائص ٤٤٢/٢- ٤٤٧

(٩) انظر: الخصائص ١٢٤/١

(١٠) انظر: التمام ١٢٩-١٣١

(١١) انظر: الخصائص ٤٤٢/٢

٣- نقلَ بعض الأئمة عن كتاب "التَّمَام" لابن جني؛ لأهميته، وصرحوا باسمه في مؤلفاتهم، كالزمخشري (ت٥٢٨هـ) في الكشاف[١]، وأبي حيان (ت ٧٥٤هـ) في البحر المحيط[٢]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في تخليص الشواهد[٣]، ومغني اللبيب[٤]، والسيوطي[٥] (ت ٩١١ هـ) في همع الهوامع، وعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في خزانة الأدب [٦]، والألوسي (ت ١٢٧٠هـ) في روح المعاني[٧]، ومحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) في أضواء البيان[٨]، والشيخ محمد عبدالخالق عُضيمَة (ت ١٤٠٤هـ) في دراسات لأسلوب القرآن الكريم[٩].

كما نقل عنه ابن سيده (ت٤٥٨ هـ) في المخصص[١٠]، وأبو عُبَيْد البَكْرِي (ت ٤٨٧ هـ) في معجم ما استعجم[١١]. وإنْ اكتفيا في نقولهما بـ(قال أبو الفتح)، دون ذِكْر اسم الكتاب، ولكن الموازنة بين النصوص تُبَيِّن أنها من كتاب "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل".

٤- استعمل ابن جني في هذا الكتاب بعض المصطلحات التي تتردد في الدرس اللساني الحديث، مثل: مصطلح "قانون"، فقد قال: (لام "الغَضَى" ياء؛ لجواز إمالتها، ولأنها لام مجهولة، وقد تقدم **قانون** هذا)[١٢].

وقوله أيضاً عن المبتدأ والخبر: (**ركنا** الجملة)[١٣].

- **ملاحظات على كتاب "التَّمَام"**

أدى الإيجاز الذي يتسم به أسلوب ابن جني في هذا الكتاب إلى غموض بعض العبارات أحياناً، وينافي ذلك طبيعةَ كتابٍ وُضِع للشرح والتفسير أصلاً!

هذا ما يُوَجَّه للكتاب نفسه، وتُرَدُّ بعضُ الأمور الأُخَر فيه للتحقيق، كصعوبة قراءة بعض الأشعار والكلمات أحياناً، وعدمُ اتضاح حياة الشعراء أمام القراء؛ فذلك يرجع لعدم اهتمام المحققِين بالضبط في كثير من الأحيان، وإغفال الترجمة للشعراء!

---

(١) انظر: الكشاف ١٠/٣ (في معرض تفسير الآية : ٢٠ من سورة مريم).

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٤٩/٧ (في معرض تفسير الآية: ٢٠ من سورة مريم).

(٣) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٩٨

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٥٢/١ ، ٧٩٢/٢

(٥) انظر: همع الهوامع ١٦٠/١

(٦) انظر: خزانة الأدب ٥٠٣/٦

(٧) انظر: روح المعاني ٣٩٧/٨ (في معرض تفسير الآية : ٢٠ من سورة مريم).

(٨) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٨٣/٣ (في معرض تفسير الآية: ٢٠ من سورة مريم).

(٩) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٨/٧ ، ٢١٤/١١

(١٠) انظر: المخصص (أسماء الحجارة والصخور) ٥٧/١٠

(١١) انظر: معجم ما استعجم (إحليل) ١٢٠/١، و(سمن) ٧٥٦/٣

(١٢) التمام ٢٣٠، والغَضَى: شَجَر من الأَثْل خشبُه من أصلب الخشب، وجمرُه يبقى زماناً طويلاً لا ينطفئ. واحدتُه غَضَاةٌ. المعجم الوسيط (غ ض ا) ٦٧٩/٢

(١٣) التمام ٢٣، وانظر منه أيضاً: ٢٣٠

* * *

● رابعاً: قبيلة هُذَيْل

قبيلة هُذَيْل من القبائل العدنانية[١]، فيقال في نسبها: هُذَيْل بن مُدْرِكَة بن إلْياس بن مُضَرَ بن نِزَار بن مَعَدّ بن عَدْنان[٢].

وهُذَيْل مشتقة من الهَذْل، وهو الاضطراب[٣].

وهي قبيلة متسعة، لها بطون كثيرة[٤]. وكانت ديارهم بالحجاز[٥] بجبال السَّرَوَات، وكانت سَرَاتُهم متصلةً بجبل غَزْوَان المتصل بالطائف، وكان لهم أماكنُ ومياه في أسفلها من جهات نجد وتِهامة بين مكة والمدينة[٦].

وقد عُرِفت هذه القبيلة بكثرة الشعراء فيها؛ حتى قيل: في هُذَيْلٍ أكثرُ من سبعين شاعراً في الجاهلية وصدر الإسلام[٧]. كما عُرفت بالفصاحة، وعُدَّت في القبائل التي أُخذت عنها اللغة مع قُرَيْش، وقَيْس، وتمِيم، وأَسَد، وبعض كِنَانة، وبعض الطائِيِّين، كما ذكر الفارابي[٨] (ت ٣٣٩ هـ).

وقد لازمها الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) –رحمه الله تعالى– مدةً طويلةً لذلك؛ لرواية أشعارها، وأخْذ اللغة نقيةً عنها، وقد قال هو في ذلك: (إني خرجت عن مكة، فلازمت **هُذَيْلاً** بالبادية، أتعلم كلامها، وآخذ طبعها، وكانت أفصحَ العرب ... فبقِيتُ فيهم سبعَ عشرةَ سنةً، أَرْحَلُ برحِيلهم، وأَنْزِل بِنُزُولِهم، فلما رجعت إلى مكة جعلت أُنْشِد الأشعارَ، وأذكر الآدابَ والأخبارَ وأيامَ العرب)[٩].

* * *

والآن مع دراسة العلل اللغوية في كتاب "التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل" لابن جني.

---

(١) نسب عدنان وقحطان للمبرد ٦

(٢) العقد الفريد ٣/٣٣٧-٣٣٨

(٣) انظر: الاشتقاق لابن دريد ١٧٦، وجمهرة اللغة (ذ ل هـ) ٢/٧٠٢

(٤) صبح الأعشى ١/٣٤٩

(٥) انظر: صفة جزيرة العرب للهمداني ٢٨٨

(٦) معجم قبائل العرب لعمر كحالة (هذيل) ٧٠١

(٧) موسوعة القبائل العربية لمحمد سليمان الطيب ١/٥٠ حاشية ٤

(٨) انظر: كتاب الحروف للفارابي ١٤٧، والمزهر ١/٢١١

(٩) معجم الأدباء ٥/١٩٢

المبحث الأول: المماثلة والمخالفة

أولاً: المماثلة الصوتية (Assimilation)

المماثلة ظاهرة فونولوجية، وتعني: تأثُّر صوت بصوت آخر؛ لمجاورته له، فيقرب منه أو يماثله في المخرج أو الصفة.[١]

وقد بيَّن ابن جني أن ذلك سبب حدوث الإبدال في قول عَمرو بن الدَّاخِل الهُذَلِّي[٢]:

تُصِيخُ إلَى دَوِيِّ الأَرْضِ تَهْوِي بِمَسْمَعِها كَمَا أَصْغى الشَّجِيجُ[٣]

حيث قال في التعليق عليه: (قالوا: أَسَاخَ بسَمْعِه وأَصَاخَ[٤]، فكأن الصاد قلبت عن السين؛ **لأجل استعلاء الخاء،** كقولهم في مَسَالِيخ: مَصَالِيخ، وفي سالِغ: صالِغ)[٥].

فالسين أُبدلت صاداً في قول الشاعر: "تُصِيخُ"، وكذا في بقية الأمثلة التي ذكرها ابن جني، وهي:

أَسَاخَ ←أَصَاخَ.

مَسَالِيخ ←مَصَالِيخ.

سالِغ ←صالِغ.

وذلك حتى يتماثل الصوتان في صفة الاستعلاء، كما يرى ابن جني؛ إذ السين مستفلة، والخاء أو الغين بعدها مستعلية[٦].

وعليه يكون هذا الإبدال قد تم بتأثير الصوت الأقوى في الصوت الأضعف، أو بمصطلح اللسانيات الحديثة: "قانون الأقوى"؛ فالصوت (الأضعف بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي، هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر)[٧].

ويرى بعض القدماء أن سبب هذا الإبدال هو الخفة وتيسير النطق، كما في قول سيبويه: إنهم (لما كان يثقُل عليهم أن يكونوا في حال تَسَفُّلٍ ثم يُصَعِّدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألا يَعْمَلوا في الإصْعَاد بعد التَّسَفُّل، فأرادوا أن تَقَعَ ألسنتُهم موقعاً واحداً)[١].

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية د/ أنيس ١٧٨، ودراسة الصوت اللغوي د/ مختار عمر ٣٧٨

(٢) هو عَمْرو بن زُهَيْرٍ أحدُ بني سَهْمِ بنِ معاويةَ بنِ تَمِيمِ بنِ هُذَيْل، والداخِل لقبُ أبيه، وهو شاعر أيضاً. (انظر: تاج العروس "د خ ل" ٤٨٤/٢٨). هذا ما وجدته عن عَمْرو بن الداخِل.

(٣) البيت من الوافر في وصف بقَرَة، وهو لعَمرو بن الداخِل أيضاً في شرح أشعار الهذليين ٦١٣/٢، وديوان الهذليين ٩٩/٣، ونسبه الزمخشري لزُهَيْر بنِ حَرَامٍ الهُذَلِيّ (أساس البلاغة "ص ي خ" ٣٦٧). وقد تقدم أن زُهَيْراً هذا هو والد عَمْرو بن الدَّاخِل. (انظر: تاج العروس "د خ ل" ٤٨٤/٢٨). والشَّجِيجُ: الوَتِدُ. اللسان (ش ج ج)٣٩٧/٣

(٤) أي: اسْتَمَعَ، وأنْصَتَ. اللسان (ص ي خ)٩١/٤

(٥) التمام ٢٦ – ٢٧، والمَسَالِيخُ، جمع مِسْلَاخ، وهو: الجِلْدُ. وسالِغٌ، أي سَمِينَةٌ، من قولهم: سَلَغَت الشاةُ والبقرةُ، إذا تَمَّ سِمَنُها. انظر: المعجم الوسيط (س ل خ) ٤٥٩/١، واللسان (س ل غ) ٣٢٠/٣

(٦) انظر في الاستعلاء والاستفال: سر الصناعة ٦٢/١، والمفصل ٥٤٧، والشافية في علم التصريف ١٢٣/١

(٧) دراسة الصوت اللغوي ٣٧٢، وانظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ١٢٩

وقولِ المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أيضاً في باب ما تُقلب فيه السين صاداً: (إنما تُقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه؛ ليكون تناولهما من وجه واحد)[٢].

وهذا هو "قانون الجهد الأقل" عند المحدثين، ويعني تحقيق حدٍّ أعلى من الأثر بحدٍّ أدنى من الجهد[٣] ؛ حيث يميل الناطق إلى الصوت الأخف الأسهل من الأصوات والسلاسل الكلامية، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني، وإيصالها للمتحدثين معه[٤].

ويُعزى هذا الإبدال قديماً لبني كلب[٥]، وهي إحدى القبائل القَحْطانية[٦]. وقيل: لبني العَنْبَر[٧]. وهم من تميم، من القبائل العدنانية[٨]. ويعني ذلك أنه قد عُرف هذا الإبدال في العربية الجنوبية والشمالية.

* * *

ثانياً : المخالفة الصوتية (Dissimilation)

المخالفة ظاهرة فونولوجية أيضاً، والمقصود بها: تعديل الصوت أو تغييره؛ ليخالف صوتاً مجاوراً له[٩]. فيقلب إلى صوت لين طويل، أو ما يشبه أصوات اللين، كاللام والنون. وفي هذا أقصى مراحل الخفة والتيسير في الجهد العضلي[١٠].

وقد بيَّن ابن جني أن هذه هي علة إبدال النون ياء في بعض الأبيات، إذ قال: (أنشدنا أبو عَلِيٍّ لعِمْرانَ بنِ حِطَّانَ[١١]:

قَدْ كُنْتُ عِنْدكَ حَوْلاً لَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ روائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانِ[١٢]

---

(١) الكتاب ١٣٠/٤

(٢) المقتضب ٣٦٠/١، وذلك ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص بخلاف ما هو عليه هنا في كتاب "التَّمام"! فقد رأى أن سبب هذا الإبدال "تقريب الصوت من الصوت". (الخصائص ١٤٢/٢-١٤٣). والتقريب هدفه التخفيف وتيسير النطق، كما هو معروف.

(٣) انظر: دراسة الصوت اللغوي ٣٧٢

(٤) انظر: الأصوات اللغوية د/ أنيس ٢١١، ومحاضرات في علم الأصوات د/ فاتن خليل محجازي ١٠٣

(٥) انظر: البحر المحيط ٤١٨/٨، وروح المعاني ٩٢/١١ (في معرض تفسير الآية: ٢٠ من سورة لقمان).

(٦) انظر: نسب عدنان وقحطان للمبرد ٧، والعقد الفريد ٣٧١/٣

(٧) انظر: المحكم (غ س ل) ٤٣٤/٥ ، واللسان (س ل غ) ٣٢٠/٣

(٨) انظر: نسب عدنان وقحطان للمبرد ٢٣، والعقد الفريد ٣٤٥/٣

(٩) الأصوات اللغوية د/ محمد علي الخولي ٢٢١

(١٠) انظر: الأصوات اللغوية د/ أنيس ٢١١ و ٢١٣

(١١) عِمْرانَ بنِ حِطَّانَ السَّدُوسِي بن ثَعْلبة، من شعراء صدر الإسلام، شاعر فصيح، خارجي، من أهل البصرة، توفي سنة ٨٤هـ. الأغاني ١٠٩/١٨-١٢٠، وسير أعلام النبلاء ٢١٤/٤-٢١٦

(١٢) البيت من البسيط، ونُسِب لعِمْرَان بن حِطَّانَ أيضاً في المحكم (ظ ل)٦/١٠، و(ج ن) ٢١٦/٧، واللسان (ج ن ن) ٤٧٤/١

هكذا أنشدنا[1] معتقداً فيه التخفيف مع ما تراه من الإطلاق، وقد يجوز فيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون **أبدل النون الثانية؛ لاجتماع المثلين**، كقولهم: "أَمْلَيْتُ الكتاب" في معنى أَمْلَلْتُ، من قوله تعالى: ﴿**وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الحَقُّ**﴾[2]، وكما حكى أحمد بن يحيى من قولهم: "لَا ورَبْيِكَ لَا أَفْعَلُ"، يريد: ورَبُّكَ، وعلى هذا تأول أبو عَلِيٍّ قوله:

وآلَيْتُ لَا أَمْلاهُ حَتَّى يُفارِقا[3]

قال: أراد: لا أَمَلَّه، فأبدل الثاني، ومنه قول الشاعر:

إنَّ سَلْمَى هِيَ المُنَى لَوْ تُوَاتِي حَبَّذا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِي[4]!

أراد: تُخَالّ، فإذا أمكن ذلك كان حَمْلُ بيت عِمْرانَ على هذا الضرب من البدل أَخْلَقَ من حمله على الحذف؛ لأن البدل على كل حال أحسن من الحذف)[5].

فكلمة "جَانّ" في بيت عِمْرانَ بنِ حِطَّانَ، خُفِّفت فيما يرى أبو علي الفارسي بحذف النون الثانية ←"جَانِ"، وأنشد البيت بهذه الرواية لابن جني.

وأما ابن جني فإنه يجيز فيها وجهاً آخر تتحقق به الخفة أيضاً، وهو المخالفة الصوتية بإبدال النون الثانية ياء ← "جَانِي".

وقال ابنُ سيده في هذا البيت بمذهب ابن جني، دون أن يشير إليه! ونسب له ما ليس مذهباً له! حيث قال في التعليق على رواية "جَانِي": (إنما أراد: من إنسٍ ولا جانٍّ، فأبدل النون الثانية ياء، وقال ابن جنى: بل حَذف النون الثانية تخفيفاً)[6]. وقد علمنا أن الذي قال بحذف النون الثانية تخفيفاً هو أبو علي الفارسي، وليس ابن جني!

هذا عن كلمة "جانِي"، وأما بقية الأمثلة فقد ساقها ابن جني؛ ليؤكد رأيه في هذه الكلمة، وهو حدوث المخالفة الصوتية فيها بالإبدال؛ فهي الأخرى تحقق فيها ذلك. وهذه الأمثلة هي:

١- أَمْلَلْتُ ← أَمْلَيْتُ. أُبدلت اللام الثانية ياءً. وقد حدث هذا الإبدال؛ (لاستثقال التضعيف)[7]، أو(طلباً للخفة وفراراً من الثِّقل)[8]، أو(لأنه أخف)[9]. وهي أقوال للعلماء تلتقي كلها في غاية واحدة، كما نرى، وهي التخفيف.

وينسب هذا الإبدال لتميم وقيس، والنطقُ على الأصل لهجة أهل الحجاز وبني أسد[1].

---

(١) في المطبوع من الكتاب: أنشدناه. ولا يستقيم هذا مع المعنى، ووجود كلمة "معتقِداً" بعدها.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٢

(٣) عجز بيت من الطويل للأَسْوَد بن يَعْفُر، صدره: *فَآلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي* (انظر: الأزمنة لقطرب ١٤٠).

(٤) البيت من الخفيف، ونُسب لرجُلٍ من هُذيل في المحكم (خ ل) ٥١٦/٤، واللسان (خ ل ل) ٣٠٨/٢. وفيهما : "لَوْ تَرَانِي" بدلا من "لَوْ تُوَاتِي".

(٥) التمام ٢١٨-٢١٩

(٦) المحكم (ج ن) ٢١٦/٧، وورد هذا النص أيضاً في اللسان (ج ن ن) ٤٧٤/١

(٧) المقتضب ٢٤٦/١، وفي الممتع الكبير أيضاً ص ٢٤٧: (أُبدلت اللام الأخيرة ياء هروباً من التضعيف).

(٨) المثل الثائر ٢٩١/١، وصبح الأعشى ٢٩٤/٢

(٩) تفسير القرطبي ٣٨٥/٣، وانظر: البحر المحيط ٧٢١/٢ (في تفسير الآية ٢٨٢ من سورة البقرة).

٢- ورَبُّكَ ← ورَبِّيكَ. أُبدلت الباء الثانية ياء. وهذا أيضاً (لأجل التضعيف)[٢].

٣- أَمَلَّه ← لا أَمْلاَه. أُبدلت اللام الثانية ألفاً. وهو لكراهية التضعيف أيضاً[٣].

٤- تُخالّ ← تُخَالِي. أُبدلت اللام الثانية ياء؛ لاجتماع المثلين، كما مر في قول الشاعر الهُذَلِي.

ويرى ابن سيده أن هذا الإبدال ضرورة شعرية، قال: (إنما أراد: لو تُخَالِل، فلم يستقم له ذلك، فأبدل من اللام الثانية ياءً)[٤]. ونقل ابن منظور هذا الرأي في اللسان[٥].

ويظهر لنا مما تقدم عند ابن جني أن المخالفة الصوتية تعمل على تخفيف النطق، وإزالة الثقل الناشئ عن "اجتماع المثلين". وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين أيضاً في علة هذه الظاهرة[٦]. وبه تدخل المخالفة في قانون "الجهد الأقل" الذي سبق ذكره.

ويرى بعض المحدثين أن علة المخالفة الصوتية هي "تحقيق التوازن اللغوي"؛ إذ تعمل المماثلة على تقليل الفروق بين الأصوات المتجاورة، وتعمل المخالفة على زيادة هذه الفروق[٧].

في حين يرى آخرون أن علة المخالفة الصوتية "نفسيةٌ محضةٌ"، فـ(المتكلم يهدف إلى التأثير في نفس السامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر؛ لزيادة ذلك التأثير)[٨].

وأرى أن الرأي الأول هو أدق هذه الآراء؛ لاعتماده على الظاهرة نفسها أكثر من غيره؛ فالذي يذهب إلى أن علة المخالفة الصوتية هي "تحقيق التوازن اللغوي"، يفترض المنطق في اللغة، وأنه قد تحدث ظاهرة نتيجة حدوث ظاهرة أخرى، مع أن اللغة لا تسير دائماً وَفْقَ منطق العقل في ظواهرها.

ومن يذهب إلى أن علة المخالفة علة "نفسية محضة"، هي زيادة التأثير في السامع، يجنح إلى شيء بعيد عن اللغة، يتصل بعقل المتكلم وذهنه، وهذه أمور نفسية، وهي في الوقت نفسه لا تفسر كلَّ المواقف الكلامية؛ ففي بعض الأحيان يقصد المتكلم الإخبار فقط، ولا يريد التأثير في سامعيه.

---

(١) اللسان (م ل ل) ٩٥/٦، والمصباح المنير (م ل ل) ٥٨٠/٢ ، وتاج العروس (م ل ل) ٤٢٤/٣٠

(٢) سر الصناعة ٧٤٤/٢، والمحكم (ر ب) ٢٣٣/١٠، واللسان (ر ب ب) ١٤/٣

(٣) انظر: المحكم (ل م) ٣٧٨/١٠، والممتع الكبير ٢٤٥، وتفسير القرطبي ٢٨٦/١٣(في معرض تفسير الآية: ٣٢ من سورة القصص)، واللسان (م ل ل) ٩٥/٦

(٤) المحكم (خ ل) ٥١٦/٤

(٥) اللسان (خ ل ل) ٣٠٨/٢

(٦) انظر: التطور اللغوي د/ رمضان عبدالتواب ٦٤

(٧) انظر: الأصوات اللغوية د/ محمد علي الخولي ٢٢١، ودراسة الصوت اللغوي د/ أحمد مختار عمر ٣٨٤، والصوتيات برتيل مالمبرج ١٢٠

(٨) التطور النحوي لبرجشتراسر٣٥

المبحث الثاني: عِلَلُ الحذف

ويشمل الحذف للتخفيف، والحذف لدليل، والحذف لعِلْم المخاطب، والحذف للإيجاز، والحذف للتخلص من التقاء الساكنين، والحذف لكثرة الاستعمال.

أولا: الحذف للتخفيف

ورد من ذلك في كتاب "التَّمَام" الصور الآتية:

١- حذف الهمزة من كلمة "أَب"

ذكر ابن جني في بيت سُوَيْد بن عُمَيرٍ الخُزَاعي الهُذَلي[١]:

يَا بَا خُصَيْلَةَ لن يُمِيتَكَ بَعْدَهَا يَا بَا خُصَيلةَ غَيْرُ شَيْبِ قَذَالِ[٢]

أنه (أراد: يا أبَا خُصَيْلَةَ، فحذف الهمزة **تخفيفاً**، كقول أبي الأَسْود[٣]:

يا بَا المُغِيرَة رُبَّ أمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بالحَزْمِ مِنِّي والدَّها[٤]

وحَكَى أبو زيدٍ: "لَا بَ لَكَ")[٥].

فابن جني يرى أن سبب حذف الهمزة في كلمة "أَب" هو التخفيف. وتؤكد الدراسات الصوتية الحديثة أن الهمزة صوت عسير النطق؛ يخرج بانحباس الهواء خلف الوترين الصوتيين، ثم انفراجهما فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير، ويؤدي ذلك إلى التخلص منها أحياناً[٦].

ويرى ابن عبدالله القَيْسِيّ (من علماء القرن السادس الهجري) أن همزة هذه الكلمة (جاز حذفها لكثرة استعمالهم لها)[٧]. ولا يَبعد رأيه هذا عن رأي ابن جني؛ فالعرب تخفف ما تستعمله كثيراً.

---

(١) سُوَيْد بن عُمَير بن عامرٍ بن أسودَ بن بيَاضةَ الخُزَاعي، كان من الخُلَعاء. شرح أشعار هذيل للسكري ٨١١/٢ وفي المعاجم أيضاً أنه شاعر هُذَلِي. انظر: المحكم (غ ز ل) ٤٤٦/٥، واللسان (غ ز ل) ٣٤/٥، والتاج (غ ز ل) ٩٦/٣٠، (ن ع ل) ١٣/٣١

(٢) البيت من الكامل، وهو له في شرح أشعار الهذليين للسكري ٨١٢/٢، وبلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح لابن عبدالله القيسي ٢٧٥/١

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدُّؤَلِي الكِنَاني، تابعي جليل، في الطبقة الأولى من نحاة البصرة، وهو أول من وضع علم النحو في العربية، وشَكَل أواخر كلمات المصحف الشريف بالنقط، له ديوان شعري، توفي سنة ٦٩هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ٢١-٢٦

(٤) البيت من الكامل في مستدرك ديوانه (قصيدة: ٥٢، بيت: ٣) ص ٣٧٨، وفي كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/ ٣٠٣، وإيضاح شواهد الإيضاح لابن عبدالله القيسي ٢٧٤/١، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٩٥ مع اختلاف في رواية بعض الكلمات غير موطن الشاهد .

(٥) التمام ١٢٦

(٦) انظر: التطور اللغوي د/ رمضان عبدالتواب ٧٥-٧٦

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٥/١

أما أبو زيد (ت ٢١٥ هـ) فإنه يعد ذلك لهجةً، على ما يُفهم من كلمة "حَكَى" في نهاية نص ابن جني: (وحَكَى أبو زيد: "لَا بَ لَكَ")[١]. ويؤكد هذا الفهم أن أبا زيد نَسَب ذلك لبعض العرب في مكان آخر؛ (قال: وسمعتُ أعرابياً من قَيْسٍ يقول: يَا أَبَ أَقْبِلْ ويابَ أَقْبِلْ ويا أَبَةَ أَقْبلْ ويَابَةَ أَقْبِلْ، فألغى الهمزة من كل هذا)[٢].

٢- حذف الياء من كلمة "الَّذِي"

ففي بيت رَجُلٍ من هُذَيْل:

فَظِلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِ كِيدَا كالَّذِي تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا[٣]

قال ابن جني: (قد عدَّ الناس "اللَّذِ" لغةً في "الَّذِي"، ويمكن عندي أن ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء **تخفيفاً لطول الاسم بصلته**، فصار "اللَّذِ")[٤].

ذكر ابن جني أولاً مذهب من يَعُدُّ حذف الياء من كلمة "الَّذِي" لغةً. وهو مذهبٌ لبعض العلماء، كالنَّحَّاس[٥] (ت ٣٣٨ هـ)، والعُكْبَري[٦] (ت ٦١٦ هـ)، وابن عُصفور[٧] (ت ٦٦٩ هـ)، والزَّبيدي[٨] (ت ١٢٠٥هـ). ويمكن نسبة هذه اللغة إلى هذيل؛ لمجيء ذلك في شعرها.

ثم أتبعَ ذلك برأيه، وهو أنه يجوز أن يكون سبب هذا الحذف "التخفيف لطول الاسم بصلته". ومن أصحاب هذا الرأي أيضاً: الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)، وإنْ رُكِّبت العلة عنده من مجموع أمرين: "التخفيف لطول الاسم

---

(١) نُقل عنه هذا أيضاً في إيضاح شواهد الإيضاح لابن عبدالله القيسي ٢٧٤/١، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٣٩٥

(٢) التهذيب (باب ما جاء عن العرب في تحقيق الهمز وتليينه وتحويله وحذفه) ٤٩٦/١٥، والنص أيضاً في اللسان (مقدمة المؤلف – باب حرف الهمزة) ٢٢/١ عدا عبارة الأخيرة "من كل هذا" . وقد وضع المحققون مكانها نقطاً، وقالوا: (كذا بياض بالنسخ التي بأيدينا). ولو رجعوا إلى التهذيب – وهو من مصادر اللسان – لوجدوا فيه العبارة الناقصة!

(٣) البيت من الرجز لرَجُل من هُذيل أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٥١/٢، وخزانة الأدب ٥/٦، وبلا نسبة في التهذيب ٣١/١٥، والمحكم (ز ب ى) ٩٤/٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٧٢ و٢٧٥. والزُّبْيَةُ: حُفرة في موضع عالٍ، تُحْفَر للأسد، ويُغطى رأسُها بما يَسْتُرها ليقعَ فيها. انظر: اللسان (ز ب ى) ٢١١/٣

(٤) التمام ٤٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٥/١ (في تفسير الآية: ٥٦ من سورة النساء).

(٦) ديوان المتنبي بشرح العكبري ٣١/١ ، ٢٠٦/٤

(٧) المقرِّب ٨٣ وقد ذكر ابن عُصفور هذه اللغة مع ثلاث لغات أَخَر في "الذي"، وهي: "الَّذِي" بتخفيف الياء، و"الَّذِيّ" بتشديدها، و"الَّذْ" بتسكين الذال بعد حذف الياء. وبذلك يصير فيها أربع لغات.

(٨) التاج (ل ذ ى) ٤٥١/٣٩

بصلته"، و"كثرة الاستعمال". إذ قال: (ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خفَّفوه من غير وجه، فقالوا: "اللَّذِ"، بحذف الياء)[١].

٣ - تسكين عين كلمة "سُمْي"

يرى ابن جني أن عين هذه الكلمة قد سُكِّنت للتخفيف، وهذا في تعليقه على قول عَبْدِ بنِ حَبيبٍ الهُذَلِيّ:

تَرَكْنَا ضُبْعَ سُمْيَ إذا اسْتَباءَتْ كَأَنَّ عَجِيجَهُنَّ عَجِيجُ نِيبِ[٢]

إذ قال: (سُمْيٌ: بَلَدٌ [٣]..... ويجوز أن يكون "سُمْيٌ" فُعُلاً في الأصل، كأنه سُمُوٌ، ثم غُيِّرت إلى سُم، كأَدْلٍ[٤]، ثم أُسكنت العين **تخفيفاً**، وأُقِرَّ القلب بحاله، كقولك في رَضِيَ: رَضْيَ، ويجوز أن يكون مثالاً لم يُسَمَّ فاعله، ثم كأنه سُمُيٌ، ثم أسكنت عينه **تخفيفاً**)[٥].

فيمكن أن تكون عين هذه الكلمة محركة بالضم في الأصل، كما يجيز ابن جني، ثم إنها أُسكنت "سُمْيٌ"؛ لعِلة "التخفيف". وقد نقل البَكْرِي ذلك عنه في معجمه[٦].

وهكذا فقد أدى طلب "الخفة" إلى حذف الهمزة من كلمة "أَب"، وحذف الياء من كلمة "الَّذِي"، وتسكين عين كلمة " سُمُي"؛ مما يشير إلى دور هذه العلة في التطور اللغوي، وميل اللغة عادة إلى السهولة واليسر.

* * *

ثانياً: الحذف لدليل

من المقرر في علم اللغة الحديث أن (الحذف Deletion ظاهرة .... لا تخص العربية وحدها، بل هي من الظواهر العالمية في اللغات)[٧]. وقد سبق إلى هذه الملاحظة بعض علمائنا القدامى، كزَين الدين بن نُجَيْم الحنفي (ت ٩٦٩هـ)؛ إذ قال: (الحَذْفُ لدليلٍ كائِنٍ في كلِّ لِسَان)[٨].

---

(١) المفصل ١٨٣، وعنه في الاقتراح للسيوطي ١٨٣

(٢) البيت من الوافر، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٧٧١/٢، والمحكم (س م ي) ٥٨٩/٨، ومعجم ما استعجم (سمي) ٩١٢/٣، ومعجم البلدان (سمي) ٢٥٩/٣، واللسان (س م ا) ٣٤٤/٣، والتاج (س م ي) ٣١٢/٣٨. وضُبْع: جمع ضِباع. واسْتَبَاءَتْ: رجعتْ. والنِّيبُ: جمع نَاب، وهي النُّوق المسِنَّة. انظر: جمهرة اللغة (ب أ و) ٢٢٩/١، و(ب ن ي) ١٠٢٩/٢

(٣) ذكر الحموي أن "سُمْي" بضم فسكون: موضع في ديار بني سُلَيْم بالحجاز، وكان الشاعر قد غزا بني سُلَيْم في هذا الموضع. معجم البلدان (سمي) ٢٥٩/٣

(٤) أَدْلٍ: جَمْعِ دَلْوٍ، قُلِبَتْ الوَاوُ يَاءً؛ لوقوعها طَرَفًا. انظر: اللسان (ي و م) ٥٢٥/٦، والتاج (ي و م) ١٤٤/٣٤

(٥) التمام ١٠٤

(٦) انظر: معجم ما استعجم (سمن) ٧٥٦/٣

(٧) قضايا التقدير النحوي د/ محمود سليمان ياقوت ٢٠٩

(٨) انظر: البحر الرائق ٨٧/٣. وقد جُرَّت "كائنٍ"؛ لأنها صفة لـ "دليلٍ"، والجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ، والتقدير: الحَذْفُ لدليلٍ كائنٍ موجودٌ في كل لسانٍ.

وقد أشار ابن جني إلى حذف بعض الوحدات اللغوية (المورفيمات) في التراكيب الهُذَلِيَّة؛ نظراً لوجود "ما يدل عليها في الكلام"، كما يتضح من الصور الآتية:

أ- حذف حرف الجر "الباء"؛ لوجود ما يدل عليه

ذكر ابن جني أنه يجوز حذف الشيء إذا تقدم ما يدل عليه، وقال: (وعلى هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة: ﴿**والأَرْحامِ**﴾[1]، كأنه قال: وبالأرحام، فحذف الباء بعد أن أعملها، وصار تقدُّم الباء في ﴿**بِهِ**﴾ دالاً عليه وكالعوض عنها. وإذا جاز ما يحكى عن رُؤْبَةَ[2] إذا قيل له: "كيفَ أصبحتَ"؟ فيقول: "خَيْرٍ عافاكَ اللهُ"[3]، وهو يريد "بخيرٍ"، فيَحْذِفُ الباء لفظاً ويُعْمِلُها تقديراً ومعنى. وقول الآخر:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[4]

وهو يريد "رُبَّ" فيحذفها ويُعملها، ولما يتقدم لها ولا للباء في حكاية رُؤْبة دليلٌ عليها، كان حذفُ الباء في قوله: ﴿**وَالأَرْحَامِ**﴾ وإرادتها لتقدم ذكرها في ﴿**بِهِ**﴾ أمثلَ)[5].

يرى ابن جني أن الجر في هذه القراءة ليس بسبب العطف على الضمير المجرور، بل لاعتقاد أن تكون فيه باء ثانية حُذفت لتقدم ذكرها[6]. وهو رأيٌ للكوفيين[7]. ويؤمن بهذه العلة أيضاً أبو البركات الأنباري، فقد ذكر أن (قوله: ﴿**والأَرْحامِ**﴾ مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره: وبالأرحامِ، فحُذفت لدلالة الأولى عليها)[8].

وعند أبي شامة الدمشقي (ت ٦٦٥هـ) أيضاً أن تخريج هذه القراءة على حذف الجار سديد؛ لأن هذا الكلام قد اشتهر بتكرير الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر[9].

إذاً حُذف حرف الجر؛ لوجود ما يدل عليه، وهو أسلوب معروف في اللغة، كما ذكر ابن جني.

---

(١) السبعة في القراءات ٢٢٦، والتيسير للداني ٧٨، وذلك في قوله تعالى: ﴿**واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ به والأَرْحَامَ**﴾. النساء، من الآية: ١

(٢) رُؤْبَةُ بن عبداللهِ العَجَّاج بن رُؤْبَةَ بن لَبِيدِ بن صَخْرٍ التَّمِيمِيّ، من رُجَّاز الإسلام وفصائحهم، وهو من مخضرمي الدولتين: الأُموية و العباسية .كان رأسًا في اللغة. توفي سنة ١٤٥هـ. انظر: الأغاني ٣٥٩/٢٠، والوافي بالوفيات ٩٩/١٤

(٣) ورد هذا عن رؤبة في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٩، والخصائص ١٥٠/٣، وسر الصناعة ١٣٢/١، والإنصاف ٣٩٨/١

(٤) البيت من الخفيف لجميل بثينة في ديوانه ٥٢، واللسان (ج ل ل) ٤٤٩/١، والتاج (ج ل ل) ٢٢٢/٢٨، وبلا نسبة في التهذيب (ج ل) ٢٦١/١٠، والخصائص٢٨٥/١، والمحكم (ج ل) ٢٠٦/٧

(٥) التمام ٧٩

(٦) أشار ابن جني إلى ذلك أيضاً في كتابه الخصائص ٢٨٥/١

(٧) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٩، ولهم رأي آخر مشهور عنهم ، وهو أنه يجوز أن يُعطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، واستدلوا بقراءة حمزة هذه، وكلام العرب. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢-٤٦٥، وإبراز المعاني ٤١١

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢

(٩) انظر: إبراز المعاني ٤١١

ويَحِلُّ هذا التوجيه الإشكاليةَ عند من يُلَحِّن هذه القراءة من البصريين[١]؛ فالجر بالباء المحذوفة لدلالة ما قبلها عليها، وليس عطفاً على الضمير المجرور دون إعادة الباء[٢]. وإن كان الوجه الأخير جائزاً في اللغة أيضاً عند الكوفيين؛ لورود السماع به، وإن كان قليلاً[٣]، على ما هو معروف من مبادئهم في الدرس اللغوي[٤].

ب- حذف الفعل؛ لدلالة الكلام عليه

تحذف العرب "الفعل" إذا عُرف من الكلام[٥]، فـ(إذا دلَّ دليل على الفعل جاز حذفه)[٦]. وقد أشار ابن جني إلى حذف بعض الأفعال في التراكيب الهُذَلِيَّة؛ نظراً لذلك، كما يأتي:

١- أَمْدَحُ

ذكر ابن جني في تفسير قول أبي صَخْرٍ الهُذَلِيّ[٧]:

حَيَاتِي وإنْ يُصْبِحْ صَدَايَ بِقَفْرَةٍ تَجُرُّ عَلَيْهِ المَعْصِرَاتُ الحَوَاصِبُ[٨]

أنه (لا تكون "حَيَاتِي" بدلاً من "**مَا نَزَل الرُّكْبَانُ**"[٩]؛ لاختلاف مقداريهما، وفساد المعنى مع البدل؛ وذلك أن حياته إنما مدتُها عُمْرُ إنسان، وذلك معلوم القَدْر، و"مَا نَزَل الرُّكْبَانُ" يطول جداً مدَّتُه، وكذلك مدَّةُ خَوْضِ الكواكبِ الظَّلَامَ.....فإذا كان كذلك كان "**حَيَاتِي**" منصوباً على الظرف، **بفعل محذوف دل الكلام عليه**، فكأنه قال فيما بعد: أَمْدَحُه حَيَاتِي، فإن متُّ رَوى الرواة مَدْحِي)[١٠].

أي: لما لم يكن "حَيَاتِي" بدلاً، كان ظرفاً منصوباً بفعل محذوف، تقديره: "أَمْدَحُه"؛ وقد دلت عليه بعض العبارات في البيت السابق عليه: "مَا نَزَل الرُّكْبَانُ"، وَ"مَا خَاضَ الظَّلَامَ الكواكبُ"؛ فبهذا يتسق المعنى في البيتين، وهو إفادة دوام المدح في حياته وبعد مماته.

٢- نَزُورُ

ذكر ابن جني في بيت مُلَيْحِ بنِ الحَكَم الهُذَلِي:

---

(١) انظر: الحجة لابن خالويه ١١٨، والكشف لمكي بن أبي طالب ٣٧٥/١

(٢) انظر: الخصائص ٢٨٥/١

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه ١١٩، وهمع الهوامع ٢٢١/٣

(٤) فمن (عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلامٍ جعلوه باباً أو فصلاً) همع الهوامع ١٦٨/١، وانظر في منهجهم هذا: المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ١٦١-١٦٥

(٥) انظر: الأصول في النحو ١٨٥/٢

(٦) شرح ابن عقيل ٨٦/٢

(٧) هو عبدالله بن سَلْم السَّهمي الهذلي، يكني بأبي صخر، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، توفي سنة ٨٠ هـ. الأغاني ١١٠/٢٤

(٨) البيت من الطويل، وهو في التمام ٢٠٣، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٩٤٧/٢

(٩) جزء من بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي قبل البيت الذي يفسره ابن جني، وتمامه: **ومَا نَزَل الرُّكْبَانُ بالخِيفِ مِنْ مِنًى ثلاثاً وَمَا خَاضَ الظَّلَامَ الكواكبُ** (التمام ٢٠٣، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٩٤٧/٢).

(١٠) التمام ٢٠٣

بَلَى ثُمَّ نَرْمِي بالنَّجَائبِ نَحْوَها دُجَى اللَّيْلِ عَنْ هَامَاتِها تتجوَّبُ[1]

أنه (**حَذف الفعل لدلالة الكلام عليه**، أراد: بلى نُزُورُها ثم نَرْمِي، فحَذف الفعل، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِيَّ بَنَانَهُ**﴾[2] أي: بلى نجمعُها قادرين)[3].

يلاحظ أن "الفعل" قد حُذف من جواب الاستفهام؛ لأنه سبق ذكره في كلام المستفهِم نفسه. وقد أحدث ذلك نوعاً من الإيجاز والاختصار. فالبنية العميقة للأسلوب كما فسرها ابن جني هي استفهام وُجِّه للشاعر: ألا تَزُورُها؟ وجواب منه: بلى، نَزُورُها ثم نَرْمِي.

والأمر كذلك في الآية الكريمة؛ حيث تقدَّمها الاستفهام المنفي: ﴿**أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ**﴾[4]. فكانت الإجابة ﴿**بَلَى قَادِرِينَ**﴾. يقول النسفي (ت ٥٣٧هـ): (﴿**بلى**﴾ أوجبتْ ما بعد النفي، أي: نجمُعها)[5]. ويقول أبو حيان (ت ٧٥٤هـ) أيضاً: (﴿**بلى**﴾ : جواب للاستفهام المنسحِب على النفي، أي: بلى نجمُعها)[6].

٣-فَرِحَ

ذكر ابن جني في بيت أبي بُثَنْيَةَ الصَّاهِلِي[7]:

إذا مَسَحُوا سِبَالَهُمْ بِدُهْنٍ أَلْهَفَكَ عَبْدُ لِلرَّجُلِ القَتِيلِ[8]

أن (**العامل في "إذا" محذوف للدلالةِ عليه من الأبيات التي قبله**، كأنه إذا مَسَحُوه فرِحوا وجَذَلُوا له، يهجوهم بذلك. ولا يجوز أن يعمل ما بعد الهمزة فيما قبلها، ولا المعنى أيضاً عليه فيجوز أن يُضْمَر له ما يتناوله مما هو في معناه)[9].

تم هنا حذف الفعل العامل في "إذا"؛ وذلك (**للدلالةِ عليه من الأبيات التي قبله**). وتفيد هذه الجملةُ وجَمْعُ كلمة "أبيات" فيها تماسكَ النص وترابطَه من خلال عملية الحذف، (والتماسك بمجموع عناصره يمثل عنصراً جوهرياً في تشكيل النص وتفسيره)[10].

---

(١) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٥٢/٣

(٢) القيامة، آية: ٤

(٣) التمام ٢٥٢

(٤) القيامة، آية: ٣

(٥) تفسير النسفي ٣١٤/٤

(٦) البحر المحيط ٣٤٤/١٠

(٧) الصَّاهِلي نسبة إلى صاهِلَة، وهي بطن من هُذَيْل. نسب عدنان وقحطان للمبرد ٦، والاشتقاق لابن دريد ١٧٧، والعقد الفريد ٣٣٨/٣

(٨) البيت من الوافر، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٧٣٢/٣، وقال السكري في شرح البيت: (إنما عيَّرهم بالرَّجُل الذي ذَبَحُوه فأكلوه. و" عَبْدُ بنُ الدِّيلِ").

(٩) التمام ٨٧

(١٠) في علم اللغة النصي والتطبيقي د/ مجدي حسين ٧٥

وبهذا يكون ابن جني قد تنبَّه قبل أكثر من ألف عامٍ، إلى فكرة ترابط النص، وتحليله في ضوء هذه الفكرة. وهو الاتجاه الذي ينادي به اليوم علم اللغة الحديث، ويوليه اهتماماً كبيراً.

ج- حذف المفعول به؛ لدلالة الكلام عليه

قال ابن جني: (قال أبو بُثَيْنَةَ القُرَمِي[1] من أبياتٍ:

فأُغْرِيهِمْ وَلَا أُغْرِي أَلِيَّاً فَدَى لِصَحَابةِ المُغْرِينَ نَفْسِي[2]

"أَلِيَّاً" منصوب على أنه حالٌ لا مفعولٌ به، أي: ولا أُغْرِيهِمْ أَلِيَّاً. أي: بالغتُ في إغرائهم، **فحذف المفعول به؛ لتقدم ذكره** في قوله: "فأُغْرِيهِمْ")[3].

حَذْفُ المفعول به كثير[4]، وقد ورد في فصيح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿**فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى**﴾[5].

د – حذف المبتدأ؛ لدلالة الكلام عليه

المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، (تحصل الفائدة بمجموعهما؛ فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبر محل الفائدة؛ فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً)[6].

وقد حُذِف "المبتدأ" في بعض التراكيب الهُذَلِيَّة؛ لدلالة القرينة اللفظية عليه، كما في قول ابن جني: (وقال قَيْسُ بنُ عَيزارَةَ[7] من أبياتٍ :

فَدَعْنَا ونَحْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بالحَصَى ونَلخَاكَ أَلْفاً نَفْسُ سَلْمَى زَعِيمُها[8]

ويروى: نَلْحَاكَ، بالحاء[9]. الواو في "ونُحْصِي" تحتمل أمرين: أحدهما أن تكون للاستئناف ..... والآخر: أن تكون واوَ الحال الصارفة إلى الابتداء، كأنه قال: فدعنا ونحنُ نَلْخَاك. **ودلّ على حذف المبتدأ أنَّ واو الحال هذه متقاضِية له**)[1].

---

(١) بنو قُرَيْم: بطن من هُذَيْل. نسب عدنان وقحطان للمبرد ٦، ومعجم ما استعجم (حتن) ٤٢٤/١، ومعجم البلدان (حماط) ٢٩٨/٢

(٢) البيت من الوافر، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٧٢٦/٢

(٣) التمام ٨٤

(٤) المفصل ٧٩

(٥) النجم، آية: ٥٤

(٦) شرح المفصل ٩٤/١

(٧) شاعر جاهلي، اسمه قَيْسِ بنِ خُوَيْلد بن كاهل الهُذَلِيّ، والعيْزَارَة أُمُّه. معجم الشعراء للمرزباني ٢٤٥

(٨) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٠٥/٢. ونَلْحَاك: من اللَّحَا، وهو الوَجُور، أي الدواء. انظر: التمام ٢٣، واللسان (ل خ ا) ٤٩٠/٥

(٩) أي: نُقَشِّر منك ألفاً من الدِّيَة. انظر: التمام ٢٣، واللسان (ل ح ا) ٤٨٧/٥

بيَّن ابن جني هنا ما تم حذفه من عناصر الجملة، وهو المبتدأ (نَحْنُ)، وذكر أن سبب هذا هو وجود ما يدل عليه، وهو واو الحال، وهذه قرينة لفظية.

هـ- حذف المصدر؛ لدلالة فعله عليه

ففي بيت عَبْدِ مَنافٍ بن رِبْع الجُرَبِي الهُذَلِيّ[٢]:

ومالِيَ فِيهِم مَعْتَبٌ إنْ عَتَبْتُهُ عَلَيْهِمْ وَمَا فِيهِمْ لَدَى الظُّلْمِ مَنْصَرُ[٣]

يقول ابن جني: (يقول: لا يَعْتِبُونَنِي ولا يَنْصُرُونَنِي. ينبغي أن تكون الهاء في "عَتَبْتُهُ " ضميرَ مصدرٍ، فكأنه قال: إنْ عَتَبْتُ عَتْباً عليهم، **فأضمره لدلالة فعله عليه**)[٤].

حُذِف المصدر "عَتْباً"، وظل ملحوظاً في الكلام؛ لدلالة فعله عليه، وهو "عَتَبْتُ". مثل: مشى كثيراً، والتقدير: مشى مَشْياً كثيراً. ومن هذا القبيل ما جاء عند البغدادي في تعليقه على قول المتَنَخِّل الهُذَلِي[٥]:

أَقُولُ لمّا أَتانِي النّاعِيَانِ بِهِ لا يَبْعَدِ الرُّمْحُ ذو النَّصْلَيْنِ والرَّجُلُ[٦]

(قوله: "**بِهِ**" أي: بِنَعْيِهِ، حُذِف المصدر؛ لدلالة الناعِيَان عليه)[٧].

* * *

ثالثاً: الحذف لعِلم المخاطَب بالشيء

علمُ المخاطَب بالشيء علة أو قرينة تسوغ حذف بعض مكونات الجملة، يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): (فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس، **فحذْفُه جائز لعِلْمِ المخاطَب**)[٨].

وقد عدَّ ابن جني هذه العلة مسوِّغاً لحذف "المفعول به" في قول مُلَيْحِ بن الحَكَم الهُذَلِي[٩]:

---

(١) التمام ٢٢

(٢) شاعر جاهلي، نسبتة إلى جُرَيْب، وهو بطن من هُذَيل. الأعلام ١٦٦/٤

(٣) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٩٠/٢

(٤) التمام ٦٨

(٥) المتَنَخِّل لقب، واسمه مالِكُ بنُ عُوَيْمِرِ بن عُثْمَانَ بن هُذَيْل، من فحول هُذَيْل وفصحائهم. الأغاني ١٠١/٢٤

(٦) البيت من البسيط في خزانة الأدب ٧/٥، وورد أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٨٤/٣، والأغاني ١٠٥/٢٤، وديوان الهذليين ٣٧/٢. وهذا البيت من قصيدة يرثي بها المتَنَخِّلُ ابنَه أُثَيْلَةَ؛ لما قتله بنو سعد بن فَهْم بن عمرو بن قيس. و"ذُو النَّصْلَيْنِ"، أي: ذُو الرُّجِّ والنَّصْل، وهذا مثلٌ، معناه: لا يَبْعَدْ فلانٌ وسلاحُه. انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢٨٥/٣، والأغاني ١٠١/٢٤

(٧) خزانة الأدب ٧/٥

(٨) المقتضب للمبرد ٢٥٤/٣

(٩) شاعر إسلامي. معجم الشعراء للمرزباني ٤٤٩

ونَحْنُ قَتَلْنا مُقْبِلاً غَيْرَ مُدْبِرٍ تَأَبَّطَ مَا تَرْهَقْ بِنَا الحَرْبُ تَرْهَق[1]

(أراد: قتلنا "تأبَّطَ" ..... وأراد: "تأبَّطَ شرًّا "، **فحذف المفعولَ للعلم به**)[2].

ويبدو أن ابن سيده قد استفاد هذا التعليل من ابن جني؛ إذ ورد في المحكم في التعليق على هذا البيت: (أراد: "تأبَّطَ شرًّا"، فحذف المفعولَ للعلم به)[3]. وجاء ابن منظور والزَّبيدي فنقلا هذا عن ابن سيده[4]!

وقد ورد في الكتاب والسنة "حَذْفُ المفعول للعِلم به"[5].

* * *

رابعاً: الحذف للإيجاز

الإيجاز من طرق العرب في التعبير[6]، متى تطلبه الحال[7]. والوصول إلى هذا الغرض قد يكون بحذف بعض أجزاء الكلام. ويرى ابن جني أن "الإيجاز" هو مسوِّغ حذف "المفعول به" في قول أبي صَخْرٍ الهُذَلِيّ:

إنِّي أَرَى وأَظُنُّ أَنْ سَتَرَى وَضَحَ النَّهارِ وَعَاليَ النَّجْمِ[8]

يقول ابن جني: (انتصب "وَضَحَ النَّهَارِ"، وليس يحسن أن تجعله بدلاً من الهاء المحذوفة من "سَتَرَاهُ"، من قِبل أنه **حذفها للإيجاز**، والبدل يشابه التوكيد بما فيه من التكثير والتوكيد للإسهاب، والإسهاب ضد الإيجاز)[9].

حُذف "المفعول به" هنا، وهو الهاء؛ بهدف الإيجاز. وهذا الإيجاز جعل ابن جني يرجِّح وجهاً إعرابياً على آخر، وهو أن يكون "وَضَحَ النَّهَارِ" منصوباً على الظرفية، وليس على البدل. مما يشير إلى الصلة الوثيقة بين علوم اللغة العربية، والتكامل بينها في البحث والدراسة.

* * *

(١) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين ١٠٠٣/٣، والمحكم (ط ب أ) ٢٠٩/٩، واللسان (أ ب ط) ٢٧/١-٢٨، والتاج (أ ب ط) ١٢٢/١٩

(٢) التمام ٢٣٠

(٣) المحكم (ط ب أ) ٢٠٩/٩

(٤) انظر: اللسان (أ ب ط) ٢٧/١، والتاج (أ ب ط) ١٢٢/١٩

(٥) تفسير النسفي ٢٠/١(في تفسير الآية: ١٢ من سورة البقرة)، وعمدة القاري ٢٠٠/٤ باب الصلاة إذا قدم من سفر، في حديث: (... قَدْ رَبَطُوا في أعناقِهِم) أي: ربطوا الأَكْيِسَةَ في أعناقهم.

(٦) انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد ٢٤٨، والصاحبي ٣٣٧

(٧) انظر: الصناعتين ١٩٠

(٨) البيت من الكامل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٧٣/٢، وديوان الحماسة لأبي تمام (مقطوعة: ٤٨٦، بيت: ٣) ص ٢٣٢، وشرح ديوان الحماسة ٧٤٨/٢

(٩) التمام ٢٢٥

خامساً: الحذف للتخلص من التقاء الساكنين

أشار ابن جني إلى هذه العلة في أمرين في كتاب "التَّمَام":

أ- حذف النون من مضارع "كان" إذا سكن بالجزم، وكان ما بعده ساكناً

فقد ذكر في بيت أبي صَخْرٍ الهُذَلِي:

يُمِيلُ قَفَازاً لَمْ يَكُ السَّيْلُ قَبْلَهُ أضَرَّ بِهَا فِيهَا جِبَابُ الثَّعَالِبِ[1]

أنه (أراد: لم يَكُن السَّيْلُ، **فحذف النون لالتقاء الساكنين**، وكان قياسه إذ كان موضعاً تتحرك فيه النون إن يقرها لقوتها بالحركة ولا يحذفها، ألا ترى أنَّ من قال: "لم يَكُ زيدٌ قائماً" إنما يقول: لم يكنِ الرجلُ قائماً، فيحرك النون ولا يحذفها)[2].

فالأصل: لم يَكُونْ السَّيْلُ، وتغيرت؛ "للتخلص من التقاء الساكنين" على النحو الآتي: لم يَكُونْ السَّيْلُ ← لم يَكُنْ السَّيْلُ ← لم يَكُ السَّيْلُ.

وحَذْفُ هذه النون فيه خفةٌ، وهو جائز؛ بدليل بقاء النون في هذه الحالة مع تحريكها بالكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين[3]، والتمكن من النطق، كما في قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ**﴾[4].

ولا تنحصر علة حذف هذه النون عند بعض العلماء في "التخلص من التقاء الساكنين" فقط.

- فسيبويه مثلاً يرى أن ذلك الحذف لأمرين: "**التقاء الساكنين، وكثرة الاستعمال**"[5].
- ويرى مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ) أنه لثلاثةِ أمور: "التقاء الساكنين، وكثرة الاستعمال، ومشابهة هذه النون الساكنة لحروف المد "؛ فقد قال في معرض إعراب قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ**﴾ عن النون: (يجوز حذفها إذا كانت ساكنة في الوصل، فتُشَبَّه بحروف المد واللين؛ فتُحذف **للمشابهة ولكثرة الاستعمال**. وإذا تحركت زالت المشابهة وامتنع الحذف إلا في شعرٍ، فقد أَتى حذفُها بعد أن تحركت **لالتقاء الساكنين**)[6].

وتشبيهُ النون الساكنة بحروف المد في الحذف إذا وليهما ساكنٌ تشبيهٌ غيرُ دقيق؛ لأن "حروف المد" أو الحركات الطويلة بالتعبير الصوتي الحديث يُحذف رمزها الكتابي فقط في هذه الحالة، ويبقى جزء من صوتها متمثلاً في الحركات القصيرة التي هي جزء منها، فمثلاً: لم "يَقُلْ"، أصلها: لم "يَقُولْ"، التقى ساكنان (الواو واللام)؛ فحذف الرمز الكتابي (الواو) وبقي

---

(1) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٢١/٢، وبلا نسبة في المخصص نقلاً عن ابن جني (أسماء الحجارة والصخور) ٥٧/١٠. والقَفَاز: الصُّخُور. وجِبابُ الثَّعَالبِ: جُحُورها. ويروى "جِحَاش الثَّعالبِ": أولادها. انظر: التمام ١٧٥

(2) التمام ١٧٥

(3) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ١٣٠

(4) البينة، من الآية: ١

(5) انظر: الكتاب ٤٠٥/٤

(6) مشكل إعراب القرآن الكريم ٨٣١/٢

صوت الضمة، فالحركة الطويلة (uu) قُصرت فقط في هذا السياق، فصارت (u)؛ لأن التركيب المقطعي للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة متلوة بصوت غير متحرك إلا في حالة الوقف، وفي حالة ما إذا الأول من الساكنين حرف مدٍّ والثاني مدغمٌ في مثله، نحو: دابَّة[1].

أما النون الساكنة في "لم يَكُنْ" فتُحذف كليةً في هذه الحالة "لم يَكُ"، ولا يبقى لصوتها أثر.

ب- حذف ياء المد إذا وليها ساكن

قال ابن جني: (قال أبو بُثَيْنَةَ القُرَمِي من أبياتٍ:

فأُغْرِيهِمْ وَلَا أُغري أَلِيَّاً فَدَى لِصَحَابةِ المُغْرِينَ نَفْسِي[2]

" أَلِيَّاً " منصوب على أنه حالٌ لا مفعولٌ به، أي: ولا أُغْرِيهِمْ أليَّاً. أي: بالغتُ في إغرائهم ..... ولا أُبْعِدُ أن تكون الرواية: "فَدَى لِصَحَابتي المغْرِينَ نَفْسِي" **فتحذف الياء لفظاً لالتقاء الساكنين**)[3].

يجيز ابن جني أن تكون الياء في كلمة "صَحَابَتِي" قد حُذِفت لفظاً لسكونها وسكون اللام بعدها. وقوله: (تُحْذَف **لفظاً**) يعني بقاءها كتابةً وحذْفها صوتاً. ولكن علم اللغة الحديث يقرر (أن المحذوف هو الرمز الكتابي، وليس الصوت، وإنما الصوت المتمثل في الحركة الطويلة (ii) قد قُصر وصار (i) فقط)[4]. فالتصوير الصوتي للكلمة قبل وَصْلِها بما بعدها (shaabaatii)، وفي حالة الوصل (shaabaati)[5].

* * *

سادساً: الحذف لكثرة الاستعمال

من المعروف في علم اللغة الحديث أن "كثرة الاستعمال" تؤدي إلى وجود بعض التغيرات في اللغة[6]. وقد عرف ابن جني هذه العلة قديماً، وأشار إليها أكثر من مرة، وبيَّن أثرها في بعض الأبنية في كتاب "التَّمَام"، كما في الصور الآتية:

أ- حذف الياء الدالة على جمع الجمع من كلمة "أَقاوِيم"

ففي بيت أَبِي عامِرٍ بنِ أَبِي الأَخْنَسِ الفَهْمِيِّ[7]:

---

(1) انظر: دراسات في علم اللغة د/ كمال بشر ١٨٨-١٨٩

(٢) البيت من الوافر، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين ٧٢٦/٢

(٣) التمام ٨٤

(4) دراسات في علم اللغة د/ كمال بشر ١٨٧

(5) هذا التمثيل مستفاد من تمثيل د/ بشر بالفعل "يرمي" قبل الجزم وبعده. انظر كتابه: دراسات في علم اللغة ١٨٧

(٦) انظر: التطور اللغوي د/ رمضان عبدالتواب ١٣٥

(٧) فَهْمٌ بطن من قَيْسٍ، وهو: فَهْم بن عمرِو بن قيَسْ عَيْلانَ بن مُضَر بن نِزَار بن مِعَدِّ بن عدنان. العقد الفريد ٣٥٠/٣

أَقاوِمُ لا يَعْدُو عَنِ الظِّل عِزُّهمْ فَذُو البَثِّ فِيهُمْ والفَقِيرُ مُدَعْدَعُ[1]

يقول ابن جني: ("قَوْمٌ " يكَسَّر على "أَقْوَامٍ"، ويكَسَّر "أَقْوَامٌ" على "أَقاوِيم"، إلا أن **الياء تحذف لكثرة الاستعمال**)[2] . فتصير "أَقاوِم" على ما في البيت الشعري.

فعلة "كثرة الاستعمال" أدت إلى إسقاط جزء من المورفيم الصرفي الدال على جمع الجمع، وهو الياء، أَقاوِيم ← أَقاوِم، كما يتضح من كلام ابن جني. وقد اكتفى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) بالإشارة إلى هذا الحذف دون ذكر علته، حيث قال: (الجمع أَقْوَامٌ، وأقاوِم وأقايِم، كلاهما على الحذف)[3].

وهذه إشارة مهمة تفيدنا في حل مشكلة تعدد جمع الكلمة الواحدة؛ إذ ترشدنا إلى أن منها ما هو "أصل"، ومنها ما هو "فرع" عن هذا الأصل، فإذا ذكرت لنا بعض الكتب أن جمع الجمع: (أَقَاوِمُ وأَقَاوِيمُ)[4]، عرفنا أن صيغة (أَقاوِيم) هي الأصل، وأن الصيغة الأخرى ما هي إلا فرع وتطور عنها؛ ولذلك تكتفي بعض الكتب بالصيغة الأصلية لجمع الجمع، وهي (أَقاوِيمُ)[5].

والتنبيه على مثل هذا ضروري في المعاجم العربية؛ لتتبع ما حدث لبعض الأبنية من تطور على مر الزمن، وتفنيدِ ما تُرمى به العربية من كثرة صيغ الجموع فيها دون مبرر.

ب - حذف التنوين، ولام الجر، والهمزة من تركيب "وَيْلٌ لأُمِّ فُلَانٍ"

ففي التعليق على بيتِ قَيْسٍ بنِ العيْزَارَةَ الهُذَلِيّ:

فويلٌ بِبَزٍّ جَرَّ شَعْلٌ عَلَى الحَصَى فَوُقِّر بَزٌّ مَا هُنَالِك ضَائِعُ[6]

---

(١) التمام ٢١، والبيت من الطويل، وهو من أبيات ردَّ بها أَبو عامِرٍ بنِ أَبِي الأَخْنَسِ الفَهْمِيِّ على قَيْس بن العَيْزَارَةَ الهُذَلِي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٦٠٣/٢-٦٠٤ . ذو البَثِّ: صاحب الحُزْن الشديد، كأنه لشدته يَبُثُّه صاحبَه. انظر: اللسان (ب ث ث) ١٦١/١

(٢) التمام ٢٢

(٣) المحكم (ق م و) ٥٩٤/٦، واللسان (ق و م) ٣٤٨/٥

(٤) القاموس المحيط (ق و م) ١٦٥/١، وتاج العروس (ق و م) ٣٠٦/٣٣

(٥) البحر المحيط ٣٢٩/١ (في تفسير الآية: ٥٤ من سورة البقرة)، وانظر: روح المعاني ٢٥٩/١

(٦) التمام ١٤، والبيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين ٥٩١/٢، وديوان الهذليين ٧٨/٣، وترويه لنا بعض كتب اللغة بقصته ؛ فتعين أكثر على توضيح معناه، إذ ورد في تعليقها عليه: شَعْلٌ : لقبُ تأبَّطَ شرًّا، وكان أَسَرَ قَيْسَ بن العَيْزارَة الهُذليّ قائل هذا الشّعر، فَسَلَبه سِلاحَه ودِرعَه، وكان تأبَّطَ شرًّا قصيراً، فلمّا لَبِسَ دِرعَ قَيْسٍ طالَتْ عليه فَسَحَبها على الحَصى، وكذلك سَيْفُه لما تقلَّدَه طالَ عليه فَسَحَبه فوَقَّرَه؛ لأنّه كان قصيراً. ووُقِّرَ بَزٌّ: أي صُدِعَ وقُلِّل وصارت فيه وَقَرَاتٌ، فهذا يعني السلاحَ كلَّه. ويقال البَزّ: السَّيْفُ نَفْسُه. انظر: التهذيب (ز ب) ١٢٠/١٣-١٢١، والمحكم (ز ب) ١٥/٩، واللسان (ب ز ز) ٢٠٣/١، وتاج العروس (ب ز ز) ٢٨/١٥

يقول ابن جني: (وأما قول من قال: "وَيْلُ امِّ بَزٍّ"[1] فإنه أراد: "وَيْلٌ لأُمِّ بَزٍّ"، **وكثُر استعمال** هذه الكلمة فحُذفت لام الجر والهمزة **تخفيفاً**، وحُذف التنوين كما حذف فيما حكاه أبو الحسن من قولهم: "سَلَامُ عَلَيْكُم"، وذلك **لكثرة استعماله)**[2].

وقال أيضاً في موضع آخر: (حَذَفَ همزة: "أُمّ" لكثرة استعماله، فبقي "وَيْلُ مَّه" كما ترى. وأما "وَيْ لُمّهِ" فأراد: "وَيْلٌ لأُمِّه"، ثم حذف لام "وَيْل" والتنوين؛ **لكثرة الاستعمال**، وهمزةَ "أُمّ" لذلك)[3].

وقد فسر كثير من العلماء الحذف في هذا التركيب بهذه العلة[4]، كما في قول الجوهري (ت في حدود ٤٠٠هـ): (قولهم: وَيْلُمِّه، يريدون وَيْلٌ لأُمِّهِ، فحُذف لكثرته في الكلام)[5] . وقول أبي البركات الأنباري أيضاً (ت ٥٧٧هـ): (الحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم كقولهم ..... وَيْلُمِّه، في وَيْلَ أُمِّه)[6].

ويرى العيني (ت ٨٥٥هـ) أن سبب هذا الحذف التخفيف[7].

وليس هناك تعارض بين هذا الرأي ورأي ابن جني ومن حذا حذوه؛ فالعرب تخفف ما تستعمله كثيراً، وفي هذا توفير للجهد الذي يبذله المتكلم[8]. ويفسر هذا مجيء هذا الحذف كثيراً في شعر هذيل[9].

---

(١) وردت هذه الرواية في التهذيب (ز ب) ١٢٠/١٣، والمحكم (ز ب) ١٥/٩، واللسان (ب ز ز) ٢٠٣/١، وتاج العروس (ب ز ز) ٢٨/١٥

(٢) التمام ١٥

(٣) التمام ١٦

(٤) انظر: الكتاب ٥/٣، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٤٣، وأسرار العربية ٣١٨، واللسان (أ م م) ١١/١، وخزانة الأدب ٢٦١/٣

(٥) الصحاح (أ م م) ١٨٦٥/٥

(٦) الإنصاف ٨٠٩/٢

(٧) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٥/١٤، وذلك في تعليقه على حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن المِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ: **(وَيْلَ أُمِّهِ، مُسَعِّرُ حَرْبٍ)!** – باب الشُّروط في الجِهاد والمصَالَحَةِ مع أهل الحَرْب وكِتابةِ الشُّروط ١٥/١٤.

(٨) انظر: محاضرات في علم الأصوات د/ فاتن خليل محجازي ١٠٤

(٩) انظر: من لغات العرب لغة هذيل ١٦١

المبحث الثالث: عِلَلُ المشابهة والمشاكلة

وتمثل ذلك في كتاب "التَّمام" في الصور الآتية:

أ– إبدال الهمزة الأولى ألفاً؛ لتشبه ما بعدها في النغمة الصوتية

فقد ذكر ابن جني في قول أبي صَخْرٍ الهُذَلي:

بِضَرْبٍ يُطاطِي البِيضَ مِنْ فَوْقِ رُؤْسِهِمْ إذا أُكْرِهَتْ فِيهِمْ سَمِعْتَ لَها قَصْلا[1]

أنه (ينبغي أن يُنْشَدَ "بِضَرْبٍ يُطاطِي" بترك الهمزِ بين الطَّاءَيْن، ألا تراه قد أبدل الثانية البتةَ ضرورةً، فالأحسن أن يُخفِّفَ الهمزةَ الأُولى **ليتشابه اللفظان**، ولو حقَّق الأولى وقد أبدل الثانية[2]؛ لكان في اللفظ من التَّنافُرِ ما تراهُ، والشعرُ أحوجُ الكلامِ إلى **تَشابِه** أحواله، وتَناصُرِ ألفاظِه، ولذلك عندي ما قَدَّمُوا الأرْدَافَ والتأسِيسَ أمامَ مدَّاتِ الوَصْلِ ليتشاكَلْنَ)[3].

"يُطَاطِي" أصلها "يُطَأْطِئ" بهمزتين، وعلة حذف الهمزة الثانية عند ابن جني هي الضرورة؛ حتى لا ينكسر الوزن، أما إبدال الهمزة الأولى ألفاً فإنه حاصل من إبدال الهمزة الثانية؛ للانسجام والتشابه في النغمة الصوتية، فلا قياس لهذا الإبدال، ولا ضرورة فيه[4].

* * *

ب– بناءُ بعضِ الأسماء؛ لمشابهتها للحرف

في اللغة ما يأخذ حكم غيره؛ لمشابهته له، فـ(قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما)[5].

وعند ابن جني أن ما بُني من الأسماء إنما هو لمشابهة الحرف، إذ قال: (وقوله:

مَهْلاً فِدَاءً لكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وما أُثِّمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ[6]

---

(١) التمام ٢١٧، والبيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٦٠/٢

(٢) في المطبوع من الكتاب: (وقد أَبْدَل الثانِي) .

(٣) التمام ٢١٧

(٤) انظر: ابن جني ناقداً لغوياً ١٢٢ لإسراء عربي الدوري، رسالة دكتوراه كلية التربية – بغداد ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت): http://mohamedrabeea.net/list.aspx?bookId=3

(٥) مغني اللبيب ٧٧٩/٢

(٦) البيت من البسيط من معلقة النابغة الذبياني في ديوانه (قصيدة: ١، بيت : ٤٢) ص ٢٦

أراد: لأَفْدِكَ، وليَفْدِكَ الأقوامُ، فبَنى الاسم كما يبنيه في نحو: "صَهْ" و"مَهْ" و"إيهِ" و"رُوَيدَ"، فكأنه قال: لِيُلْزِمه اللهُ الويلَ. وأصل بناء هذا الكلم الموضوعة للأمر عندي أنها تضمنت معنى لام الأمر، ألا ترى أن "صَهْ" بمعنى اسْكُت، وأصل اسْكُت: لِتَسْكُت، وكذلك "حَذَارِ" معناه: احْذَر، وأصل احْذَر: لِتَحْذَر، وكذلك "رُوَيدَ زَيْداً "، هو اسم: انْظرْ زَيْداً، وأصل انْظرْ: لِتَنْظُر.

فمعنى لام الأمر موجود في جميع ذلك، فهذه علة بنائها الصريحة. ولم يفصح أحد من أصحابنا بها هذا الإفصاح ، وإنما أكثر ما يقولون: إنها بُنيت لوقوعها موقعَ فعلِ الأمر، وليست **علةُ بناء ما بُنِي من الأسماء إلا مشابهتها للحرف أو تضمنها معناه**، فأما وقوعها ما كان مبنياً للأمر فلا يوجب فيها بناءً ولا إعراباً)[1].

فعلة بناء الاسم عند ابن جني، هي مشابهته للحرف، وأشار إلى جانبين من هذه المشابهة، هما:

١- الشَّبَه الوَضْعِي، وذلك بأن يكون الاسم على حرف واحد، كتاء المتكلم، فإنه يشبه حرفَ الباء مثلاً في أنه على حرف واحد.

٢- الشَّبَه المعنوي، كأن يفيد الاسم معنى حرف الاستفهام، أو الشرط، مثل: متى تسافرُ؟ متى تذاكرْ أُذاكرْ، فهو في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإنْ[2].

ومن المقرر لدى النحاة أن الأصل في الأسماء الإعراب[3]، وإنما يُبنى منها ما يُبنى لعلة اختلفوا في تحديدها، أهي:

أ- مشابهة الاسم للحرف؟ كما يرى ابن جني، وكما هو مقرر أيضاً عند سيبويه[4]، وابن الوَرَّاق[5] (ت ٣٨١ هـ)، وأبي البركات الأنباري[6] (ت ٥٧٧هـ)، وابن مالك[7] (ت ٦٧٢ هـ)، (وهو رأي الحُذَّاق من النحويين)[8].

---

(١) التمام ١٥

(٢) هناك غير هذا شبهان آخران:

أ- الشبه الاستعمالي: أي أن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف في الاستعمال، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: "دَرَاكِ زَيْداً"، فدَرَاكِ مبني؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعمل ولا يَعمل فيه غيره.

ب- الشبه الافتقاري، كالاسم الموصول، نحو: "الذي"، فإنه يفتقر إلى صلته ليتم المعنى، والحرف يفتقر دائماً إلى ما يوضح معناه. انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٠-٣٤

(٣) انظر: علل النحو لابن الوَرَّاق ٢٢١، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٣٣١، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٨

(٥) علل النحو لابن الوَرَّاق ٢٢١

(٦) أسرار العربية ٣٠

(٧) شرح ابن عقيل ١/٢٨

(٨) شرح ابن عقيل ١/٣٠ (حاشية المحقق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، رقم: ١).

ب–أم أن ذلك لمشابهة بعض الأسماء في المعنى للفعل المبني؟ مثل: (نَزَالِ وهَيْهاتَ)، فإنهما لما أَشبها (انْزِلْ وبَعُدَ) في المعنى بُنِيا. وهذا السبب غير صحيح؛ لأنه لو صح للزم بناء نحو: (سُقْياً لكَ)، و(ضَرْباً زَيْداً)؛ فإنهما بمعنى فعل الأمر، وهو مبني.

إلى غير ذلك من الآراء الكثيرة في علة بناء بعض الأسماء، والتي لم تسلم من الاعتراض[1].

* * *

ج– جواز تنكير بعض الصفات؛ لمشابهتها للأسماء

وقد وقع ذلك في كلمة "الدُّنْيَا"، فقد علق ابن جني على بيت أبي صَخَرٍ الهُذَلِيِّ:

فَلَا تَغْتَبِطْ يَوْمْاً بدُنيَا وَلَوْ صَفَتْ وَلَا تَأْمَنَنَّ الدَّهرَ صَرْفَ العَوَاقِبِ[2]

بأنه (نكَّر "دُنْيا " وهي تأنيث الأَدْنَى، وأنتَ لا تقول في الصُّغْرى: صُغرَى، ولا في الكُبْرى: كُبرَى، لكنه لما **كثُر استعمالها اسماً شُبِّهت** بغيرها من الصفات، نحو: الرُّجْعَى والعُذْرَى والعُمْرَى[3]، وقد قال العَجَّاجُ[4]:

في سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[5]

وحكى ابن الأعرابي فيها الصَّرفَ، وقال أيضا: شَبَّهوها بـ "فُعْلَلٍ"[6]. الصرف يدل على تنقل حالها وبُعْدِها عن حكم أخواتها)[7].

كلمة "دُنْيَا" صفة في الأصل، وهي فُعْلَى مؤنث فَعْلَاء؛ فكان ينبغي أن تستعمل معرَّفة بالألف واللام، كبقية أخواتها؛ فإنه يُقال: الصُّغْرى والكُبْرى. ولكن وردت كلمة "دُنْيَا" هنا نكرةً؛ تشبيهاً لها بالأسماء؛ لما كثُر استعمالها استعمال الأسماء، أي دون ذكر الموصوف (الحياة الدُّنْيَا). على ما هو واضح من كلام ابن جني[8].

وكما هو واضح أيضاً عند أبي علي الفارسي[1]، والزمخشري[2]، وابن يعيش الذي زاد الأمر إيضاحاً فقال: (**القياس في "دنيا" أن يكون بالألف واللام؛ لأنه صفة في الأصل على زنة "فُعْلَى"**، ومذكَّرُه الأَدْنى، مثل: الأَكْبر والكُبْرى .....

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٩–٣٠ (حاشية المحقق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، رقم: ١)

(٢) التمام ١٧٣، والبيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٨

(٣) العُذْرَى: مصدر عَذَرَه، يقال: عَذَرَه يَعْذِرُهُ عُذْراً وعُذْرَى، وهي الخروج من الذنب. والعُمْرَى: مصدر عَمَرْتُه إياه وأَعْمَرْتُه، أي جعلتُ له شيئاً عُمُرَه أو عُمُرِي. انظر: اللسان (ع ذ ر) ٤/٢٨٤، و(ع م ر) ٤/٤٢٦

(٤) هو عبد الله بن رُؤْبَةَ بن لَبِيدِ بن صَخْرٍ التَّمِيمِيّ، راجز مجيد، من الشعراء. وُلد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أدرك الإسلام وأسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد، وكان لا يهجو. وهو والد رُؤْبَةَ الراجز المشهور أيضاً. توفي نحو سنة ٩٠ هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٧٣٨، والأعلام ٤/٨٦–٨٧

(٥) البيت من الرجز، وهو في ديوانه (أرجوزة: ٢٢، بيت: ١٢) ١/٤١٠، والمفصل ٢٩٩، والكشاف ٣/٧٥، وشرح المفصل ٦/١٠٠، والبحر المحيط ٧/٣٥٧، وخزانة الأدب ٨/٢٩٧. ورواية الديوان: "مِنْ سَعْيِ".

(٦) في اللسان (د ن ا) ٢/٤٢٠: (وحكى ابن الأعرابي: ما له دُنْياً ولا آخِرَةٌ ؛ تشبيهاً لها بفُعْلَلٍ، قال: والأصل أن لا تصرف لأنها فُعْلى).

(٧) التمام ١٧٣

(٨) يجوز التنكير في فُعْلَى التي لا أَفْعَل لها، مثل: حُبْلَى. انظر: التكملة لأبي علي الفارسي ٩٨–٩٩، والضرائر للألوسي ٧

وقد تقدم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة، إلا أنهم **استعملوا "دُنْيَا" استعمال الأسماء، فلا يكادون يذكرون معه الموصوف**؛ ولذلك قَلَبُوا اللام منه ياءً لضربٍ من التعادل والعوض، كأنهم أرادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة، **فلما غلب عليها حكمُ الأسماء أجرَوْها مجرى الأسماء. وكانت الألف واللام لا تلزم الأسماء، فاستعملوها بغير ألف ولام كسائر الأسماء)**[٣].

ذلك التعليل الذي قدمه ابن جني وغيره يحل الإشكاليةَ التي تراءت لأبي حيان الأندلسي عندما وجد كلمة "دُنْيا" نكرة في بعض النصوص التي نقلها عن الزمخشري، كبيت العَجَّاج، وحديث عمر رضي الله عنه: "**لَا فِي أمرٍ دُنْيَا ولا فِي أمرٍ آخرة**"[٤]. فقد عقب عليهما بأن (قول العَجَّاج: **فِي سَعْي دُنْيَا**

محمول على الضرورة؛ إذ "دُنْيا" تأنيث الأَدْنى، ولا يستعمل تأنيثه إلَّا بالألف واللام، أو بالإضافة، وأما قولُ عمرَ فيحتمل أن يكون من تحريف الرواة)[٥].

وقد اتضح مما تقدم أنه لا ضرورة، ولا تحريف في هذا؛ بل إنه لكثرة استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء، وإجراءِ حُكْمِها عليها؛ تشبيهاً لها بها.

* * *

د- تَذْكِير "بَعِيد" و"قَرِيب"؛ تشبيهاً لـ"فَعِيل" بـ"فَعُول"

قال ابن جني: (قال الحَشْر النابِرِيّ:

فَيَا عَجَباً مِنْكُمْ تَمِيمُ وَدَارُكُمْ بَعِيدٌ بِجَنْبَيْ نَخْلَةٍ فالمَنَاقِبِ[٦]

ذكَّر "بَعِيد" ولم يقل: "بَعِيدة"؛ وذلك لما قدمناه من **تشبيه العرب "فَعِيلاً" بفَعُول، وتشبيه فَعُول بفُعول**، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ**﴾[٧])[٨].

يرى ابن جني أن المشابهة أدت إلى أن تأخذ "فَعِيل" حكم "فَعُول"؛ فلم تدخل الهاء ما صِيغ عليها في البيت والآية الكريمة؛ لأن صيغة "فَعُول" مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. ويشار لهذا الرأي في بعض المعاجم، كاللسان والتاج، ففيهما:

---

(١) انظر: التكملة لأبي علي الفارسي ٩٤-٩٥

(٢) انظر: المفصل ٢٩٩-٣٠٠

(٣) شرح المفصل ١٠٠/٦، وخزانة الأدب ٢٩٦/٨

(٤) ذكر الزَّيْلَعي "حديث عمر: **إني لأكْرَه أن أَرَى أَحَدَكُم فارغاً سَبْهْلَلاً ، لَا في أَمْرِ دُنْيَا ولا في أمرٍ آخِرَة** ". وعقب عليه بقوله: (لم أجده إلا من قول ابن مسعودٍ هكذا). تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ٣٥٣/٢، أثر رقم: ٧٩٠

(٥) البحر المحيط ٣٥٧/٧ (في معرض تفسير الآية: ٦٩ من سورة طه).

(٦) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين ٧٩٩/٢

(٧) الأعراف، من الآية: ٥٦

(٨) التمام ١١٦

(يقال: إن "فَعِيلاً " قد يُحمل على "فَعُول"؛ لأنه بمعناه مثل: رَحِيم ورَحُوم، و"فَعُول" لا تدخله الهاء، نحو: امرأة صَبُور)[1].

وهناك آراءٌ كثيرة غير هذا الرأي في سبب هذا التذكير، لم يسلم أغلبها من الاعتراض، أشهرها:

١- "قَرِيب" و"بَعِيد" كل منهما صفة لموصوف مُذَكَّرٍ محذوف، أي في مكانٍ قريب أو بَعيد. قال الفراء: (العربُ إذا قالت: دارُكَ منّا بَعِيدٌ أو قريبٌ، أو قالوا: فلانةٌ منا قريبٌ أو بَعِيدٌ، ذكَّروا القَريب والبَعيد؛ لأن المعنى هي في مكان قَريب أو بَعيد، فجُعل القَريب والبَعِيد خَلَفاً من المكان)[2].

٢- أن هذا للفصل بين القَرِيب والبَعِيد مكاناً، والقَرِيب والبَعِيد نَسَباً. (قال الفراء: إذا كان القَريب في معنى المسافة يُذكَّر ويؤنَّث، وإذا كان في معنى النَّسَب يُؤَنث، بلا اختلاف بينهم. تقول: هذه المرأةُ قَرِيبتي)[3].
وخطَّأ الزجاج (ت ٣١١ هـ) هذا؛ (لأن كل ما قَرُبَ من مكانٍ أو نسَبٍ فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير)[4].

٣- جاز هذا التذكير؛ لأن "الرَّحْمَة" مؤنث مجازي غير حقيقي. قاله الزجاج[5]، والجوهري[6].
وهو غير صحيح أيضاً؛ لوجوب التأنيث في نحو: الشمسُ طالعةٌ، ولا يجوز التذكير والتأنيث إلا مع تقديم الفعل[7].

٤- هذا التذكير على طريق النَّسَب، أي ذات قُرْب[8].
(وتُعقِّب بأنه باطل؛ لأن اشتمال الصفات على معنى النَّسَب مقصور على أوزان خاصة، وهي: فَعَّال، وفَعِل، وفاعِل)[9].

٥- أو للإضافة إلى المذكَّر[10].

٦- ذكَّر ﴿**قَرِيبٌ**﴾ على تأويل الرَّحْمَة بالرَّحِم أو التَّرَحُّم. أو على التشبيه بفَعِيل الذى هو بمعنى مَفْعُول[11]. (وليس بجيد؛ لأن ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد، وهذا بمعنى مقرَّبَة، فهو من الثلاثي المزيد، ومع ذلك فهو لا ينقاس)[1].

---

(١) اللسان (ق ر ب) ٢٢١/٥، والتاج (ق ر ب) ٦/٤

(٢) التهذيب (ع د ب) ١٤٥/٢، واللسان (ب ع د) ٢٢٤/١

(٣) الصحاح (ق ر ب) ١٩٨/١، و انظر هذا عن الفراء في: معاني القرآن للزجاج ٣٤٥/٢، والتهذيب (ع د ب) ١٤٥/٢، واللسان (ب ع د) ٢٢٤/١، والبحر المحيط ٧١/٥، ومغني اللبيب ٥٨٩/٢، وممن يرى هذا أيضاً: ابن الأنباري. انظر: المذكر والمؤنث ٢٧/٢

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣٤٥/٢، وعنه في التهذيب (ع د ب) ١٤٥/٢، واللسان (ب ع د) ٢٢٤/١

(٥) نص الزجاج: (إنما قيل: "قَرِيبٌ"؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، **وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي**). معاني القرآن ٣٤٤/٢

(٦) نص الجوهري: (لأنَّ ما لا يكون تأنيثه حقيقيًّا جاز تذكيره). الصحاح (ق ر ب) ١٩٨/١، وعنه في البحر المحيط ٧١/٥، ومغني اللبيب ٥٨٩/٢، وقد ذُكر هذا الرأي أيضاً في تفسير النسفي ٥٧/٢، والمحكم (ح ر م) ٣٣٦/٣، وروح المعاني ٣٨٣/٤

(٧) انظر: البحر المحيط ٧١/٥، ومغني اللبيب ٥٨٩/١، والكليات ٨٢٠

(٨) انظر: المحكم (ح ر م) ٣٣٦/٣، والبحر المحيط ٧١/٥

(٩) روح المعاني ٣٨١/٤

(١٠) انظر: تفسير النسفي ٥٧/٢

(١١) انظر: تفسير النسفي ٥٧/٢، والبحر المحيط ٧١/٥

وهكذا نجد أن قليلاً من هذه الآراء هو الذي سلِم من الاعتراض، ومن بينها رأي ابن جني، وهو يقوم على مبدأ لغوي معروف، هو إعطاء الشيء حكمَ غيره إذا أشبهه. وقد أَشبهت "فَعِيل" "فَعُولاً" هنا في المعنى؛ فذُكِّر: "قَرِيب"، و"بَعِيد" في نصوص يُفترض أن يكونا فيها مؤنثين.

(١) البحر المحيط ٥/٧١

المبحث الرابع: عِلَلُ مراعاة المعنى واللفظ

ويشمل الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، وتقارب الألفاظ لتقارب المعاني:

أولاً: الحمل على المعنى

(من سُنن العرب تركُ حكم ظاهر اللفظ، وحملُه على معناه)[١]، وهو كثير في اللغة[٢]. وقد ذكَر ابن جني أمثلة أُنِّث فيها المذكَّر وذُكِّر المؤنث؛ مراعاةً للمعنى، وهي:

١ ، ٢- الأُذُن، بَعْض

ذكر ابن جني في قول الشاعر:

وَهُمُ زَبَابٌ حَائِرٌ لا يَسْمَعُ الآذانُ رَعْداً[٣]

أن (الأُذُن أنثى، كما أن العَيْنَ كذلك، إلا أنه ذَكَّر، ذهب بالأُذُن إلى العُضْوِ، كما أُنِّث البَعْض في قوله سبحانه: ﴿**تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾[٤]؛ لأن بَعْضَ السَّيَّارة سيارةٌ، وإذا جاز تأنيث المذكر على ضَرْب من ضُروب التأويل، كان تذكيرُ المؤنث – لما في ذلك من ردِّ الفرع إلى الأصل – أجدرَ)[٥].

بدأ ابن جني فذكَر المعنى الصرفي لكلمة "أُذُن"، وهو أنها مؤنثة، وتنبّه على هذا كتب هذا القبيل[٦]، وعليه قوله تعالى: ﴿**وتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ**﴾[٧]. ثم بيَّن ابن جني علة مجيء فعلها مذكَّراً في البيت، وهي "الحمل على المعنى"؛ إذ أراد الشاعر بالأُذُن العُضْوَ. ففَسَّر بهذا سبب مخالفة الظاهر للواقع اللغوي. وحمل بعض اللغويين أيضاً على هذه العِلة تذكير "الأُذُن" في شواهد أُخَر غير هذا[٨].

وأشار ابن جني إلى أن هذه العلة متحققة أيضاً في قراءة: ﴿**تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾؛ حيث أُنِّث الفعل مع كلمة ﴿**بَعْض**﴾؛ (لأن بَعْضَ السَّيَّارةِ سَيَّارةٌ). أي: أن كلمة "بَعْض" قد اكتسبت معنى "السَّيَّارة" بإضافتها إليها؛ فصارت مؤنثة.

---

(١) فقه اللغة للثعالبي ٣٣٢

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٦/٢

(٣) البيت من الكامل للحارث بن حلزة في ديوانه (قصيدة ٤، بيت: ٨) ٤٦، والتهذيب (ز ب) ١١٩/١٣، والزَّبَابُ: جِنْسٌ من الفَأْرِ لا شَعَر عليه، وقِيلَ: هو فأرٌ عَظِيمٌ أَحمرُ حَسَنُ الشَّعَرِ، وقِيلَ: هو فَأْرٌ أَصَمُّ. المحكم (ز ب) ١٤/٩

(٤) سورة يوسف، من الآية:١٠، وهذه القراءة شاذة، وهي قراءة الحسن البصري (تفسير الطبري ٩٤/١٢، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٦٧).

(٥) التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٩

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٦/١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٧، وانظر أيضاً: الصحاح (أ ذ ن) ٢٠٦٩/٥، والمخصص (باب ما يؤنث من الإنسان ولا يُذكر) ١٢٥/١٦، واللسان (أ ذ ن) ٥٦/١

(٧) سورة الحاقة، آية: ١٢

(٨) التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٩

وهو ما خرَّج عليه بعض العلماء هذه القراءة، بعبارة كالعبارة السابقة عند ابن جني (لأن بَعْضَ السَّيَّارة سَيَّارةٌ)[1].

أو بعبارة أخرى بمعناها، كما في قول الطبري (ت ٣١٠هـ): (وكأنَّ الحَسَنَ ذهب في تأنيثه بَعْض السيارةِ إلى أن فِعْلَ بعضِها فعلُها، والعربُ تفعل ذلك في خبرٍ كان عن المضاف إلى مؤنث، يكون الخبرُ عن بعضه خبراً عن جميعه)[2].

أو بزيادة أن هذا "للمعنى"[3]، أو "للحمل على المعنى"، كما في قول العُكْبَرِي: (الجمهورُ على الياءِ حَمْلاً على لفظ بَعْض. ويُقْرَأُ بالتاء حَمْلاً على المعنى؛ إذ بعضُ السَّيَّارةِ سَيَّارةٌ)[4]. وقال القرطبي (ت ٦٧١ هـ) أيضاً: (هذا محمول على المعنى؛ لأن بعض السَّيَّارة سَيَّارةٌ)[5].

وكل ذلك مستفاد فيما يبدو من قول سيبويه: (وإنما أنّث البَعْضَ؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه)[6].

٣- أَوَّل

ذكر ابن جني في بيت عبدِ مَنَافٍ بن رِبْعٍ الجُرَبِي الهُذَلِي:

كانَتْ عَلَى حَيَّانَ أَوَّلُ صَوْلَةٍ مِنِّي فَأُخْضِبُ صَفْحَتَيْه مِنَ الدَّمِ[7]

أنه (أَنث "أَوَّلاً"؛ **حَمْلاً على المعنى**، كبَيْتِ الكتاب:

الحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكُونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِزَّتِها لِكُلِّ جَهُولِ[8])[9].

"الأَوَّلُ" لفظ مذكر، وقد أُنِّثَ الفعل معه ("كانَتْ" و"تَكُونُ") في البيتين؛ حَمْلاً على المعنى.

٤- أَرْسُل

قال ابن جني: (قال الفراء في قول الشاعر:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ حُبًّا لِغَيْرِك قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي[10]

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٩٤/٣، والمحكم (ع ض ب) ١/ ٤١٤، واللسان (ب ع ض) ٢٢٦/١، والكليات للكفوي ٣٧٩/١، والتاج (س ي ر) ١١٩/١٢

(٢) تفسير الطبري ٩٤/١٢

(٣) قال ابن الأنباري: (قال الله عز وجل: ﴿**وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾، فذكَّر الفعلَ؛ لأنه لبَعْضٍ، وبَعْضٌ مذكَّرٌ ، وقرأ الحَسَنُ: ﴿**تَلْتَقِطْهُ**﴾ بالتاء، فأنَّثه على معنى: تَلْتَقِطْهُ السَّيَّارةُ). المذكر والمؤنث ١٨٤/٢

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٤٩/٢

(٥) تفسير القرطبي ١٣٣/٩

(٦) الكتاب ١/ ٥١

(٧) البيت من الكامل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٨٨/٢، وديوان الهذليين ٥٠/٢

(٨) البيت من الكامل، وقد نسبه سيبويه لعمرو بن مَعْدِ يَكْرِبَ. الكتاب ٤٠١/١. وفُتَيَّةً: تصغير فتاة، أي تبدأ صغيرة ثم تشتد. والبِزَّةُ: الثِّيَاب. انظر: اللسان (ف ت ا) ٩١/٥، و(ب ز ز) ٢٠٣/١

(٩) التمام ٦٧

(١٠) البيت من الكامل، وورد منسوباً للهُذَلِيّ في المحكم (س ر ل) ٤٧٤/٨، واللسان (ر س ل) ٧١/٣، وينسب لجميل بثينة (ت٨٢ هـ)، ولكن برواية تختلف قليلاً عن هذه، ولا شاهد فيها: **لَوْ أَنَّ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلاً وصَلْتُكِ أَوْ أَتَتْكِ رَسائِلي** . (ديوانه: ٥٤).

إنه إنما كَسَّر "رَسُولاً" على "أَرْسُل"؛ لأنه **ذهب بالرَّسُول هنا إلى المرأة**، وذلك أن أكثر من يرسل في هذا المعنى النساءُ دون الرجال، فلما أراد المرأة غلَّب فيه معنى التأنيث، فكسَّر "فَعُولاً" على "أَفْعُل"[1]، و"أَفْعُل" مما يُكَسَّر عليه هذا النحو، نحو: أتَانٍ وآتُنٍ، وعُقابٍ وأَعْقُبٍ، وعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، ولِسَانٍ وأَلْسُنٍ، وإذا كان الرَّسُول بمعنى الرِّسَالة فقد كُفينا هذا التَّمَحُّل والتَّطَلُّب، فلنقل: إنه كَسَّر رسولاً على أَرْسُل؛ لأن **الرَّسُول هنا الرِّسَالة**، وهو مؤنث البتةَ، وقد ذكرتُ في أول هذا الكتاب طرفاً مِمَّا حُمِل من هذا النحو على معناه دون لفظه)[2].

فالرَّسُول مذكَّر، وكان حقه ألا يُجمع على "أَرْسُل"؛ لأن هذا جمع للمؤنث، ولكن الشاعر أراد بالرَّسُول هنا المرأة، كما يرى الفراء (ت ٢٠٧هـ) الذي علل لهذا بلمحة لطيفة، وهي أن المرأة أكثر من يرسل في الحُبِّ بين الرجال والنساء. وقد نقل ابن الأنباري هذا عنه بعبارة موجزة واضحة: (قال الفراء في قول الشاعر:

لَوْ كَان فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ حُبَّاً لِغَيْرِك قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي

جَمَع الرَّسُولَ على " أَفْعُل"، وهو من علامات التأنيث؛ لأنَّ الرَّسُول من الرجل إلى المرأة إنما يكون امرأةً، فجمعه على التأنيث لهذه العِلة)[3].

وقد قال ابن جني بهذا التعليل في الخصائص، في تعليقه على هذا البيت، دون أن يشير إلى صاحبه الفراء، كما صنع هنا[4]! ونقل ابن سيده ذلك عن ابن جني! وتابعه ابن منظور والزَّبيدي في هذا[5]!

ولم يقل ابن جني بغير هذا الرأي في الخصائص، مع أنه رَأَى هنا أنه تَمَحُّلٌ! ويعني ذلك أنه أُعجب بهذا الرأي؛ حتى إنه لم يقل بغيره فيما أَلَّفَ بعدَ "التَّمَام". وهو ما يفيد في تتبع آراء ابن جني، ومدى التزامه بها في مؤلفاته اللاحقة، كما مر.

وأجاز ابن جني هنا في جمع "رَسُول" على "أَرْسُل" وجهاً آخر، مردُّه للحمل على المعنى أيضاً، وهو أن يكون قد جَمَعَه هذا الجمع؛ لأنه بمعنى الرِّسَالة، وهي مؤنثة. وهذا معروف في اللغة، وعليه شواهد أُخَر غير هذا، وقد قال فيها العلماء: (أَنَّث الرَّسُولَ؛ حيث كان بمعنى الرسالة)[6].

٥ ، ٦ - تَمِيم، قُرَيْش

ذكر ابن جني في قول الشاعر:

أَخَذْتُم عَقْلَهُ وتَرَكْتُمُوهُ يَسُوقُ الظُّمْيَ وَسْطَ بَنِي تَمِيمَا[1]

---

(١) نقل ابن الأنباري هذا التعليل عن الفراء. انظر: المذكر والمؤنث ٢٩١/١

(٢) التمام ١٢٨

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢٩١/١

(٤) انظر: الخصائص٤١٦/٢-٤١٧

(٥) انظر: المحكم (س ر ل) ٤٧٤/٨، والمخصص (باب الإدارة عن الشيء) ٤١٦/١٢، واللسان (ر س ل) ٧١/٣، والتاج (ر س ل) ٧٣/٢٩

(٦) اللسان (ر س ل) ٧١/٣، والتاج (ر س ل) ٧٣/٢٩

أنه (ذَهَبَ **بتَمِيم إلى القَبِيلَة**؛ فلم يصرفه، كبَيْتِ الكِتاب:

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحةً وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسَادَهَا[٢]

فإن قلتَ: فلعلَّه ذهب إلى حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين ..... قيل: ما ذهب إليه صاحبُ الكتاب من أنه ذهب بقُرَيْش إلى القَبِيلَة؛ فلم يصرفه أولى؛ ألا تراه قال: "وَسَادَها"، ولم يقل: "وَسَادَه"، وهذا هو الوجه، ونظائره كثيرة)[٣].

ذكَر ابن جني في هذا عِلَّةَ منع اسمي: "تَمِيم" و"قُرَيْش" من الصرف، وهي الحمل على معنى "القَبِيلَة". ففي هذه الحالة توجد عِلَّةَ مانعة من الصرف، هي "العلمية والتأنيث". بخلاف ما لو أُريد بهما الحي (القوم)، وهو مذكَّر، فإنهما يصرفان؛ لوجود عِلَّةَ واحدة، هي "العلمية". وقد قرر ذلك سيبويه والمبرد وابن الأنباري وغيرهم أيضاً في تناولهم لتذكير وتأنيث هذين الاسمين وغيرهما من أسماء القبائل[٤].

وقد استأنس ابن جني برأي سيبويه في أن سبب المنْع من الصرف هو "الحمل على المعنى"، وليس "التقاء الساكنين"، وقوَّى هذا بالسياق النحوي؛ فذكَر أن الشاعر أعاد الضمير على "قُرَيْش" مؤنثاً، فقال: "وَسَادَها"، ولم يقل: "وَسَادَه"؛ مما يعني أنه يريد بها القَبِيلَة. ولله درُّ ابن جني!

٧ ، ٨ ، ٩ – إحْلِيلُ، طُوَى، لَبْنُ

وردت هذه الألفاظ الثلاثة في نص واحد لابن جني في شرح أشعار كانِفٍ الفَهْمِي[٥]، إذ قال: (ولم يَصْرِف "إحْلِيلَ"[٦]؛ لأنه **ذهب به إلى البُقْعَة**، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأَ: ﴿**إِنَّكَ بِالوَادِ المُقَدَّسِ طُوَى**﴾[١]، فلم يصرفه للتعريف والتأنيث. ومثلُه

---

(١) التمام ٥١، والبيت من الوافر، من قصيدة مطلقة الروي بالألف. وقد نسبه أبو الفرج الأصفهاني لسَارية بن زُنَيْمٍ العبديّ أحد بني عَدِيِّ بن الدِّيل. وقال في شرحه: إنه عيَّر قوماً بأخذ ديَّة الأَسْوَد بن مُرَّة أخيهم، وأنهم لم يدركوا بثأره من تميم. (انظر: الأغاني ٢١/٢٢٠-٢٢١). وعَقْلُهُ: ديَّته. والظُّمْيُ جمع ظَمْيَاءِ، وهي: الناقةُ قليلةُ اللحم. (انظر: اللسان "ع ق ل" ٤/٣٩٥ و"ظ م ا" ٤/٢٣٠).

(٢) الكتاب ٣/٢٥٠، والبيت لعدي بن الرِّقَاع العامِلِيّ في ديوانه (قصيدة: ٣، بيت: ٣٦) ص ٤٠ من قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبدالملك، وله أيضاً في المذكر والمؤنث للمبرد ١١٩، والصحاح (ق ر ش)٣/١٠١٦، والمحكم (ق ش ر) ٦/١٥٨، واللسان (ق ر ش) ٥/٢٣٢، وخزانة الأدب ١/٢٠٥، وبلا نسبة في العين (ح س م) ٣/١٥، والمقتضب ٣/٣٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١١٨، والمسَامِيحُ، جمع مِسْماحٍ، وهو: الكثير السَّمَاحة. والمعْضِلَات: الأُمورُ الشِّداد. اللسان (ق ر ش) ٥/٢٣٢

(٣) التمام ٥١

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٤٧-٢٥٠، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٧-١١٩، والمقتضب ٣/٣٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١١٢و١١٧، والمخصص (باب أسماء القبائل والأحياء) ١٧/١٥٩. وانظر في الحديث عن اسم " قريش" وحده: الصحاح (ق ر ش) ٣/١٠١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٦، واللسان (ق ر ش) ٥/٢٣٢، والبحر المحيط ١٠/٥٤٨ (في تفسير الآية الأولى من سورة قريش)، وخزانة الأدب ١/٢٠٥، والتاج (ق ر ش) ١٧/٣٢٥

(٥) فَهْمٌ: بطن من قَيْس عَيْلانَ، وهو فَهْم بن عمرو بن قيس عَيْلانَ بن مضر بن نِزار بن معدٍّ بن عدنان. الاشتقاق لابن دريد ٢/٢٦٦، والعقد الفريد ٣/٣٥٠

(٦) ليس في المطبوع من الكتاب كلام قبل هذا يوضحه ؛ مما يعني أن هناك سقطاً في الكلام، ولكني وقفت على نص ابن جني كاملاً في معجم البكري؛ فأنقُله هنا ليترابط الكلام، ويتضح السياق. قال البكري: (إحْلِيلُ، بكسر أوله: اسم وادٍ. قال كانِفٌ العُرَيْمِيُّ:

فَلَوْ تَسْأَلِي عَنَّا لَبُنْتِ أَنَّنَا بِإحْلِيلَ لَا نَزْوَى وَلَا نَتَخَشَّعُ

قال **أبو الفتح**: ينبغي أن يكون سُمِّي تَشْبِيهاً بأحاليل الضَّرْعِ، أي مجاريه؛ وذلك أن الوادِي يجري بالسَّيْل، وكذلك سُمِّي مِن وَدَى يَدِي، أي سَالَ، ولم يصرفه؛ لأنه ذهب به إلى البقعة، ومثله قراءةُ مَن قرأ: ﴿**إِنَّكَ بِالوَادِ المُقَدَّسِ طُوَى**﴾، فلم يصرفه للتعريف والتأنيث). معجم ما استعجم (إحليل) ١/١٢٠

قولُ طُفَيْلٍ[٢]:

جَلَبْنَا مِنَ الأَعْرَافِ أَعْرَافِ غَمْرَةٍ وأَعْرَافِ لُبْنَ، الخَيْلَ مِنْ خَيْرِ مَجْلَبِ[٣]

و"لُبْنَ" اسم جبل، إلا أنه ذهب به إلى **تأنيث البُقْعَة** فلم يصرفه)[٤].

وفيما يلي دراسة هذه الألفاظ الثلاثة التي ذكرها ابن جني:

أ- **"إحْلِيلُ"**: اسم وادٍ في بلاد كِنانة، وقيل: وادٍ تِهامِيٌّ قرب مكة[٥]. وهو مذكَّرٌ، فكان حقه أن يصرف، ولكن الشاعر كانِفاً الفَهْمِيّ لم يصرفه في قوله:

فَلَوْ تَسْأَلِي عَنَّا لَنُبِّئْتِ أَنَّنا بإحْلِيلَ لَا نَزْوَى وَلَا نَتَخَشَّعُ[٦]

وعلة ذلك عند ابن جني هي أنه حمله على معنى البُقْعَة، وهي مؤنثة؛ فمُنع من الصرف للتعريف والتأنيث. وقد نقل البَكْرِي هذا عنه في تعريف ذلك الوادي[٧].

ب- ﴿**طُوَى**﴾ بغير تنوين قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وبالتنوين قراءة باقي السبعة[٨]. ويرى ابن جني أن القراءة بغير تنوين ترجع لحمل هذا اللفظ على معنى البُقْعَة[٩]، وهي مؤنثة، فمُنع من الصرف للتعريف والتأنيث.

وتشير كتب علل القراءات ومعاني القرآن إلى هذا التوجيه، مع توجيه آخر، وهو: احتمال أن يكون ﴿**طُوَى**﴾ مَعْدُولاً عن طاوٍ، كعُمَرَ المعدول عن عامِرٍ، فمُنع من الصرف للعلمية والعدل[١٠].

وتضيف إلى ذلك بعض كتب التفسير توجيهاً ثالثاً، وهو احتمال أن يكون ﴿**طُوَى**﴾ لفظاً أعجمياً، فمُنع من الصرف للعلمية والعجمة[١١].

إذاً كلام ابن جني كان تعليقاً على هذا البيت لكانِف الغُرَيْمِي الفَهْمِي، وقد تعرض ابن جني لشعره في كتاب "التَّمام"، وسقط في الطبع البيتُ وجزءٌ من شرحه، وبقي الجزء المنقول في المتن!

(١) طه، من الآية: ١٢، وسيأتي توثيق القراءة في الحديث عنها.

(٢) طُفَيْلٌ بن عوف بن كعب الغَنَوِيّ من قيس عَيْلان، شاعر جاهلي من الفحول المعدودين، من أوصف العرب للخيل. الأغاني ٣٤٩/١٥

(٣) البيت من الطويل في ديوانه (قصيدة: ١، بيت: ٢١) ص ٦، ومعجم البلدان (الأعراف) ٢٢١/١، والتاج (ع ر ف) ١٤٤/٢٤، مع خلاف في رواية بعض الألفاظ. و" أَعْرَافُ غَمْرَةٍ "، و" أَعْرَافُ لُبْنَ **"**: مكانان ببلاد العرب. معجم البلدان (الأعراف) ٢٢١/١

(٤) التمام ١٣٩

(٥) معجم البلدان (إحليل) ١١٧/١، والتاج (ح ل ل) ٣٣٥/٢٨

(٦) البيت من الطويل، وقد نسب له في معجم ما استعجم (إحليل) ١٢٠/١، ومعجم البلدان (إحليل) ١١٧/١، والتاج (ح ل ل) ٣٣٥/٢٨

(٧) معجم ما استعجم (إحليل) ١٢٠/١

(٨) السبعة لابن مجاهد ٤١٧، والتيسير للداني ١٢٢، والبحر المحيط ٣١٦/٧

(٩) اختيار كلمة " البُقْعَة" هنا لحمل الوادي عليها، يرجع للتصريح بها في آية أخرى تحكي المشهد نفسه في القصة، وهي قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الوَادِ الأَيْمَنِ فِي البُقْعَةِ المُبَارَكَةِ**﴾ القصص، من الآية: ٣٠. وقد أشار الزجاج إلى هذه اللفتة. انظر: معاني القرآن ٣٥١/٣-٣٥٢، ومعاني القراءات للأزهري ١٤٣/٢

(١٠) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٥١/٣، والحجة لابن خالويه ٢٤٠، ومعاني القراءات للأزهري ١٤٣/٢، والكشف لمكي ٩٦/٢، وإبراز المعاني ٥٨٨

(١١) انظر: البحر المحيط ٣١٦/٧، وروح المعاني ٤٨٤/٨

وأما عدم التنوين؛ فلأنه اسم وادٍ، وهو مذَكَّرٌ سمي بمذَكَّرٍ[١]، فلم تجتمع فيه عِلَّتان تمنعانه من الصرف[٢].

ج–**"لُبْنُ"**: جبل مَعْروفٌ في دِيارِ بني عَمْرو بنِ كِلَابٍ[٣]، لا تدخله الألف واللام[٤]، وهو غير "لُبْنَى ولُبْنانٌ" جبلان أيضاً[٥].

وقد رأى ابن جني أنه اسمٌ مذكَّر في الأصل، وأن طُفَيْلاً حَمَلَه على معنى البُقْعَة، وهي مؤنثة؛ فمنعه من الصرف للتعريف والتأنيث.

وليس الأمر كذلك عند بعض العلماء؛ فلديهم أن هذا الاسم مؤنثٌ وَضْعاً؛ وهذا سرُّ منعه من الصرف، وليس الحمل على المعنى؛ قال أبو حاتم: (لُبْنُ: اسم جبل، مؤنثٌ؛ فلذلك لم يصرف في أشعار الفصحاء، قال الراعِي[٦]:

كَجَنْدَلِ لُبْنَ تَطَّرِدُ الصِّلالاَ[٧])[٨].

كما قال ابن الأنباري: (لُبْنُ: مؤنثةٌ، اسمٌ للجبل وما حوله)[٩]. وعند البَكْرِي كذلك: (لُبْنُ: مؤنثةٌ، اسمٌ للجبل وما حوله، لا تجرِي)[١٠]. وفي معجم البلدان أيضاً: (لُبْنُ: اسمُ جبلٍ .... ويُؤَنَّثُ)[١١]. وكذا في التاج[١٢].

وإذا صح هذا فهو أولى؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

وهناك رأي ثالث في مجيء "لُبْنَ" غير منونة في الشعر السابق لطُفَيْلٍ والراعِي، وهو أنه: (يجوز أن يكون ترخيمَ "لُبْنَانٍ" في غير النِّداء اضطراراً)[١٣].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٥١/٣، ومعاني القراءات ١٤٣/٢، والكشف ٩٦/٢، وإبراز المعاني ٥٨٨

(٢) الحجة لابن خالويه ٢٤٠

(٣) انظر: معجم البلدان (لبن) ١١/٥، والتاج (ل ب ن) ٨٦/٣٦

(٤) معجم ما استعجم (لبنى) ١١٤٩/٤

(٥) المحكم (ل ن ب) ٣٨٥/١٠، واللسان (ل ب ن) ٤٧٥/٥

(٦) هو عُبَيْدُ بنُ حُصَيْن بن مُعاوية بن نُمَيْر من قيس عَيْلَانَ بن مُضَر، والرَّاعِي لقبٌ غلب عليه؛ لكثرة وصفه الإبل، وجودة نعته إياها، شاعر فحل من شعراء الإسلام، عاصر جريراً والفرزدق. الأغاني ٢٠٥/٢٤

(٧) عجز بيت من الوافر، صدره : ***سَيَكْفِيكَ الإلهُ ومُسْنَماتٌ***. والبيت في ديوانه (قصيدة: ٥٩، بيت رقم: ٣) ص ٢١٣، وجمهرة اللغة (ص ل) ١٤٤/١، والتهذيب (ط د ر) ٢١٣/١٣، ومعجم ما استعجم (لبنى) ١١٤٩/٤ و ١٤٠٧، واللسان (ل ب ن) ٤٧٥/٥، والتاج (ص ل ل) ٣٢٣/٢٩، و(ل ب ن) ٨٦/٣٦، وبلا نسبة في الخصائص ٩٦/١، والمحكم (ط د ر) ١٤٠/٩، و(ل ن ب) ٣٨٥/١٠. والمسْنَماتُ: جمع سَنِمَة، وهي النِّيَاق ضخمةُ السَّنام. والجَنْدَلُ: جمع جَنْدَلَة، وهي الحِجَارة . والصِّلالُ: جمع صَلَّة، وهي مَوَاقِعُ المطَرِ فيها نَباتٌ، فالإبلُ تَتْبَعُها وتَرْعَاهَا. اللسان (س ن م) ٣٤٩/٣، و(ج ن د ل) ٤٧١/١، و(ص ل ل) ٦٥/٤

(٨) المخصص (باب تسمية الأرضين) ١٦٣/١٧

(٩) المذكر والمؤنث ٤٩/٢

(١٠) معجم ما استعجم (جملة من القول فيما يؤنث من البلاد ويذكَّر) ١٤٠٧/٤

(١١) معجم البلدان (لبن) ١١/٥

(١٢) تاج العروس (ل ب ن) ٨٦/٣٦

(١٣) المحكم (ل ن ب) ٣٨٥/١٠، وعنه في اللسان (ل ب ن) ٤٧٥/٥. وقد جاء هذا الرأي في المحكم تعليقاً على بيت الراعِي، وفي المخصص تعليقاً على بيتي: الراعِي وطُفَيْلٍ معاً. انظر: المخصص (باب تسمية الأرضين) ١٦٣/١٧

وكلا الرأيين السابقين أقوي من هذا الرأي؛ لأنهما يجريان على وَفْق قواعد اللغة؛ فالوضع اللغوي أصلٌ، والحَمل على المعنى باب واسع في لغة العرب، أما الضرورة فهي خروج عن الأصول المطردة، والقواعد اللغوية المعروفة.

١٠-الكَأْس

ذكر ابن جني في قول أبي صَخْرٍ الهُذَلِي:

بأَطْيَبَ نَشْرَاً مِنْ سُلَيْمَى وغِرَّةً إذا مَا سَقَى كَأْسُ الرَّدَى كلَّ وارِدِ[١]

أنه (ذكَّرَ فِعْلَ الكأس؛ لأنه إنما يريد **الرَّدَى** نفسه، وهو **مذكَّر**، ولا كأس في الحقيقة هناك، ونظيره كثير)[٢].

"الكَأْس" مؤنثة في اللغة[٣]، ومجيء فعلها "سَقَى" مذكَّراً في البيت دفع ابنَ جني للبحث عن علة لذلك، فذهب إلى أن الشاعر حمل "الكَأْس" على معنى الرَّدَى.

ويمكن عندي أن يكون قد ذكَّرَ الفعل؛ لأن "الكَأْس" اكتسبت التذكِير من إضافتها إلى الرَّدَى، أو لأنها مؤنث مجازي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه في حال تقدُّم الفعل[٤].

* * *

ثانياً: الحمل على اللفظ

ذكَر ابن جني بعض الأمثلة التي أُنِّث فيها المذكَّر مراعاةً للفظه، وهي:

١- **مُعَاوِيَةُ الفَلْحَاءُ**

٢- **عَنْتَرةُ الفَلْحَاءُ**

ذكر ابن جني في قول أَبي بُثَيْنَة القُرَمِي الهُذَلِيّ:

وَقَدْ خَبَّأوا جُرْدَانَهُ لرَئِيسِهِمْ مُعَاوِيَةَ الفَلْحَاءِ إنَّكَ ماشُكْدُ[٥]

أنه (أَنَّث لتأنيث **لفظ** "مُعاوِيَةَ"، وقياسه لولا معاملة اللفظ "مُعاوِيَةَ الأَفْلَح". ومثله قول الآخر:

وعَنْتَرَة الفَلْحَاءُ جاءَ مُلَأَّماً كأنَّكَ فِنْدٌ من عَمَايَةَ أَسْوَدُ[١])[٢].

---

(١) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٣٢/٢، مع خلاف في رواية بعض الكلمات.

(٢) التمام ١٨٩

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٥٧/١

(٤) انظر: التكملة لأبي علي الفارسي ٨٧

(٥) البيت من الطويل، وقد ذكر السكري هذا البيت لأبي بُثَيْنَةَ القُرَمِي، وقال معرِّفاً بمعاوية المذكور وبعض المفردات: (مُعَاوِيَةُ بن عُرْوَةَ بن صَخْرِ بن يَعْمُرَ ....و" الفَلْحَاءُ ": المُشَقَّقُ الشَّفَةِ الغَلِيظُها." شُكْدٌ ": عَطِيَّةٌ. أي: ما أوفرَ نَصِيبَك. يَهْزَأُ به،كأنه يتعجب. أيُّ شُكْدٍ، أيُّ: عَطِيَّةٍ). شرح أشعار الهذليين للسكري ٧٣٠/٢

يرى ابن جني أنه أُنِّثت الصفة "فَلْحَاء" مراعاةً لتأنيث لفظي: "مُعَاوِية"، و"عَنْتَرَة" بالتاء. وذلك سرُّ تأنيثها أيضاً عند أبي عُبَيْد البَكْرِي، وابن سيده، وأبي حيان[٣]. وعقب البَكْرِي على البيت الأخير – إمعاناً منه في الإيمان بالحمل على اللفظ – بأن الشاعر (لو قال: زيدٌ أو عمرٌو مكانَ عنترةَ لم يجز أن يقول: الفَلْحَاءُ)[٤].

ويرى آخرون أن هذه الصفة أُنِّثت؛ لإرادة الشَّفَة، وهي مؤنثة[٥]. ففي المزهر: (كان عَنْتَرَةُ العَبْسِيُّ يُلَقَّبُ "الفَلْحَاءَ"؛ لفَلَحَةٍ كانت به، وهي شَقٌّ في الشَّفَة السُّفْلى. وإنما لم يقولوا: الأَفْلَحُ؛ ذهبوا به إلى تأنيث الشَّفَة)[٦]. والقولان معاً في اللسان والتاج[٧].

* * *

ثالثاً: تقارب الألفاظ لتقارب المعاني

يرى ابن جني أن استعمال كلمة في سياق معين دون أختها مع تقاربهما الصوتي، يرجع إلى قيمة الصوت اللغوي الذي يختلفان فيه، ودوره في معنى الكلمة. وقد أثار هذه المسألة في تحليله لنماذج من الشعر الهُذَلِي على النحو الآتي:

١–زَخَر، زَغْر

علَّق ابن جني على قول أبي صخر الهُذَلِيّ:

بَلْ قَدْ أَتانِي ناصِحٌ عَنْ كاشِحٍ بِعَدَاوَةٍ ظَهَرَتْ وزَغْرِ أَقَاوِلِ[٨]

---

(١) البيت من الطويل لشُرَيْح بن مُجِيرٍ التَّغْلَبِي (التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٣٠، وانظر: تاج العروس "فلح" ٢٩/٧)، وعنترة هو عنترة بن شَدَّاد العَبْسِي، وقيل له: عنترةُ الفَلْحَاءُ لتشقق شفتيه.(الأغاني ٢٣٧/٨) والفِنْدُ: القِطْعة العظيمةُ الشَّخْصِ من الجَبل. وعَمَايةُ: جَبلٌ عظيمٌ. والملأَمُ: الذي قد لبِسَ لأْمَته وهي الدِّرْعُ. (تاج العروس "ف ل ح" ٢٩/٧).

(٢) التمام ٨٥

(٣) انظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه للبكري ٣٠، والمحكم (ح ل ف) ٣٥٢/٣، والبحر المحيط ٥٢٤/٣ (في معرض تفسير الآية: ٧ من سورة النساء).

(٤) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٣٠

(٥) انظر: جمهرة اللغة (ح ف ل) ٥٥٥/١، ومقاييس اللغة (ف ل ح) ٤٥٠/٤، والصحاح (ف ل ح) ٣٩٣/١، ومرآة الجنان ١٥٩/٣، ووفيات الأعيان ٨٣/٧

(٦) المزهر ٤٣٢/٢، وقد نقله السيوطي عن الصحاح، ولكن في نص المزهر مزيد إيضاح؛ فآثرت نقله في المتن. ونصُّ الصحاح: (وكان عَنْتَرَةُ العَبْسِيُّ يُلَقَّبُ "الفَلْحَاءَ "؛ لفَلَحَةٍ كانت به، وإنما ذهبوا به إلى تأنيث الشَّفَة). الصحاح (ف ل ح) ٣٩٣/١. ولعل هذا مما يدل على أن السيوطي في المزهر ليس جامعاً للنصوص فقط.

(٧) انظر: اللسان (ف ل ح)١٥٥/٥ ، وتاج العروس "ف ل ح" ٢٩/٧

(٨) البيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٢٨/٢، والتهذيب (غ ز ر) ٧٦/٨، والمحكم (غ ز ر) ٥/ ٤٤٣، ومعجم البلدان (زغر) ١٤٣/٣، واللسان (ز غ ر) ١٨٦/٣، وتاج العروس (ز غ ر) ٤٣٠/١١. وزَغْرِ أَقاوِلِ: أي أقاوِيل، حذف الياء للضرورة. وزَغْرُ كل شيء: كثْرَتُه والإفراطُ فيه. المحكم (غ ز ر) ٤٤٣/٥، واللسان (ز غ ر) ١٨٦/٣

بقوله: (قال: "زَغْرٌ": كَثْرَةٌ[1]. هذا مما كنت قدَّمتُ ذِكْرَه من **مقاربة اللفظ لمقاربة المعنى**، ألا ترى إلى قُرْب الخاء من الغين، وقد قالوا: زَخَرَ الوادِي، إذا كثُر ماؤه، فمعنى الكَثْرة شاملٌ لهما، إلا أن الخاءَ أرطْبُ صوتاً من الغين، فكأن الماء خُصَّ بها لذلك)[2].

وضَّح ابن جني هنا علة مجيء "زَخَرَ" بالخاء، و"زَغْر" بالغين، فذكر أن الخاء أرطْب صوتاً من الغين؛ فناسب أن يقال: "زَخَرَ الوادي" و"زَغْرِ أَقَاوِلِ"؛ لأن الماء رطْب، وأقاوِيل العَدَاوةِ صعبةٌ شديدةٌ. وتأتي رطوبة الخاء من هَمْسها في مقابل الغين المجهورة[3].

ويمكن أيضاً أن يكون ذلك لخفاء الغين في الحلق، وظهور الخاء عنها، فتكون الغينُ للعَدَاوة التي تُخْفَى في الصدور، والخاءُ للوادِي؛ لأنَّ ماءه ظاهرٌ غيرُ مستور[4].

٢- الحَزْم، الحَزْن

ذكر ابن جني في قول أبي صَخْرٍ الهُذَلِيّ:

فما رَوْضَةٌ بالحَزْمِ طَيِّبَةُ الثَّرَى ولَتَهْا نِجاءُ الدَّلْوِ بَعْدَ الأَبارِدِ[5]

أنهم (قالوا: الحَزْم أقوى من الحَزْن، فهذا مما عرَّفْتُك من **تقارب الألفاظ لتقارب المعاني**، فكما أن الميم أقوى لفظاً من النون، فكذلك الحَزْم أقوى من الحَزْن، ولهذا صرَّفوا "الحَزْن" فاستعملوه في الحُزْن؛ لأنه عرَض وهو دون الجَوْهر، ولم يستعملوه بالميم إلا في الغلِيظ من الأرض)[6].

وضَّح ابن جني علة مجيء الميم مع المعنى القوي (الحَزْم)، والنون مع المعنى الأضعف منه (الحَزْن)؛ فالميم أقوى صوتاً من أختها النون.

وتأتي قوة الميم من طريقة النطق بها؛ إذ تنطبق معها الشفتان، ويُشْعِر هذا بدَوِيٍّ أعلى يناسب المعنى القوي. هذا ما يمكن أن تُفَسَّر به قوة الميم؛ إذ لا فرق بينها وبين النون في شيء من الصفات العامة أو الخاصة؛ فكل منهما مجهور، متوسط بين الشدة والرخاوة (مائِع)، منفَتِح، مستَفِل، ذَلْق، أَغَنٌّ[7].

وتدل الأمثلة التي ذكرها ابن جني هنا وإن كانت قليلة على حسِّه المرهف، وبراعته في التحليل والتعليل. وقد طوَّر هذه الفكرة بعد ذلك في كتاب "الخصائص"، كما تقدم في أول هذا البحث، وعقد لها باباً مستقلاً هو "تصاقب الألفاظ

---

(١) زَغْرُ كلِّ شيءٍ: كثْرَتُه والإفراطُ فيه. اللسان (ز غ ر) ١٨٦/٣

(٢) التمام ١٨٤

(٣) الكتاب ٣٤/٤

(٤) قارن بأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي ٢٠١/٨

(٥) ورد البيت له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٣٢/٢، والمحكم (د ر ب) ٣٢٠/٩، ولسان العرب (ب ر د) ١٨٧/١. وفي شرح السكري: "ظاهِرَةُ"، وفي المحكم واللسان: "طاهِرةُ" بدلاً من "طَيِّبَة ".

(٦) التمام ١٨٩

(٧) سر الصناعة ٦٠/١-٦٤

لتصاقب المعاني"، والتصاقب يعني التقارب. سرد فيه كثيراً من الأمثلة، ودعا في نهايته إلى بحث هذه المسألة، فقال: (وهذا النَّحْو من الصَّنْعة موجود في أكثر الكلام وفَرْش اللغة، وإنما بَقِي من يُثِيره ويَبْحَثُ عن مَكْنونِه)[1].

(١) الخصائص ١٥٢/٢

المبحث الخامس: استعمال الأصل المرفوض للتنبيه على أصل الباب

أشار ابن جني إلى هذه العلة وهو يتحدث عن الإبدال في أحد الأبيات، حيث قال: (لامُ "أَمْسَيَتْ" ياءٌ ..... وقد أُبدلت هذه الياء جيماً، قال:

حَتَّى إذا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا[1]

وفي هذا عندي أقوى دليل على صحة ما ندَّعيه من أن العرب إذا هجرت أصلاً من الأصول وانصرفت عنه، فإنها تنويه وتعتقده، ألا ترى أنه لولا أن أصل "أَمْسَت" عنده "أَمْسَيَتْ"لما قال: أَمْسَجَت، فإذا كان كذلك علمت به أن أصل "دَعَتْ" دَعَوَتْ، وأصل قَضَتْ: قَضَيَتْ، فبهذا ونحوه ادَّعَتْ علماء العربية أن كثيراً من هذه **الألفاظ المستعملة لها أصول مرفوضة مطَّرَحة**، وأنها مع اطراحها وهجرها فإنها مراعاةٌ معتدةٌ، **وإنَّ ظهورَ ما ظهر منها في بعض الأحوال، دليلٌ على تقدير نظائره، وإرادة مثله مما عدا استعماله)**[2].

يشير ابن جني بهذا الكلام إلى علة "التنبيه على أصل الباب"؛ إذ كان بقاء بعض الكلمات على الأصل المرفوض دليلاً على ما تم تغييره وإعلاله في نظائرها. وقد انطلق إلى هذا من الشاهد الذي ذكره، واتخذ منه دليلاً على تقوية الفرض الذهني لأصل بعض الكلمات المعتلة اللام، مثل: "أَمْسَى"، و"دَعَا"، و"قَضَى"، فذكر أن أصلها "أَمْسَيَ"، "قَضَيَ"، "دَعَوَ".

وتدل مقارنة اللغات السامية على جواز ما ذهب إليه ابن جني؛ إذ وُجِد هذا الأصل مستعملاً في الحبشية، فلا يبعد أن يكون قد وُجد في العربية في مرحلة من مراحلها، قبل أن يُعدل عنه إلى غيره في الآثار التي وصلت إلينا منها[3].

وقد اهتم بعض اللغويين بما قاله ابن جني عن أصل اللام في الكلمات السابقة؛ فنقله[4]، وفسر بعِلَّة "التنبيه على الأصل" ما أشبه ذلك من الأمثلة، قال ابن سيده: (أَطالَ الشّيْءَ وطوَّلَه وأَطْوَلَه: جَعَلَه طَوِيلاً. وكأَنَّ الّذين قالوا ذلك إنَّما أَرادُوا أَن **يُنَبِّهوا على أَصل البابِ**. ولا يُقاسُ هذا، إنَّما أَتَى **للتَّنبيه على الأَصْلِ)**[5].

وما تقدم يشير إلى أهمية دراسة هذه الأمثلة وما أشبهها مما خرج عن القاعدة، في ضوء هذه النظرية اللغوية، نظرية "التنبيه على أصل الباب". ويعكس ذلك أيضاً أهمية دراسة اللغات السامية بالنسبة للعربية.

---

(١) البيت من الرجز للعجَّاج في ملحقات ديوانه برواية الأصمعي وشرحه ٢٧٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٢٧٥/٣، والمحكم (س م ي) ٥٩٠/٨، والمفصل ٥١٨، واللسان (م س ا) ٥٧/٦، والتاج (م س و) ٥٣١/٣٩. والشاهد فيه إبدال الياء جيماً في " أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا"، فالأصل: "أَمْسَيَتْ وأَمْسَيَ". انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٤. وإبدالُ الياء جيماً يُسمى عَجْعَجَة، وهي لغة قُضَاعة (التهذيب "ع ج" ٥٥/١) ولكن العجَّاج شاعر تميمي كما مر؛ فيبعد أن يكون هذا الإبدال قد جاء على هذه اللغة، إلا أن يكون قد تأثر هو بها.

(٢) التمام ١٣٢-١٣٣

(٣) انظر: فصول في فقه العربية ٤٨، والمدخل إلى علم اللغة د/ رمضان عبد التواب ٢٩١-٢٩٢

(٤) انظر: المحكم (س م ي) ٥٩٠/٨، واللسان (م س ي) ٥٧/٦

(٥) المحكم (ط ل و) ٢٣٥/٩، وعنه في اللسان (ط و ل) ٤/ ٢٠٨، والتاج (ط و ل) ٣٩٢/٢٩

المبحث السادس: الاستناد إلى الاشتقاق والقياس لترجيح ما انقلبت عنه عين الكلمة

اعتمد ابن جني على الاشتقاق والقياس؛ لترجيح الأصل الذي انقلبت عنه عين الكلمة في بعض الأمثلة:

١- التَّارَةُ

ذكر ابن جني في قول غاسل بن غُزَيَّة الجُرَبي:

حِينَ السُّيُوفُ بأَيْدِي القَوْمِ ناهِلَةٌ تَصْدُرُ عَنْهُمْ وفِيهِمْ تارَةٌ تَرِدُ[١]

أنه (ينبغي أن تكون عين "تارة" واواً **اشتقاقاً وقياساً** جميعاً، أما الاشتقاق فلأنه من معنى "التَّوْر"، والتَّوْرُ الرَّسُولُ[٢]، ..... والتقاؤهما أن الرَّسُول من شأنه أن يذهب ويجئ، و"التَّارَةُ" هكذا معناها ..... وأما وجه القياس، فلأنها عين، وقد سبقت وَصِيَّةُ صاحب الكِتَاب في نحو هذا بما قد عرفتَه)[٣]. وهي أن انْقلاب الألف في عَيْن الكلمة عن واوٍ أَكْثَرُ من انْقِلابِها عن ياء.

اعتمد ابن جني كما نرى على "**الاشتقاق والقياس**" معاً لتأكيد رأيه، وهو أنَّ عينَ هذه الكلمة واوٌ. والاشتقاق عنده هو الاشتقاق اللغوي، وليس الصرفي؛ إذ ربط في براعة بين معنى "التَّارَة" و"التَّوْر"، وحكم بناءً على ذلك بأن الألف في "تَارَة" منقلبة عن واو. مع اعتماده أيضاً على وصية سيبويه في هذه المسألة، بحمل القليل الذي لا يُعرف أصلُ أَلِفِه في هذا الموضع على الكثير الذي عُرِفَ فيه أنها واو. وهذا هو القياس.

وهي علة قوية تَدْعَم رأي ابن جني، وتدفع احتمال أن تكون عين الكلمة ياءً، ففي الكُلِّيَّات: (التَّارَةُ: الحِين والمرَّةُ..... وألفها تحتمل أن تكون عن واوٍ أو ياءٍ)[٤]. وتؤكد المعاجم أيضاً أن التَّارَة ألفها واوٌ، وجمعها تاراتٌ وتِيَرٌ[٥].

وقد تأثر بهذه الوصية لسيبويه بعض العلماء غير ابن جني، كابن سيده؛ إذ حكم على عدد من الكلمات بأن الأَلِف في عينها منقلبة عن واو؛ لأن انقلابها في هذا الموضع عن واوٍ أَكْثَرُ من انقلابِها عن ياء[٦]. وصرح ذات مرة بتأثُّرِه في هذا بسيبويه، فقد قال عن الدَّاجَة وهي الحَاجَة: (وإنما حَكَمْنَا أَن أَلِفَها واوٌ؛ لأَنه لا أصلَ لها في اللُّغة يُعْرَف به أَلِفُه، فحَملُه على الواوِ أَوْلَى؛ لأَن ذلك أَكثرُ على ما وَصَّانا به سِيبويهِ)[٧].

---

(١) البيت من البسيط، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٨٠٧/٢

(٢) في المعاجم: (التَّوْرُ: الرَّسُول بين القوم، عربيٌ صحيحٌ). جمهرة اللغة (ت ر و) ٣٩٦/١، واللسان (ت و ر) ٣١٦/١

(٣) التمام ١٢٣

(٤) الكليات ٣١٦/١

(٥) العين (ت ر و) ١٣٤/٨، والتهذيب (ت ر و) ٢٢١/١٤، واللسان (ت و ر) ٣١٦/١، والتاج (ت و ر) ٢٩٧/١٠

(٦) انظر: المحكم (ض ن و) ٢٤٧/٣، و(هـ ث و) ٤١٤/٤، و(ج م و) ٥٧٣/٧، والتاج (د و ج) ٥٨٢/٥، و(ج و م) ٤٢٩/٣١، و(ض و ن) ٣٤٢/٣٥

(٧) المحكم (ج د و) ٥٣٤/٧، وعنه في التاج (د و ج) ٥٨٢/٥

٢- الهَامَةُ

اعتمد ابن جني على هذه العلة أيضاً في مثال آخر؛ فقد ذكر في بيت عبدالله بن أبي تَغْلِبٍ الهُذَلِي:

رَبِيعاً وَصَخْراً وَلَا جَابِراً وعِصْمَةَ أَمْسَوْا عِظَاماً وَهَامَا[١]

أنَّ (أَلِف "هَامَة" بدلٌ من واوٍ **قياساً واشتقاقاً**، أما القياس فالحمل على الأكثر، وأما الاشتقاق فلأن "الهَامَة" الميِّت، قال

تمتعْ بِلَيْلَى إنِّما أَنتَ هامَةٌ مِنَ الهَامِ يَدْنُو كُلَّ يَوْمٍ حِمَامُها[٢])[٣].

العِلَّة التي سوَّغت لابن جني الحكم بأن أصل الألف واوٌ في عين هذه الكلمة، هي "**القياس والاشتقاق**". والقياس هو ما استفاده من سيبويه في ذلك، بحمل القليل الذي لا يُعرف أصلُ أَلِفِه في هذا الموضع على الكثير الذي عُرِفَ فيه أنها واو، كما تقدم.

وذهب في الاشتقاق إلى أنَّ "الهَامَة" بمعنى الميِّت. ويعني هذا أنَّ عينَها واوٌ كعين كلمة مَيِّت، لما كانت بمعناها؛ يقال: ماتَ يَمُوت فهو مَيِّتٌ. ولكن لا يلزم من أنها بمعناها أنها مثلها اشتقاقاً.

ومع هذا فيبقى **القياس** مرجِّحاً قوياً لمذهب ابن جني، وحاسماً لخلاف اللغويين في لفظ "هَامَة"؛ حيث (ذكره الهَرَوِي وغيرُه في الهاء والواو، وذكره الجوهري في الهاء والياء)[٤].

---

(١) البيت من المتقارب، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٨٨٦/٢، وفيه: "رِمَامَا " بدلاً من "هَامَا".

(٢) البيت من الطويل، وهو في الأغاني ٧٢/٢ لمجنون ليلى (قَيْس بن المُلَوَّح)، وليس في ديوانه، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

(٣) التمام ١٥٨

(٤) اللسان (هـ و م) ٣٧٠/٦، وانظر: الغريبين للهروي (هـ و م) ١٩٥٠/٦، والصحاح (هـ ي م) ٢٠٦٣/٥، وذكره الفيروزآبادي أيضا في الهاء والياء. انظر: القاموس المحيط (هـ ا م) ١٩٠/٤

المبحث السابع: إجراء الوصل مجرى الوقف

قال ابن جني: (**ومما أُجري فيه الوصل مجرى الوقف**:..... قوله:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وغَادِي[1]

وهو كثيرٌ فاعرفه)[2].

أي: أن الأصل: "ومَنْ يَتَّقِ"، ولكن الشاعر سكَّن عين الفعل بعد حذف اللام للجزم، وعلَّل ابن جني لهذا بأنه "أجرى الوصل مجرى الوقف". وعلى هذا خرَّج بعض اللغويين أيضاً شواهد هذه الظاهرة، ومنها قولُ العُذافِر الكِنْدِي:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً[3]

وقولُ الآخر:

فَاحْذَرْ فَلَا تَكْتَرْ كَرِيًّا أَعْوَجَا[4]

قال ابن عُصفور (ت ٦٦٩ هـ) في تعليقه على ما سبق: (الأصل ....اشْتَرِ، ولا تَكْتَرِ كَرِيّاً، ومن يَتَّقِ فَإن اللهَ، إلا أنه أسكن إجراءً للمتصل مجرى المنفصل، أو إجراءً للوصل مجرى الوقف)[5].

ومن هذا في كتاب الأصول لابن السَّرَّاج عن بعضهم أن الشاعر (نوى الوقف على "اشْتَرْ"، ثم جعله في الوصل كذلك)[6].

وذهب بعض اللغويين، كابن السَّرَّاج والزمخشري إلى أن ذلك **للتخفيف**؛ فقد سُكِّنت عين الفعل وإن كانت اللام محذوفة، كما سُكِّنت في كَتِف، فقيل: كَتْف؛ تخفيفاً[7].

وقال آخرون: بل على **توهُّم** أن عين الفعل صارت هي اللام؛ فسكَّنها كما يسكن اضربْ[8].

وروى (ابن الأنباري أنه **لغة لبعض العرب** في كل معتل حُذِف آخره، فيقولون: لم أَرْ زيداً، يسقطون الحرف للجزم، ثم يسكنون ما قبل، وعلى ذلك قوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الحجة لابن خالويه ٢٦٣، والصحاح (أ و ب) ٨٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٩/٢، واللسان (أ و ب) ١٣٠/١، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٢٢٥/٤ و٢٢٨

(٢) التمام ٩٨

(٣) البيت من الرجز، وقد نُسب له في نوادر أبي زيد ١٧٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٢٢٥/٤، والتاج (ب خ س) ٤٣٨/١٥، وبلا نسبة في الكشاف ٢٤٩/٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢٩٨/٢، والبحر المحيط ٥٦١/٢. والسَّوِيقُ: طعام يُتَّخَذ من الحِنْطَة والشَّعِير. اللسان (س و ق) ٣٧٠/٣

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٢٢٥/٤

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧، وعنه في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٢٢٥/٤

(٦) الأصول في النحو ٤٠٠/٢، وانظر: البحر المحيط ٥٦١/٢

(٧) انظر: الأصول في النحو ٤٠٠/٢، والكشاف ٢٤٩/٣ (في شرح الآية: ٥٢ من سورة النور). وانظر: الكشف لمكي ١٤١/٢-١٤٢ فقد أجاز ذلك في الشعر، وضعَّفه في القراءات القرآنية.

(٨) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٦٣، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢٩٨/٢-٢٩٩، (وحاشية محققه رقم: ١)، والبحر المحيط ٥٦٠/٢-٥٦١ (في شرح الآية:٢٤٣ من سورة البقرة)، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٢٢٥/٤-٢٢٦

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وغَادِي

وقوله:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً[1] .

ومع كل هذا وُجِد من يعترض على هذه الظاهرة! (قال أبو حاتم: أَسْكَنَ راءَ "اشْتَرْ"، وهذا مُنكرٌ في العربية)[2]!

ويدفع هذا الإنكارَ التعليلاتُ والتخريجات السابقة، كما أن من هذا القبيل في القرآن الكريم قراءة حَفْصٍ عن عاصم[3]: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ و يَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ**﴾[4].

بتسكين القاف، يريد: وَيَتَّقِهِ، وإن كان التسكين فيها أحسن منه فيما سبق؛ لشدة اتصال الضمير بما قبله[5].

ويظهر مما تقدم عند ابن جني وغيره، كابن عُصفور، أن إجراء الوصل مجرى الوقف هو علة تسكين العين في هذه الأفعال المعتلة اللام، بعد حذف آخرها للجزم. وهو تفسير يدفع عن هذه الظاهرة أي اعتراض أو شبهة، شأنه شأن بقية التفسيرات والتعليلات المتقدمة، وهي: طلبُ الخفة، والتوهُّم، والاستعمال اللهجي.

(١) روح المعاني ٣٩٠/٩ (في معرض تفسير الآية: ٥٢ من سورة النور). ولم أقف على نسبة لهذه اللهجة.

(٢) نوادر أبي زيد ١٧٠

(٣) السبعة لابن مجاهد ٤٥٨، والتيسير للداني ١٣٢

(٤) سورة النور، من الآية: ٥٢

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧-٩٨ بتصرف يسير، وانظر: الحجة لابن خالويه ٢٦٣، وإبراز المعاني ١٠٨

المبحث الثامن: الضرورة الشعرية

الضرورة هي: ما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أم لا[1].

وقد حمل عليها ابن جني بعض الظواهر اللغوية في كتاب "التَّمَام"، وهي:

أ- تحريك عين الكلمة

علَّق ابن جني على قول أبي عُمَارَةَ بن أَبي طَرَفَةَ الهُذَلِي:

وَكُلُّ سَهْمٍ حَشِرٍ مَشُوفِ[2]

بقوله: (لك في "حَشِرٍ" قولان: إن شئت قلت: إنه أخرج حَشِراً على أصله، وأصله "حَشِر"؛ فأسكن تخفيفاً، ويؤكد ذلك أن "فَعِلاً " في الصفات أكثر وأقيس من "فَعْل" .....وإن شئت قلت: إنه في الأصل "فَعْل" إلا أنه **اضطر** إلى تحريكه وكسره فقال: "حَشِر"، كما أنشد أبو زيد:

عَلَامَ قُتِلَ مُسْلِمٌ تَعَبُّدَا؟ مُذْ سَنَةٌ وخَمِسُونَ عَدَدَا[3]

فكَسَر عينَ "خَمِسُونَ"؛ **للحاجة إلى إقامة الوزن)**[4].

خرَّج ابن جني تحريك عين كلمة "حَشِر" بالكسر في البيت الأول على أحد وجهين:

١- أنَّ ذلك على الأصل. وهذا لا شيء فيه.

٢- أو أنه **للضرورة الشعرية**. وهذه الضرورة هي التي دفعت أيضاً الشاعرَ إلى تحريك عين كلمة "**خَمِسُونَ**" في البيت الآخر الذي أنشده أبو زيد. وقال فيه بعض اللغويين كذلك: إن الشاعر احتاج إلى حركة الميم في "**خَمِسُونَ**"؛ فكسرها؛ لإقامة الوزن[5].

* * *

ب- تسكين عين الكلمة

علَّق ابن جني على قول أبي صَخْرٍ الهُذَلِي:

وَلَكِنْ يُقِرُّ العَيْنَ أَنْ تَرَى بِعَقْدَتِهِ فَضْلَاتِ زُرْقٍ دَوَاعِبِ[1]

---

(١) هذا تعريف الجمهور. وقال بعضهم: الضرورة هي: ما ليس للشاعر عنه مندوحة. وليس هذا بصحيح لدى المحققين. انظر: خزانة الأدب ١/٥٠، والضرائر للألوسي ٥-٧

(٢) البيت من الرجز، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/٨٧٧، واللسان (ح ش ر) ٢/٨٩. وسَهْمٌ حَشِرٌ: مُلْزَقٌ جيد الفُذَذِ، وكذلك الرِّيش. والمشُوف: المجْلُوُ. اللسان (ح ش ر) ٢/٨٩

(٣) نوادر أبي زيد ٤٥٩، والبيت من البسيط، وورد بلا نسبة أيضاً في الخصائص ٢/٧٧، والمحكم (خ س م) ٥/٩٠، واللسان (خ م س) ٢/٣١٥

(٤) التمام ١٥٣-١٥٤

(٥) المحكم (خ س م) ٥/٩٠، واللسان (خ م س) ٢/٣١٥، وانظر: التاج (خ م س) ١٦/٢٩

بقوله: (وأما "فَضْلَاتِ" فإسكانُ عينها وهي اسمٌ لا وصفٌ **ضرورة**. أنشدنا أبو عَلِي لذي الرُّمَّة[٢]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِه خُفُوقاً وَرَفْضَاتُ الهُوى في المفاصِلِ[٣]

وقال الآخر:

وَلَكِنَّ نَظْراتٍ بِعَيْنٍ مَرِيضَةٍ الآل اللَّوَاتِي قَدْ مثَلْنَ بِنَا مَثْلا[٤]

وقول الآخر:

فَرَاعَ وَدَعْوَاتُ الحَبِيبِ تَرُوعُ[٥]

وأنشدني بعضُ أصحابنا:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا تُدِلْنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها[٦]

الغرضُ: زَفَراتها)[٧].أي: الأصل: زَفَراتها.

يرى ابن جني أن تسكين العين في هذه الشواهد **للضرورة الشعرية**. وقال بذلك أيضاً ابن عبدالله القَيْسِي[٨]، وابن عُصفور، مع ملاحظة أن البيت الأول لم يُذكر عند ابن عُصفور[٩].

ويُعَدَّ تسكين العين في مثل ما سبق ضرورة؛ لأنه خلاف القاعدة المعروفة في جمع الاسم الذي على وزن "فَعْلَة" بالألف والتاء[١٠]. يقول ابن عُصفور في تعليقه على بيت ذي الرُّمَّة السابق: (الاسم إذا كان على وزن "فَعْلَة"، وكان صحيح العين، فإنه إذا جُمع بالألف والتاء لم يكن بُدٌّ من تحريك عينه؛ اتباعاً لحركة فائه، نحو: جَفْنَة وجَفنَات، وقَصْعَة وقَصَعات، وإن كانت صفةً بقيت العين على سكونها، نحو: ضَخْمة وضَخْمات، وصَعْبة وصَعْبات. وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين الاسم

---

(١) التمام ١٧٨، والبيت من الطويل، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٢٢/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧. والزُّرْقُ: المياهُ الصافِيَةُ. والذَّوَاعِبُ: ماءٌ دَاعِبٌ، أي: يَسْتَنُّ في سَبِيلِه. اللسان (ز ر ق) ١٨٠/٣ و(د ع ب) ٣٨٦/٢.

(٢) هو أبو الحارث غَيْلانُ بن عُقْبة بن مسعود العَدَوِيّ الرِّبَابي التميميّ، أحد فحول الشعراء، من شعراء العصر الأموي، وإنما قيل له: ذو الرُّمَّة لقوله في الوتد ***أشعثَ باقي رُمَّةِ التقليد***. والرُّمَّة، بضم الراء: الحَبْل البالي. وقيل: لتَمِيمَةٍ عَلَّقها بحَبْلٍ في صغره. أُوتِي حظاً وافراً من حُسْن التشبيه، وكان فصيحاً بليغاً يُعجب الناسَ إذا تكلَّمَ، توفي في سن الأربعين سنة ١١٧هـ. الأغاني ١٨/١-١٠، ووفيات الأعيان ١١/٤-١٦

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه بشرح الباهلي ١٣٣٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦، وضرائر الشعر ٨٥، وشرح شواهد شرح الشافية ١٢٨/٤

(٤) البيت من الطويل، وهو في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧، وضرائر الشعر ٨٦

(٥) البيت من الطويل، وهو في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧

(٦) الأبيات من الرجز، وهي في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٨، وشرح شواهد شرح الشافية ١٢٩/٤. ودَوْلَاتُها: جمع دَوْلَة، وهي الانتقال من حال إلى حال، والضمير يعود على صُرُوفَ الدَّهْرِ. وتُدِلْنَا: مضارع أَدَالَه، أي غلبه. واللَّمَّة: الشدة. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ١٣٠/٤-١٣١

(٧) التمام ١٨٠

(٨) انظر: شرح إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦- ٧٧٨، وضرائر الشعر ٨٥-٨٧

(٩) انظر: المقتضب ١٨٦/٢

(١٠) ضرائر الشعر ٨٥

والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته، فاحتمل لذلك ثقل الحركة .....فكان ينبغي على هذا أن يقول: "رفَضَات"، إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حَكَم لها بحكم الصفة فَسَكَّن العين)[1].

وهكذا جاز في الشعر تحريك الساكن، وتسكين المتحرك في عين الكلمة؛ لئلا ينكسر الوزن.

* * *

ج- حذف اسم لَيْتَ

وذلك في قول أُهْبانِ بن لُعْطٍ بن عُرْوَةَ[2]:

فَلَيْتَ أَبا بُثينةَ غَيْرَ فَخْرٍ شَهِدْتَ بَنِي عُتَيْبَةَ إذْ أُبِيرُوا[3].

فقد قال ابن جني: (حَذَف اسم لَيْتَ **ضرورةً**، أراد: فلَيْتَنِي أَبا بُثَيْنَةَ شَهِدْتُ بَنِي عُتَيْبَة.

ومثله ما أنشد أبو زيد:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[4]

أراد: فَلَيْتَكَ. وله نظائرُ)[5].

يرى ابن جني أن **الضرورة الشعرية** هي الداعي لحذف "اسم لَيْتَ" (وهو ياء المتكلم، وكاف المخاطَب) في البيتين. وهو رأي أبي زيد الأنصاري وابن هشام أيضاً في تعليقهما على البيت الأخير[6].

وتفسير ذلك بالضرورة يأتي من أن هذا السلوك اللغوي ليس من القواعد المعروفة لدى النحاة؛ لأن "لَيْتَ" حرف شبيه بالفعل، فلا يجوز أن يليه فعل، أي يختص بالدخول على الأسماء؛ ولهذا كان لا بد من تقدير مضمر، كما تقدم. وقيل: الأحسن في العربية أن يكون المقدَّر ضميرَ الشأن "فَلَيْتَهُ دَفَعْتَ"[7]. ولَيْتَهُ أَبَا بُثَيْنَةَ.

وإذا كان قد ورد مِنْ حذف "اسم لَيْتَ" بعض الشواهد اللغوية[8]، وله فيها نظائرُ كما ذكر ابن جني نفسه، فلمَ يُعَدُّ ذلك ضرورة ؟! ألا يمكن أن يكون لهجةً عربية؛ وقد (قال الأخفش سَعِيد بن مَسْعَدَةَ: ليس شيء يُضطَرُّون إليه إلَّا وهم

---

(١) ضرائر الشعر ٨٥

(٢) أُهْبانِ بن لُعْطٍ بن عُرْوَةَ الدُّؤَلِي الكِنَاني، شاعرٌ فارسٌ. المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٥

(٣) التمام ٨٤، والبيت من الوافر، وهو من أبيات ردَّ بها أُهْبانِ بن لُعْطٍ على أبي بُثَيْنَةَ القُرَمي الهُذَلِي، برواية: "وقُلْتُ" بدلاً من "فَلَيْتَ". انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ٧٢٧/٢

(٤) البيت من الطويل، وقد نسبه أبو زيد لعَدِيِّ بن زَيْدٍ. النوادر في اللغة ١٩٦، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٣١٩/١، وخزانة الأدب ٥٠١/١٠

(٥) التمام ٨٤-٨٥

(٦) انظر: النوادر في اللغة ١٩٦، ومغني اللبيب ٣١٩/١

(٧) النوادر في اللغة ١٩٦ بتصرف، وانظر: مغني اللبيب ٣١٩/١، وخزانة الأدب ٥٠٠/١٠

(٨) هناك من هذا القبيل بيت ثالث ليَزِيد بن الحَكَم بن أبي العاص الثَّقَفِي(من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. الأغاني ٢٨٦/١٢)، وهو:

فَلَيْتَ كَفَافاً كان خَيْرُكَ كلُّهُ وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي.

أمالي القالي ٦٨/١، والأغاني ٢٩٥/١٢، ومغني اللبيب ٣١٨/١، وخزانة الأدب ٤٩٩/١٠، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٢١٩/١

يرجعون فيه إلى **لغة بعضهم)**[1]. والناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج إلى ذلك في شعرٍ أو سجعٍ فإنه مقبولٌ منه، غير مَنْعِيٍّ عليه[2].

ألا يمكن أن يكون لهذا العُدول وجه دلالي قصده الشاعر، قال سيبويه: (ليس شيء يُضطَّرُون إليه إلا وهم يحاولون به **وجهاً)**[3].

فما كان أغنى النحاة عن القول بالضرورة لو أنهم بحثوا الشعر وحده، وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تُترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاءون، ويهملون منها ما يشاءون، فإذا شاعت في شعرهم ظاهرة من الظواهر، ونسج على منوالها الكثرةُ الغالبة منهم، عُدَّت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري[4].

ثم إنَّ ما نحن فيه يوجد له استعمالٌ شبيهٌ في النثر؛ قال الكَفَوِي: (وقولهم: "لَيْتَ شِعْرِي" معناه: ليتني أَشْعُرُ، فـ"أَشْعُرُ" هو الخبر، وناب "شِعْرِي" عن "أَشْعُرُ"، والياءُ المضاف إليها شِعْرِي عَنِ اسمِ لَيْتَ)[5] وهو ياء المتكلم.

فلو أتى الشاعر بهذا لا يُسَمَّى إذاً ضرورةً وإن تطلبه الوزن؛ لأنه وجْهٌ جرى به الاستعمال في اللغة نظماً ونثراً. ومنه في اللهجات العامية: يا ريتْ تِجِيني (لَيْتَكَ تَأْتِينِي).

* * *

د- إسكان الذال في كلمة الَّذِي

قال ابن جني: (قال بعضُ هُذَيْل:

هلْ لَكِ فِيَما قُلْتِ لِي وقُلْتُ لَكْ إنَّ مَعِي ذا حَاجةٍ ويَنْفَعَكْ

وتَجْعَلِينَ اللَّذْ مَعِي فِي اللَّذْ مَعَكْ[6]

أراد "اللَّذِ" بالكسر، أما لغةً أو صنعةً، **فمنعها لإقامة الوزن)**[7].

يرى ابن جني أن المحافظة على الوزن هي الدافع إلى تسكين الذال في كلمة (الَّذِي) ومنعِها من حركتها (اللَّذْ). وقد قام الشاعر بهذا التصرف:

١- إما **صنعةً**، أي: اعتماداً على ما يجوز في الشعر دون غيره.

---

(١) شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ٣٠٨ (في شرح البيت رقم: ٧ من قصيدة زهير بن أبي سلمى)، وعنه في المزهر ٩٣/٢

(٢) انظر: الخصائص ١٢/٢، وعنه في المزهر ٢٥٨/١

(٣) الكتاب ٣٢/١، وعنه في المزهر ٩٣/٢

(٤) انظر: من أسرار اللغة ٣٤٣

(٥) الكليات ٧٩٤، وقيل في إعرابها غير ذلك بما لا شاهد فيه، وهو: شِعْرِي اسم لَيْتَ، وخبرها محذوف دائماً في هذا الأسلوب، والتقدير لَيْتَ شِعْرِي بكذا حاصل. انظر: همع الهوامع ٤٩٥/١

(٦) من الرجز، وقد جاء منه البيتان: الثاني والثالث في الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٢/٢. وفي رواية الثاني خلاف عما هنا.

(٧) التمام ٤٢

٢- وإما **جَرْياً على لغة معهودة**. وتذكر بعض الكتب كذلك أن (اللَّذْ) لغة في (الَّذِي)[١]. ويسوغ نسبة هذه اللغة لهذيل؛ لمجيء ذلك في شعرها.

وعندي أنه لا داعي للقول بالضرورة فيما استعمله الشاعر هنا، وإن تطلبه الوزن؛ طالما أنه لغة.

وقد مرت كلمة (اللَّذْ) هذه ببعض المراحل حتى وصلت إلى هذه الصورة، حسب ما أفاد ابن يعيش في شرح المفصل، فقد ذكر (أنهم لما حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها أسكَنوا الذال للوقف، ثم أَجْرَوا الوصل مجرى الوقف)[٢].

* * *

هـ-تغيير الأعلام

قال ابن جني: (الشعراء تغيِّر وتحرِّف الأعلام؛ **لإقامة الأوزان**، من ذلك قولها:

أُقَلِّب طَرْفِي في الفَوَارِسِ لَا أَرَى حِزَاقاً وعَيْنِي كالحَجاةِ مِنَ القَطْرِ[٣]

قالوا: أرادتْ حازُوقاً، فقالت: حِزَاقاً. وقال:

أَبُوكُ عَطاءٌ أَلْأَمُ الناسِ كُلِّهِمْ فَقُبِّحَ مِنْ فَحْلٍ وَقُبِّحْتَ مِنْ نَجْلِ[٤]

يريد: عَطِيَّةَ[٥]. وقال:

وَسَائِلَةٍ بِثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ وَقَدْ عَلِقَتْ بِثَعْلَبَةَ العَلُوقُ[٦]

يريد: ابن سَيَّارٍ. وقال:

وَدَعَا بِمُحْكَمَةٍ أَمِينٍ سَكُّهَا مِنْ نَسْجِ داوِدٍ أَبِي سَلَّامِ[٧]

---

(١) الصحاح (ل ذ ذ) ٥٧٠/٢، واللسان (ل ذ ذ) ٤٩٣/٥، والتاج (ل ذ ذ) ٤٦٩/٩. وهناك لغتان أُخريان في "الَّذِي"؛ فمجموع ما فيها من لغات أربع، وهي: "الَّذِي" بياء ساكنة، وهي أفصحها، و"الَّذِيّ" بياء مشددة، و"اللَّذِ" بكسر الذال، و"اللَّذْ" بسكون الذال، وهي أقلها في الاستعمال. الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٥/٢- ٦٧٧، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣، والمقرب لابن عصفور ٨٣ . وقد مرَّ أنَّ "اللَّذِ" لغة هذلية.

(٢) شرح المفصل ١٣٩/٣

(٣) البيت من الطويل، وقال ابن بَرِّي: هو لخِرْنِق ترثي أخاها حازُوقاً، وكان بنو شكْر قتلوه، وهم من الأَزْد. وقيل: البيت للحنفية ترثي أخاها حازُوقاً، قتله بنو شكْر. اللسان (ح ز ق) ٧٤/٢، وبلا نسبة في المحكم (ح ق ز) ٥٦٣/٣، والتاج (ح ج و) ٤٠٢/٣٧، والحَجَاةُ: نُقَّاخة الماء من قَطْرٍ أو غيره. اللسان (ح ج ا) ٣٦/٢

(٤) البيت من الطويل، وهو للبُعَيْث يهجو جريراً. المحكم (ع ط و) ٣١١/٢، واللسان (ع ط ا) ٣٦٩/٣

(٥) لأنَّ والدَ جريرٍ اسمُه عَطِيَّةُ بن الخَطَفَى (الأغاني ٣/٨)، والبيت في هجاء جريرٍ كما عرفنا.

(٦) البيت من الوافر، وهو للمُفَضَّل النُّكْرِيِّ. الأصمعيات (قصيدة: ٦٩، بيت: ٤٣) ص ٢٠٣، والتهذيب (ع ق ل) ١٦٥/١، والصحاح (ع ل ق) ١٥٣٠/٤، والمحكم (ع ق ل) ٢١١/١، واللسان (ع ل ق) ٤١٠/٤، والتاج (س ي ر) ١٢٣/١٢. والعَلُوقُ: ما يَعْلَقُ بالإنسان، والمرْيَّة عَلُوقٌ. الصحاح (ع ل ق) ١٥٣٠/٤

(٧) البيت من الكامل، وهو للأَسْوَد بن يَعْفُر كما في التاج (س ل م) ٤٠١/٣٢، والشطر الثاني منه بلا نسبة في الجمهرة ١٣٢٧/٣ ، والمحكم (ق ن ب) ٤٥٠/٦، وسر الفصاحة ٨٢، واللسان (ق ن ب) ٣٢٥/٥

يريد: أَبِي سُلَيْمَان)[1].

ونص العلماء أيضاً في الأبيات الثلاثة الأُوَل على أن الشعراء غيَّروا هذه الأسماء **"للضرورة"**؛ إذ قالوا:

- في البيت الأول: (أراد: حازُوقاً، أو حازقاً، **فلم يستقم له الشعر** فغيَّر، ومثله كثير)[2].
- وفي الثاني: (عَنَى عَطِيَّةَ أباهُ، **واحتاج** فوضع عَطَاءً موضعَ عَطِيَّة)[3].
- وفي الثالث: (أراد: ثَعْلَبةَ بن سَيّارٍ، فجعله "سَيْر" **للضرورة**)[4].
- وذكروا في البيت الرابع أنه (يريد: أبا سُلَيْمَانَ)[5]، أو(أراد سُلَيْمانَ)[6]، دون إشارة إلى أن ذلك للضرورة، وهي مفهومة.

(١) التمام ٢٠٦-٢٠٧

(٢) المحكم (ح ق ز) ٥٦٣/٣، وعنه في اللسان (ح ز ق) ٧٤/٢

(٣) المحكم (ع ط و) ٣١١/٢، واللسان (ع ط ا) ٣٦٩/٣

(٤) التهذيب (س ر ي) ٤٧/١٣، وكذا في المحكم (ع ق ل) ٢١١/١، واللسان (ع ل ق) ٤١٠/٤، والتاج (س ي ر) ١٢٣/١٢

(٥) سر الفصاحة ٨٢

(٦) المحكم (ق ن ب) ٤٥٠/٦، واللسان (ق ن ب) ٣٢٥/٥

المبحث التاسع: الاستغناء بالشيء عن الشيء

ذكر ابن جني في بيت غاسِلٍ بن غُزَيَّة الجُرَبي الهُذَلِي:

ثُمَّ انْصَبَبْنا جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ عَنِ اليَسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنا جَدَدُ[1]

أن ("اليَمِين" قد تجمع على " أَيْمَانٍ" في هذا البيت، وعلى " أَيْمُنٍ"، وكذلك "الشِّمَال" تجمع على "شِمَالٍ"[2] و"شَمَائِلِ" و"أَشْمُلٍ" ..... وأما "اليَسَارُ" فلم تجمع، **وعلة** ذلك عندي **شيئان: أحدهما: استغناؤهم عن تكسيرها بتكسير "شِمَال"**، فيكون هذا مما قاله سيبويه: "وقد يستغنون بالشيء عن الشيء، حتى يكون المستغنَى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البَتَّةَ"[3]. **والآخر**: أن اليَسَار واليُسْرَى، إنما هو **تفاؤلٌ باليُسْر وعدولٌ عن الشُّؤْم)**[4].

يرى ابن جني أنه علة عدم جمع "يَسَار"، هي الاستغناء عنه بجمع كلمة "شِمَال"؛ فهي بمعناها. وقد نقل ذلك عنه السيوطي، فقال: (ولم يجمع "يَسَار" استغناءً عنه بجمع "شِمَال"، قاله ابن جني في كتاب التَّمَام)[5].

و"الاستغناء" علة معروفة في اللغة، أشار إليها سيبويه – كما ذكر ابن جني – وغيره أيضاً، كابن السَّرَّاج الذي قال: (وقد يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جمعَ ما يكون في بابه)[6]. ومن ذلك في الهمع: (ولا يثنى "أَجْمَعُ وجَمْعَاءُ" على رأي البصريين؛ للاستغناء عنهما بكلا وكلتا)[7].

وبالنسبة للعلة الأخرى (التفاؤل والتشاؤم) فإن "اليَسَار" و"اليُسْرَى" يُطلقان على الجِهَةِ واليَدِ الشِّمَال[8]. وواضح أن هذا الإطلاق من باب تسمية الشيء باسم ضده؛ "تفاؤلاً ". وهو أحد ما علَّل به ابن جني تَرْك جمع هاتين الكلمتين، ومنه في الفائق: (وأما قولهم: اليُسْرَى، فقيل: إنه على "التفاؤل")[9].

ومعروف أن "التفاؤل" من أسباب نشأة التضاد في اللغة بصفة عامة[10]، ولها فيها أثر ملموس[11].

---

(١) التمام ١٢١، والبيت من البسيط، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٨٠٧/٢، ومعجم ما استعجم (جدد) ٣٧٠/١، و(صفر) ٨٣٦/٣، ومعجم البلدان (صفر) ٤١٣/٣. وجِبال الصُّفْرِ: من تِهَامَة. وجَدَد: موضع من تهامة. انظر: معجم ما استعجم في الموضعين السابقين.

(٢) جاء هذا الجمع بلفظ المفرد، وتنص على هذا المعاجم، ففي القاموس: (الشِّمَال: ..... جمع أَشْمُلٌ، وشَمَائِلُ، وشُمُل، وشِمالٌ بلفظ الواحد). القاموس المحيط (ش م ل) ٣٩٠/٣

(٣) في الكتاب ١٢١/٣(..... يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى يكون المستغنَى عنه مُسْقَطاً).

(٤) التمام ١٢٢

(٥) همع الهوامع ١٦٠/١

(٦) الأصول في النحو ٤٤٧/٢

(٧) همع الهوامع ١٦٠/١

(٨) انظر: اللسان (ي س ر) ٥١٥/٦، والمعجم الوسيط (ي س ر) ١١٠٨/٢

(٩) الفائق في غريب الحديث ٢٩٨/٣

(١٠) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥٥٧/١، والكليات ١٤٠/١، وفصول في فقه العربية ٣٤٥

(١١)كقولهم أيضاً: للمَهْلَكَة مفازةٌ، وللَمَلْدُوغِ سَلِيمٌ، وللِعَطْشانِ ناهِلٌ، وغير ذلك. انظر: الأضداد لأبي حاتم السجستاني ٩٩

المبحث العاشر: إرادة المبالغة

تتمثل هذه العلة عند ابن جني في كتاب "التَّمَام" في أمرين:

أ- العدول عن الحقيقة إلى المجاز للمبالغة

يحصر ابن جني عِلَّة العدول عن الحقيقة إلى المجاز[1] في **"المبالغة"**، فالأصل أن يقال: (بَحَثْتُ التُّرابَ ونحوه ..... فأما قولهم: بَحَثْتُ عن حقيقة هذا الأمر، وَبَحَثْتُ عن حقيقة هذه المسألة، فاستعارةٌ **للمبالغة** في طلب ذلك المعنى، **ولا نترك الحقيقة إلى المجاز إلا لضرب من المبالغة**، ولولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المجاز)[2].

ووافق ابنُ أَمِير الحاج (ت ٨٧٩ هـ) ابنَ جني فيما ذهب إليه هنا؛ فهو أيضاً يرى أن (فائدة العدول عن الحقيقة .....قصد المبالغة)[3].

في حين يرى بعض العلماء أن "المبالغة" أحد الأسباب الباعثة على المجاز، ولا تفسر كلَّ علله، فهي عديدة ومتنوعة، منها:

١- التعظيمُ ، مثل: سَلَامٌ على المجْلِسِ العَالِي. فيُعْدَل عن الاسم الصريح إلى المجاز؛ تعظيماً لحال المخاطَب، وصوناً له من أن يُخاطب باسمه، فيقال: سلامٌ على فلان.

٢- التحقيرُ لذكْرِ الحقيقةِ، كما في قوله تعالى: ﴿**أَوْ جاء أَحَدٌ مِنْكُمْ من الْغَائِطِ**﴾[4].

٣- المبالغةُ في بيانِ العبارةِ على الإيجاز، كقوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[5].

٤- تَفْهِيمُ المعقُولِ في صورة المحسوس؛ لِتَلْطِيفِ الكلامِ وزيادة الإيضاح، ويسمى استعارةً تَخَيَّلِيَّةً، كقوله تعالى: ﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ**﴾[6].

٥- زِيادَةُ بيانِ حالِ المذْكُورِ وتأكيده، نحو: "رَأَيت أَسَداً"، فإنه أَبلغُ في الدلالة على الشجاعة من: رَأَيت إنساناً شُجاعاً.

٦- تَكثيرُ الفصاحةِ؛ لأَنَّ فهمَ المعنى منه يتوقَّف على قرينةٍ[7].

وفي الحقيقة يمكن ردُّ كثير من هذه العِلَل إلى عِلَّة واحدة، وهي "المبالغة".

---

(١) الحقيقة هي: ما أفاد معنى مصطلَحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطُبُ. والمجاز هو: ما أفاد معنى غير مصطلَح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطبُ؛ لعلاقة بين الأول والثاني. الطراز للعلوي ٤٧/١و٦٤

(٢) التمام ١٢٩-١٣١

(٣) التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢١٦

(٤) النساء، من الآية: ٤٣

(٥) مريم، من الآية: ٤

(٦) الإسراء، من الآية: ٢٤

(٧) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥٤٥/١، وانظر أيضاً: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني ٢٦٧/١، والطراز للعلوي ٨٠/١-٨٢

كما يبدو أنَّ ابن جني قد ذكر هنا أهم هذه العِلَل، وهي "المبالغة"، ولم يقصد الحصر؛ بدليل أنه لم يقتصر عليها في الخصائص، إذ قال فيه: (وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإنْ عُدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتَّةَ)[1].

وهو يقصد بالتوكيد المبالغة[2]، ويقصد أن تكون هذه المعاني الثلاثة موجودة في المجاز[3] الواحد؛ حيث قال بعدما ذكر تلك المعني الثلاثة للمجاز: (فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفَرَس: **"هُوَ بَحْرٌ"**[4]، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه: أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفَرَس التي هي فَرَس وطِرْف وجَواد ونحوها البحرَ، حتى إنه إن احتيج إليه في شعرٍ أو سجعٍ أو اتساعٍ استعمل استعمال بقيَّة تلك الأسماء ..... وأما التشبيه فلأنَّ جَرْيَه يجري في الكثرة مجرى مائِه. وأما التشبيه فلأنه شبَّه العَرَضَ بالجَوْهَر، وهو أثبتُ في النفوس منه)[5].

ويُحتمل أن يكون قد عَدَل في "الخصائص" عما ارتآه في "التَّمام"؛ فوَسَّع في أغراض المجاز.

* * *

ب–ترجيح أحد المعنيين للكلمة مبالغةً

قال ابن جني: (قال أبو صَخْرٍ من قصيدةٍ:

جَهْمِ المُحَيَّا عَبُوسٍ باسِلٍ شَرِسٍ وَرْدٍ قُصَاقِصَةٍ رِئْبَالَةٍ شَكِمِ[6]

..... "شَكِمٌ": غَضُوبٌ، ينبغي أن يكون من الشَّكِيمَة وهي شِدَّة الخُلُق، ومنه شَكَمْتُه، إذا كافأْتَه، فكأنه يقابل أعداءَه مكافِئاً لهم. فإن قلتَ: إن الشَّكْم هو المكافأة مرسلة لا يخص خيراً من شر، فكيف أخلصتَها هنا للشر؟ قيل: لا يُنكر أن يكون الشيءُ في الأصل شائعاً غير مقصور، **ثم يُراد في بعض الأحوال المبالغة، فيُقْصَر على أحد ما يقع عليه**، كقولنا للكَعْبَة: بيتُ الله، ولعِلم حلال الشريعة وحرامِها: الفِقْهُ، وللثَّمِين من تجارةٍ: الجَوْهَرُ، ونحو ذلك، فكما اختص هذا للخير، كذلك اختص "شَكِمٍ" للشر، والمعنى الجامع لهما إرادة **المبالغة**، لا سيما وقد تقدم في أول البيت ما جَذَبَ إلى ذلك وحدا على قَصْرِه على ما يُضاهيه)[7].

---

(١) الخصائص ٤٤٢/٢

(٢) يوضح هذا قولُه في التعليق على أحد المجازات: (وأما المبالغة والتوكيد فلأنه أخرجه عن ضعف العَرَضية إلى قوَّة الجَوْهَرية). الخصائص ٤٤٤/٢

(٣) انظر: عبقري اللغويين ٩٠١/٢

(٤) جزء من حديث عن أنس – رضي الله عنه – في صحيح البخاري –كتاب الجهاد والسير، باب (٢٤) الشجاعة في الحرب والجبن، حديث: ٢٨٢٠ (فتح الباري ٤٢/٦).

(٥) الخصائص ٤٤٢/٢ –٤٤٣

(٦) البيت من البسيط، وهو له أيضاً في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٦٨/٢، والتهذيب (ك ش م) ٢٢/١٠، وغريب الحديث للحربي ٥٣٨/٢، والمحكم (ك ش م) ٦٩٦/٦، واللسان (ش ك م) ٤٦٥/٣، والتاج (ش ك م) ٤٧٠/٣٢. والقُصَاقِصُ: الأسد العظيم الخَلْق الشديد. الرِّئْبَال: الأسد الجرئ المترصد للشر. انظر: (العين "ر ل ب أ" ٢٦٥/٨، والمحكم "ق ص" ١٠٣/٦)

(٧) التمام ٢٢١–٢٢٢

يرى ابن جني –معتمداً على العلة التي ذكرها، وهي "إرادة المبالغة"– أن معنى (شَكِمٍ) في البيت: هو الذي يقابل أعداءه مكافِئاً لهم غَضُوباً، وليس المكافِئ لهم فقط، أي الموازي لهم في القوة. وتظهر في هذا "المبالغة" في المدح بالقوة والشراسة. وقال بعض اللغويين أيضاً في تفسير هذا البيت: (شَكِم : غَضُوب)[1].

وعلى ذلك استبعد ابن جني المعنى الآخر لـ(شَكِمٌ)، وهو مجرد "المكافِئ"، بعد أن أشار إلى أن هذه الكلمة ذات دلالة عامة في الأصل، وهي "المكافأة مطلقاً في الخير والشر". وهذه إشارة مفيدة تحلُّ إشكالية تعدُّد أصل هذا التركيب عند ابن فارس؛ إذ قال: (الشين والكاف والميم أصلان صحيحان: أحدهما يدلُّ على عطاء، والآخر يدلُّ على شِدَّةٍ في شيءٍ وقوَّةٍ)[2]. وذلك أن العطاء خيرٌ، والشدة شرٌّ؛ وعليه يمكن أن يقال: إن هذا التركيب ذو دلالة أصلية واحدة، وهي المكافأةُ أو العطاء خيراً كان أم شراً.

ومما يفيد هذا العموم، وأنَّ الكلمة تُستعمل في الخير أيضاً، قولُ طَرَفَة بن العَبْد[3]:

أَبْلِغْ قَتادةَ غيرَ سَائلِهِ مِنْهُ الثوابَ وعَاجِلَ الشُّكْمِ[4]

وفي الحَدِيث: **"أَنَّ أَبا طَيْبَةَ حَجَمَ رَسولَ اللهِ؛ فقال: اشْكُمُوهُ، أَي أَعْطُوه أَجْرَه"**[5]. لأن (الشُّكْم بالضم: الجزاءُ، فإذا كان العطاءُ ابتداءً فهو الشُّكْدُ بالدال. تقول منه: شَكَمْتُهُ، أي: جزَيْته)[6].

وقد جمع أبو تَمَّامٍ[7] (ت ٢٣١ هـ) بين المعنيين في قوله:

فإنْ تَكُ أَحْيَاناً شَدِيدَ شَكِيمَةٍ فإنَّكَ تَمْحُوهَا بِمَا فِيكَ مِنْ شُكْمِ[8]

هذا، وقد زاد ابن جني فاعتمد على "السياق اللغوي"؛ لتقوية رأيه، فنبَّه إلى أن في أول البيت بعض الكلمات، مثل: "جَهْم" و"شَرِس"، وهي ترجِّحُ المعنى الذي ذهب إليه في (شَكِمٍ)، وهو أنه الذي يقابل أعداءه مكافِئاً لهم غَضُوباً. وتحسب له هذه البراعة اللغوية!

---

(١) اللسان (ش ك م) ٤٦٥/٣، وانظر: غريب الحديث للحربي ٥٣٨/٢

(٢) المقاييس (ش ك م) ٢٠٦/٣

(٣) طَرَفَة بن العَبْد، من بني قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي في الطبقة الأولى من الشعراء، ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد، مات مقتولاً مقتولاً دون الثلاثين من عمره سنة ٥٦٤م. انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٢١–٢٢، والأعلام للزركلي ٢٢٥/٣

(٤) البيت من الكامل في ديوانه ٨٨، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ش ك م) ٨٧٧/٢، والصحاح (ش ك م) ١٩٦٠/٥، واللسان (ش ك م) ٤٦٥/٣، وروايتها "جَزْلَ العَطَاءِ" بدلاً من "مِنْهُ الثَّوَابَ".

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢٣٧/٢، والنهاية في غريب الحديث (ش ك م) ٤٩٦/٢، واللسان (ش ك م) ٤٦٤/٣

(٦) الصحاح (ش ك م) ١٩٦٠/٥، وانظر: أدب الكاتب ١٧١، وغريب الحديث للحربي ٥٣٨/٢، والنهاية في غريب الحديث (ش ك م) ٤٩٦/٢، واللسان (ش ك م) ٤٦٤/٣

(٧) هو حَبِيب بن أَوْس الطائي، ولد سنة ١٨٨هـ بالشام بمدينة جاسم (من قرى حَوْران بسُورِيَّة)، ثم رحل إلى مصر، فأجاد فيها الشعر، وشاع ذِكره؛ فاستقدمه المعتصم إلى بغداد وأجازه وقدَّمه على شعراء وقته فأقام في العراق، ثم ولي بريد الموصل فلم يتم سنتين حتى توفي بها سنة ٢٣١هـ. انظر: تاريخ بغداد ٢٤٨/٨–٢٥٢، والأعلام للزركلي ١٦٥/٢

(٨) البيت من الطويل في شرح ديوان أبي تمام (قصيدة: ٤٤٨، بيت: ١٧) ٤٠٦/١

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع "**العِلَل اللغوية في كتاب التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل مما أَغْفَلَه أبو سَعِيد السُّكَّرِي لابن جني**"، يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١- يُعَدُّ كتاب "التَّمَام" تكملةً لما فات السُّكَّرِي تفسيرَه في "شرح أشعار الهُذَلِيِّين"؛ وقد اتضح ذلك عملياً بالموازنة بين بعض النصوص في الكتابَيْن؛ فهو اسمٌ على مسمًّى. كما أن مناقشة ابن جني لما ذكره السُّكَّرِي ليست قليلة جداً كما ذهب محقق "شرح أشعار الهُذَلِيِّين"! وإنْ كان هذا ليس هدفاً أساسياً لابن جني في كتابه.

٢- يتم الإبدال في المماثلة الصوتية عند ابن جني؛ بتأثير **الصوت الأقوى في الصوت الأضعف**، أو بحسب "قانون الأقوى" بالتعبير الصوتي الحديث، وليس للخفة وتيسير النطق، كما يرى بعض القدماء.

٣- يرى ابن جني أن **علة المخالفة الصوتية** هي طلب الخفة؛ فثقل "اجتماع المثلين" يزول بالمخالفة. وهو رأي لبعض المحدثين أيضاً في هذه الظاهرة. وقد ثبت للبحث دقته؛ لاعتماده على الظاهرة نفسها أكثر من غيره.

فالذي يرى أن علة المخالفة الصوتية هي "تحقيق التوازن اللغوي"، حيث تعمل المماثلة على تقليل الفروق بين الأصوات المتجاورة، وتعمل المخالفة على زيادة هذه الفروق- يفترض المنطقَ في اللغة، وأنه قد تحدث ظاهرةٌ نتيجة حدوث ظاهرة أخرى، مع أن اللغة لا تسير دائماً وَفْقَ منطق العقل في ظواهرها.

ومن يرى أن علة المخالفة الصوتية علة "نفسية محضة"، هي زيادة التأثير في السامع، يعتمد على أشياء بعيدة عن اللغة، تتصل بعقل المتكلم وذهنه، وهذه أمور نفسية، وهي أيضاً لا تفسر كلَّ المواقف الكلامية؛ ففي بعض الأحيان يقصد المتكلم الإخبار فقط، ولا يريد التأثير في سامعيه.

٤- قد يَحْمِل التشابه الصوتي، وتوافق النغمة على حدوث الإبدال، كإبدال الهمزة الأولى ألفاً في قول الشاعر: "يُطَاطِي"، أصلها: "يُطَأْطِئ "، أُبدلت الهمزة الثانية ضرورةً، والأولى للمشاكلة الصوتية، فلا ضرورة هنالك ولا قياس يدعو إليه، كما بيَّن ابن جني.

٥- يكثر الحذف للتخفيف، وعِلْمِ المخاطب بالشيء، ووجودِ دليلٍ على المحذوف، وقصدِ الإيجاز، وكثرةِ الاستعمال.

٦- يرى ابن جني أن الجر في قراءة حمزة ﴿**والأَرْحامِ**﴾، ليس بسبب العطف على الضمير المجرور، بل لاعتقاد أن تكون فيه باء ثانية حُذفت لتقدم ذكرها، وهو رأيٌ للكوفيين، ويحلُّ هذا الإشكاليةَ عند من يُلَحِّن هذه القراءة من البصريين. وإنْ ثبت أن الوجهَ الأولَ جائزٌ في اللغة أيضاً.

٧- تشبيهُ النون الساكنة بحروف المد في الحذف إذا وليهما ساكنٌ أمرٌ غيرُ دقيق؛ لأن "حروف المد" أو الحركات الطويلة بالتعبير الصوتي الحديث يُحذف رمزها الكتابي فقط في هذه الحالة، ويبقى جزء من صوتها متمثلاً في الحركات القصيرة التي هي جزء منها، أما النون الساكنة فإنها تُحذف كليةً.

٨- التنبيه على الأصالة والفرعية أمر ضروري عند دراسة صيغ الجموع؛ حيث يتبيَّن أن بعضها متطور عن الآخر، وليست كلها مصادر وُضعت في الأصل للكلمة. وهو ما يدفع عن العربية شُبهة كثرة صيغ الجموع فيها دون

مبرر. كما رأينا في كلمة (قَوْم)، فقد ذكرت بعض المعاجم أن جمع الجمع (أَقَاوِم وأَقَاوِيم). وعرفنا أن (أقاويم) هي الأصل، وأن الصيغة الأخرى تطور عنها؛ ولذلك تكتفي بعض الكتب بـ(أقاويم) في جمع الجمع.

٩- عرف بعض علمائنا القدامى أن حذفَ لفظٍ ما لدلالة الكلام عليه ظاهرةٌ عالمية توجد في اللغات الإنسانية، ولا تخص العربية وحدها، كما رأينا عند زَين الدين بن نُجَيم الحنفي المتوفى سنة ٩٦٩هـ.

١٠- علة ما يُبنى من الأسماء عند ابن جني هي مشابهتها للحرف، وهو رأي الحُذَّاق من النحويين.

١١- ساغ تنكير كلمة "دُنْيَا" مع أنها صفة في الأصل على وزن فُعْلَى مؤنث فَعْلَاء؛ تشبيهاً لها بالأسماء؛ لما كَثُر استعمالها استعمال الأسماء، أي دون ذكر الموصوف (الحياة الدُّنْيَا)، كما ذكر ابن جني. وعليه فلا ضرورة ولا تحريف عند من وجد هذه الكلمة نكرةً في بعض النصوص، كأبي حيان الأندلسي.

١٢- الحَمل على المعنى باب واسع في لغة العرب؛ فحَمْلُ بعض الشواهد الشعرية عليه أولى من حملها على الضرورة؛ لأنها خروج عن الأصول المطردة، والقواعد اللغوية المعروفة.

١٣- علة مجيء "زَخَرَ" بالخاء، و"زَغْر" بالغين، عند ابن جني هي أن الخاء أرطْب صوتاً من الغين، فناسب أن يقال: "زَخَرَ الوادي" و"زَغْرِ أَقَاوِلِ"؛ لأن الماء رطْب، وأقاوِيل العَدَاوةِ صعبةٌ شديدةٌ. وتأتي رطوبة الخاء من هَمْسها في مقابل الغين المجهورة.

ووصل البحث إلى أنه يجوز أيضاً أن يكون ذلك لخفاء الغين في الحلق، وظهور الخاء عنها؛ فتكون الغينُ للعَدَاوة التي تُخْفَى في الصدور، والخاءُ للوادِي؛ لأنَّ ماءه ظاهرٌ غيرُ مستور.

١٤- نبَّه ابن جني إلى أن علة استعمال الأصل المرفوض في بعض الكلمات، هي "التنبيه على أصل الباب"؛ إذ كان بقاء بعض الكلمات على الأصل المرفوض دليلاً على ما تم تغييره وإعلاله في نظائرها. وقد افتَرَضَ أن يكون أصلُ بعض الكلمات المعتلة اللام، مثل: "أَمْسَى"، و"دَعَا"، و"قَضَى"، هو "أَمْسَيَ"، "قَضَيَ"، "دَعَوَ".

وتدل مقارنة اللغات السامية على جواز ما ذهب إليه ابن جني؛ إذ وُجد هذا الأصل مستعملاً في الحبشية، فلا يبعد أن يكون قد وُجد في العربية في مرحلة من مراحلها، قبل أن يُعدل عنه إلى غيره في الآثار التي وصلت إلينا منها.

١٥- اعتمد ابن جني في ترجيح بعض الأوجه الإعرابية على الغرض البلاغي منها، كما مرَّ في إعراب عبارة "وَضَحَ النَّهَارِ"؛ إذ رجَّح أن تكون منصوبة على الظرفية، وليست على البدل من الهاء المحذوفة في "سَتَرَاهُ "؛ لأن حذفها للإيجاز، والبدل يشابه التوكيد بما فيه من التكثير والتوكيد للإسهاب، والإسهاب ضد الإيجاز. مما يشير إلى الصلة الوثيقة بين فروع اللغة العربية، وأهمية التكامل بينها في البحث والدراسة.

١٦- تنبَّه ابن جني قبل أكثر من ألف عامٍ، إلى فكرة ترابط النص، وتحليله في ضوء هذه الفكرة؛ إذ أحال في معرفة المحذوف في البيت الذي يفسره على **الأبيات** السابقة عليه. وينادي علم اللغة الحديث اليوم بهذه الدراسة، ويوليها اهتماماً كبيراً.

١٧- اعتمد ابن جني على "السياق اللغوي"؛ لترجيح أحد معنيي الكلمة، كوجود كلمتي: "جَهْم" و"شَرِس" في أول البيت؛ فقد رجَّح ذلك أن يكون معنى (شَكِمٍ) في آخره: هو الذي يقابل أعداءه مكافِئاً لهم **غَضُوباً**، وليس المكافِئ (الموازي) لهم فقط. وفي ذلك ما فيه من المبالغة في المدح بالقوة والشراسة.

١٨- اعتمد ابن جني على السياق النحوي في ترجيح بعض العلل اللغوية، كترجيح منع "قُرَيْش" من الصرف "حملاً على معنى القَبِيلة"، بدلاً من علة "حذف التنوين فيها لالتقاء الساكنين"، في بيت شعري؛ وذلك لأن الشاعر أعاد الضمير على " قُرَيْش" مؤنثاً، فقال: "وَسَادَها"، ولم يقل: "وَسَادَه"؛ مما يعني أنه يريد بها القَبِيلَة.

١٩- أَخَذ ابن جني بعلة إجراء الوصل مجرى الوقف، في تخريج الشواهد التي سُكِّن فيها عين الفعل المعتل اللام بعد حذف آخره للجزم. ولهذه الظاهرة من الشواهد ما يدفع عنها أي شبهة أو اعتراض، ويكفي أنَّ من هذا القبيل في القرآن الكريم القراءة السبعية لحَفْصٍ عن عاصم: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ و يَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ**﴾.

٢٠- لاحظ ابن جني ظاهرة لغوية في لغة الشعراء؛ وهي تغيير وتحريف الأعلام؛ لإقامة الوزن، كقولهم: عطاء، في: عَطِيَّة. وأبي سلَّامٍ، في: أبي سليمان.

٢١- انحصرت عِلَّةُ العُدول عن الحقيقة إلى المجاز عند ابن جني في "المبالغة ". ومال البحث إلى أنه لم يقصد الحصر، بل عُنِي بأبرز علل المجاز، وهي "المبالغة"؛ فاقتصر عليها في كتاب "التَّمَام"؛ بدليل أنه ذهب بعد ذلك في "الخصائص" إلى أن المجاز يأتي لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتشبيه، والتوكيد. وعرفنا أنه يقصد بالتوكيد المبالغةَ.

ولعله عَدَل في "الخصائص" عما ارتآه في "التَّمَام"؛ فوَسَّع في أغراض المجاز.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً

د.ياسر السيد رياض السيد المرسي

المصادر والمراجع

- **أولاً: الكتب**

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة الدمشقي، ت: إبراهيم عطوة عوض، ط: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: محمد الدالي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، د ت.

٣- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، ت: د/ جميل حنا حداد، ط: مكتبة المنار- الأردن، ط: الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤- أساس البلاغة للزمخشري، ت: عبد الرحيم محمود، ط: دار المعرفة – بيروت، د ت.

٥- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د ت.

٦- الاشتقاق، لابن دريد، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٧- الأصمعيات، للأصمعي، ت: الأستاذ أحمد محمد شاكر، الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، ط: دار المعارف – مصر، ط: السابعة ١٩٩٣م.

٨- الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٧م.

٩- الأصوات اللغوية، د/ محمد علي الخولي، ط: دار الفلاح – القاهرة١٩٩٠م.

١٠-الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د/ عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت ط: الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١١-أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد فهمي أبو غربيَّة، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الأولى ٢٠٠٦م.

١٢-الأضداد، لأبي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) ت: د/ أوغست هفنر، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، د ت.

١٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

١٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، ط: دار المنار – القاهرة، مكتبة فياض – المنصورة، ط: الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٥-إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت: د. زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب – بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

١٦- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، للزركلي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط: السابعة ١٩٨٦م.

١٧- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٠م.

١٨- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ت: د/ حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، ط: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط: الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٩- الأمالي، لأبي علي القالي، ط: دار الجيل — بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية- صيدا بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢١- إيضاح شواهد الإيضاح، لابن عبدالله القيسي، ت: د/ محمد بن حمود الدعجاني، ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٢٢-الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: د/ مازن المبارك، ط: دار النفائس – بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٢٣- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن نُجَيْم الحنفي، ط: دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية، د ت.
٢٤- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ت: د/ محمد محمد تامر، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
٢٥- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ط: دار الفكر – بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٢٦- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، ت: محمد المصري، ط: دار سعد الدين- دمشق، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢٧- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، ت: د/ رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٢٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، ت: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م وما بعدها.
٢٩- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ت: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٩٩٠م.
٣٠- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، د ت.
٣١- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ط: دار الفكر – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٣٢- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لجمال الدين بن محمد الزَّيْلعي، ت: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط :دار ابن خزيمة – الرياض، ط: الأولى ١٤١٤هـ .
٣٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، ت: د/ عباس مصطفى الصالحي، ط: دار الكتاب العربي، ط: الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٤- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د/ رمضان عبدالتواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٥-التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د/ رمضان عبدالتواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣٦- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، ت: إبراهيم الإبياري، ط: دار الريان للتراث – مصر، د ت.
٣٧- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، ط: دار الحديث – القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٣٨- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ط: دار الشعب – القاهرة، د ت.
٣٩- تفسير النسفي، ط: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي – مصر، د ت.
٤٠- التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، لابن أمير الحاج، ط: دار الفكر – بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤١- التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: حسن شاذلي فرهود، ط: جامعة الرياض، ط: الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٢- التَّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل، لابن جني، ت: أحمد ناجي القَيْسِي، وخديجة عبدالرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، ط: مكتبة العاني – ببغداد، ط: الأولى ١٩٦٢م.
٤٣- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عُبَيْد البَكْرِي، مطبوع مع أمالي القالي، ط: دار الجيل – بيروت ودار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٤٤- تهذيب اللغة، للأزهري، ت: الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين، ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ت.
٤٥- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ت: أتو يرتزل، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٤٦- ثمار الصِّنَاعة في علم العربية، للجَلِيس الدِّينَوَرِي، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن خالد الفاضل، ط: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
٤٧- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د/ فخر الدين قباوة، ط: الخامسة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤٨- جمهرة اللغة، لابن دريد، ت: د/ رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى ١٩٨٧م.
٤٩- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: د/ عبدالعال سالم مكرم، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: السادسة ١٤١٧هـ/١٩١٦م.
٥٠-خزانة الأدب، للبغدادي، ت: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٨م.
٥١- الخصائص، لابن جني، ت: الأستاذ محمد علي النجار، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، د ت.
٥٢- دراسات في علم اللغة، د/كمال محمد بشر، ط: دار المعارف – القاهرة، ط: التاسعة ١٩٨٦م.
٥٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبدالخالق عُضيمَة، ط: دار الحديث – القاهرة، د ت.

٥٤- دراسة الصوت اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، ط: عالم الكتب – القاهرة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م.

٥٥- دليل الرسائل العلمية مرحلة الماجستير (قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، إعداد د/علي بن محمود الحُمود، دون طبعة.

٥٦- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السُّكَّرِي، ت: محمد حسن آل ياسين، ط: دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط: الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥٧- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ت: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي، ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٥٨- ديوان جميل بثينة، ط: دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥٩- ديوان الحارس بن حلزة، ت: د/ إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٦٠- ديوان الحماسة، لأبي تمام، ت: أحمد حسن بسنج، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦١- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، ت: عبد القدوس أبو صالح، ط: مؤسسة الإيمان- جدة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٢- ديوان الراعي النُّمَيْرِي، شرح د/ واضِح الصَّمَد، ط: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٣- ديوان طرفة بن العبد، ط: دار صادر – بيروت، د ت.

٦٤- ديوان طُفَيْل الغنوي شرح الأصمعي، ت: حَسّان أبو فلَاح أوغلي، ط: دار صادر – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٧م.

٦٥- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه، ت: د/ عبدالحفيظ السلطي، ط: مكتبة أطلس – دمشق، د ت.

٦٦- ديوان عَدِي ن الرِّقاع العامِلي، جمع وشرح ودراسة د/ حسن محمد نور الدين، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٧- ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف – القاهرة، ط: الثالثة، د ت.

٦٨- ديوان الهذليين، ط: الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٦٩-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ضبطه وصححه علي عبدالباري عطية، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٧٠- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: د/ شوقي ضيف، ط: دار المعارف – القاهرة، ط: الثالثة، دت.

٧١- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د/ حسن هنداوي، ط دار القلم – دمشق، ط الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٧٢- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت – ط: الأولى١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٧٣- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت ط: التاسعة ١٤١٣هـ.
٧٤- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، ت: حسن أحمد العثمان، ط: المكتبة المكية – مكة، ط: الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٧٥- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السُّكَّرِي، ت: عبدالستار أحمد فراج، ط: مكتبة دار العروبة – القاهرة، د ت.
٧٦- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، ت: راجي الأسمر، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧٧- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، للخطيب التبريزي، ط: دار الكتب العلمية — بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧٨- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن وآخرين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٧٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٨٠-شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، ت: أحمد خطاب، ط: دار الحرية للطباعة مطبعة الحكومة – بغداد ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
٨١- شرح المفصل، لابن يعيش، ط: مكتبة المتنبي – القاهرة، د ت.
٨٢-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، ت: الأستاذ السيد أحمد صقر، ط: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى الحلبي – مصر، د ت.
٨٣- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقَلْقَشَنْدِي، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة – مصر ٢٠٠٤م.
٨٤- صحيح مسلم بشرح النووي، ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٨٥-صفة جزيرة العرب، للهمداني، ت: محمد بن علي الأكوع الحوالي، ط: مكتبة الإرشاد صنعاء- اليمن، ط: الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٨٦- الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٨٧-الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة د/ محمد حلمي هليّل، ط: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة ١٩٩٤م.

٨٨- ضرائر الشعر، لابن عُصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، ط: دار الأندلس، ط: الأولى ١٩٨٠م.
٨٩-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي، شرحه محمد بهجت الأثري، ط: دار الآفاق العربية – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٩٠- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، ت: محمود محمد شاكر، ط: دار المدني – جدة، د ت.
٩١- طبقات النحويين واللغويين، للزُّبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف – مصر، ط: الثانية، د ت.
٩٢- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي: ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة ٢٠٠٩م.
٩٣- عبقريُّ اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني ٣٢١هـ/٣٩٢هـ، الأستاذ الدكتور عبدالغفار هلال، ط: دار الفكر العربي– القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
٩٤- العقد الفريد، لابن عبد ربه، ت: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، ط: الهئية العامة لقصور الثقافة – القاهرة ٢٠٠٤م.
٩٥- علل التثنية، لابن جني، ت: د/ صبيح التميمي، ط: مكتبة الثقافة الدينية – مصر ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٩٦-علل النحو، لابن الوَرَّاق، ت: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد الرياض – السعودية، ط: الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.
٩٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ط: دار الفكر، د ت.
٩٨-العين، للخليل بن أحمد، ت: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال، د ت
٩٩- غريب الحديث، للحربي، ت: د/ سليمان إبراهيم محمد العايد، ط: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٠- غريب الحديث، للخطابي، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ط: جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.
١٠١- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عُبَيْد الهروي، ت: أحمد فريد المزيدي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
١٠٢- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة – لبنان، ط: الثانية، د ت.
١٠٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ت : محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، ط: دار الريان للتراث – القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
١٠٤- فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبدالتواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الرابعة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٠٥- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، ت: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبدالحفيظ شلبي، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة ٢٠٠٨م.
١٠٦- في علم اللغة النصي والتطبيقي، د/ مجدي حسين، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٨م
١٠٧- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م وما بعدها.
١٠٨- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، د/ محمود سليمان ياقوت، ط: دار المعارف – القاهرة ١٩٨٥م.
١٠٩- قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
١١٠- كتاب الحروف، للفارابي، ت: محسن مهدي، ط: دار المشرق – بيروت، ط: الثانية ١٩٩٠م.
١١١- الكتاب، لسيبويه، ت: الأستاذ عبد السلام هارون، ط: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، د ت.
١١٢- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، ت: د/ محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١١٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، ت: د/ محيي الدين رمضان، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١١٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط: دار الريان للتراث – القاهرة، ودار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١١٥- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١١٦- لسان العرب، لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٧م.
١١٧- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ط: دار الفكر – بيروت، ط: الثانية ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
١١٨- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لابن بشر الآمدي، ت: د/ ف. كرنكو، ط: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١١٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، ت: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت ١٩٩٥م.
١٢٠- محاضرات في علم الأصوات، د/ فاتن خليل محجازي، ط: دار النشر الدولي – الرياض، ط: الأولى ١٤٢٨هـ.
١٢١- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده، ت: د/ عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠م.

١٢٢- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، ت: آثر جفري، ط: مكتبة المتنبي – القاهرة، د ت.
١٢٣- المخصص، لابن سيده، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٢٤- المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ط: دار المعارف – القاهر، ط: السادسة، د ت.
١٢٥- المدخل إلى علم اللغة، د/ رمضان عبدالتواب، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الثالثة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١٢٦- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ت: الشيخ محمد عبدالخالق عُضيمَة، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٢٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لابن أسعد اليافعي، ط: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٢٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ت: محمد جاد المولى، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط: المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٢٩- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، ت: د/ حسن هنداوي، ط: دار القلم – دمشق، دار المنارة– بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٣٠- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: د/ حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية ١٤٠٥هـ.
١٣١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، ط: دار الفكر، د ت.
١٣٢- معاني القراءات، للأزهري، ت: د/ عيد مصطفى درويش، د/ عوض بن حمد القَوزي، ط: دار المعارف – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٣٣- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت: د/ عبدالجليل عبده شلبي، ط: دار الحديث – القاهرة، ط: الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٣٤- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى ١٤١١ هـ/١٩٩١م.
١٣٥- معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط: دار صادر – بيروت ١٤٩٧هـ/١٩٧٧م.
١٣٦- معجم الشعراء، للمَرْزُباني، ت: عبدالستار أحمد فراج، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٣٧- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: السابعة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١٣٨- معجم ما استعجم، لأبي عُبَيْد البَكْرِي، ت: الأستاذ مصطفى السقا، ط: عالم الكتب – بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.
١٣٩- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطابع الدار الهندسية، ط: الثالثة، د ت.

١٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٤١- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ت: د/ علي بو ملحم، ط: مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.

١٤٢- مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ط: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٤٣- المقتضب، للمبرد، ت: الشيخ محمد عبد الخالق عُضيمَة، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٤٤- المقرّب، لابن عُصفور، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٤٥- الممتع الكبير في التصريف، لابن عُصفور، ت: د/ فخر الدين قباوة، ط: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت ط: الأولى ١٩٩٦م.

١٤٦- من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ط: السابعة ١٩٩٤م.

١٤٧- من لغات العرب لغة هذيل، د/ عبدالجواد الطيب، ط: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤٨- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نُوزَاد حَسن أحمد، ط: دار دجلة عَمَّان- الأردن، ط: الأولى ٢٠٠٧م.

١٤٩- موسوعة القبائل العربية، للأستاذ محمد سليمان الطيب، ط: دار الفكر العربي – مصر، ط: الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م وما بعدها.

١٥٠- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د/ عبده الراجحي، ط: دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٨٨م.

١٥١- نسب عدنان وقحطان، للمبرد، ت: الأستاذ عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

١٥٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت: الأستاذ طاهر أحمد الزاوى، د/ محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٥٣- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، ت: د/ محمد عبدالقادر أحمد، ط: دار الشروق – بيروت، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية – مصر، د ت.

١٥٥- الوافي بالوفَيَات، لصلاح الدين الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث- بيروت ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٥٦- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خَلِّكَان، ت : د/ إحسان عباس، ط: دار الثقافة- لبنان، د ت.

- **ثانيا: مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)**

١- ابن جني ناقداً لغوياً، لإسراء عربيي فدعم الدوري، (رسالة دكتوراه) كلية التربية – بغداد ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

وهي منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

http://mohamedrabeea.net/list.aspx?bookId=3

٢- ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، لجاب يازيد، (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر ٢٠٠٤م. وهي منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

http://mohamedrabeea.net/library/pdf/17bc1dda-9c16-4982-aa59-01b0274a289e.pdf

٣- العلة النحوية عند ابن جني من خلال كتاب "علل التثنية" دراسة وصفية تحليلية، لعبد الغني تَوَاتي، (رسالة ماجستير) جامعة مَوْلُود مُعَمَّرِي الجزائرية ٢٠١٤م. وهي منشورة على صفحة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

http://mohamedrabeea.net/library/pdf/c9d1ad9e-5b64-4a26-bd15-c12326609941.pdf

٤- العلة النحوية في شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، لمحمد وجيه تكريتي، بحث منشور على صفحة الشبكة

العنكبوتية(الإنترنت):

https://www.majma.org.jo/ojs/index.php/JJaa/article/download/42/3/205

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	**المقدمة.**	
٢	**التمهيد:** **١ –** معنى العلة اللغوية. ٢ – العناية بالعلة اللغوية في التراث العربي. ٣ –أسماء العِلَل اللغوية. ٤ – مؤلف كتاب التَّمَام. ٥ – كتاب التَّمَام. ٦ – قبيلة هُذَيْل.	
٣	**المبحث الأول: المماثلة والمخالفة.**	
	المبحث الثاني: عِلَلُ الحذف: **١ –** الحذف للتخفيف. ٢ – الحذف لدليل. ٣ – الحذف لعلم المخاطب. ٤ – الحذف للإيجاز. ٥ – الحذف للتخلص من التقاء الساكنين. ٦ – الحذف لكثرة الاستعمال.	
٤	**المبحث الثالث: عِلَلُ المشابهة والمشاكلة:** ١ – إبدال الهمزة الأولى في بعض الكلمات ألفاً؛ لتشبه ما بعدها في النغمة الصوتية. ٢ – بناء بعض الأسماء لمشابهتها للحرف. ٣ – تنكير بعض الصفات لمشابهتها للأسماء. ٤ – تذكير بعض الكلمات التي على صيغة "فَعِيل"؛ تشبيهاً لها بصيغة "فَعُول".	
٥	**المبحث الرابع: عِلَلُ مراعاة المعنى واللفظ:** ١ – الحمل على المعنى. ٢ – الحمل على اللفظ. ٣ – تقارب الألفاظ لتقارب المعاني.	
٦	**المبحث الخامس: استعمال الأصل المرفوض؛ للتنبيه على أصل الباب.**	
٧	**المبحث السادس:** الاستناد إلى **الاشتقاق والقياس**؛ لترجيح ما انقلبت عنه عين الكلمة.	
٨	**المبحث السابع: إجراء الوصل مجرى الوقف.**	
٩	**المبحث الثامن: الضرورة الشعرية.**	

١٠	**المبحث التاسع: الاستغناء بالشيء عن الشيء.**	
١١	**المبحث العاشر: إرادة المبالغة:** **١-** العدول عن الحقيقة إلى المجاز للمبالغة. **٢-** ترجيح أحد معنيي الكلمة مبالغةً.	
١٢	**الخاتمة :أهم نتائج البحث.**	
١٣	**فهرس الموضوعات.**	